جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل/ كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية/ الدراسات العليا

# اثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(2004-2020)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

من قبل

رند حسين عبد الله جبار

بإشراف

الاستاذ المساعد

حسين عباس الشمري

1444 هـ

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

((قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ))

صَدَّقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيم

(يوسف، 47)

# الاهداء

إلى حبيبي وأملي .....وأمل الناس أجمعين

إلى الذي تمتد إليه الأعناق.....أرواحنا لتراب مقدمه الفداء إلى الذي طالما حلمت البشرية بقدومه ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً

*****

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني

إلى من زرعت في نفسي الأمل وأنارت طريقي . . .إلى من سهرت لأجل وصولي إلى هذه المرحلة. . . أمي أطال الله بعمرها ومتعني ببرها وردّ جميلها .

*****

إلى اللطيف المحب القاسي . . . إلى مرشدي نحو النور . . . نحو فجر جديد

إلى سبب وجودي في الحياة. . . أبي العزيز.

*****

إلى رفيقات مسيرتي اللاتي أستمدُ منهن قوتي وتجددي . .اخواني واختي .

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين سيدنا محمد على آلَ بيته الطيبين الطاهرين و صحبه المنتجبين، اما بعد . . . . .

فاعترافاً بالفضل والامتنان وعرفاناً بالجميل والإحسان أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى صاحب الخلق الرفيع والقلب الكبير الاستاذ المساعد (حسين عباس الشمري) لما بذله من جهود كبيرة في اشرافه على رسالتي خلال مدة الدراسة وسعيه الحثيث في توجيهي ومتابعتي و مساعدتي في تذليل الصعاب التي تعرضت لها خلال مدة الدراسة، فأسال الله تعالى أنْ يمن عليه بالصحة والعافية والموفقية الدائمة، والحمد لله الذي منحني هذا التوفيق في جعله مشرفاً ومتابعاً لهذه الدراسة.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من سعى في نجاحي ودعمي ابتداءً من عمادة كليتي كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بابل، وآتتها برئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية، و اتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي ستقوم بتقديم النصائح لي من أجل إظهار هذه الرسالة بأجمل وابها صورة فلهم مني جزيل الشكر و التقدير.

وإلى اساتذتي المحترمين جميعاً لما قدموه لي مِن دعم ونصائح علمية أغنت موضوع الرسالة وساهمت في إخراجها بهذه الصورة التي أتمنى أنْ تنال استحسانهم.

وأتقدم بالشكر الى كل من قدم لي المساعدة ومنهم الاستاذ الدكتور (عقيل عبد محمد عباس) رئيس قسم المالية والمصرفية في جامعه البصرة/كلية الادارة و الاقتصاد ،والدكتور (مزهر عبد السادة) في جامعه البصرة /كلية الادارة و الاقتصاد، والاستاذ الدكتور (نبيل جعفر المرسومي) في جامعه البصرة /كلية الادارة و الاقتصاد ،و الدكتور (حيدر عبود كوري) في جامعه ذي قار/ كلية الادارة و الاقتصاد ،و المساندة من زملائي و زميلاتي في الدراسات العليا .

و اقدم شكري إلى كل موظفات المكتبة على ما قدمن من تعاون وتسهيل

و أتقدم بالشكرٍ خاص والكبـــير الى والدتي الغالية و العزيزة على ما قدمته لي من دعم معنوي و مادي واحب ان اقدم شكري الى والدي الغالي على ما قدمه لي من دعم مادي والمعنوي اسال الله ان يمدهم بالصحة والعافية ، واقدم شكري و امتناني إلى إخوتي ،على ما قدموه لي من حرصٍ و مساندة و دعم .

ولا يسعني إلا أن أقول شكرا جزيلا لكل من مدلي يد العون خلال دراستي واسأل الله تعالى أنْ يوفقني ويوفق الجميع انًه نعم المولى ونعم النصير .

الباحثة

رند حسين عبدالله

# المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تحديد ومعرفة نوع العلاقة السببية والتبادلية ودراسة اثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من (2004- 2020) وذلك باستخدام نموذج التحليل القياسي (VAR) ومن خلال البرنامج القياسي (EVIEWS12) ومعرفه حجم تلك العلاقة لمعرفة مدى تأثير الايرادات النفطية على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفق نظرية مفادها ان تساهم ( التقلبات ) في العوائد النفطية بشقيها (الايجابي والسلبي) برصد حركة المتغيرات الاقتصادية في العراق.

إذ إن اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط ليس بالأمر الجديد وإنما يمثل عصب الحياة للاقتصاد الوطني والمصدر الاهم لاستقراره السياسي والاجتماعي وتوليد الدخل القومي للبلد، فرض هذا التبعية على الاقتصاد سمة عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط المرتبطة مباشرة بأسعار النفط ، والتي ولّدت عجزًا دائمًا في الموازنة العامة للدولة ، وفي الميزان التجاري بسبب الاعتماد على الواردات لتغطيتها، والطلب المحلي على السلع والخدمات ، وهذا الاعتماد جعل السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) تواجه صعوبة في ضبط متغيرات السياسة النقدية بما يضمن تحقيق أهدافها النهائية ، وأهمها الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على سعر الصرف الأجنبي وخفض معدلات التضخم ، وذلك بسبب العلاقة السياسية بين إيرادات النفط وعرض النقود من خلال الإنفاق العام الذي يتزايد مع زيادة الإيرادات النفطية ، وتعمل هذه الاتفاقية على زيادة معدل نمو العرض النقدي أكثر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يرفع المستوى العام للأسعار (رفع معدلات التضخم) ، خاصة في ظل الميزانية التي يهيمن فيها الإنفاق (الاستهلاكي) الحالي على الإنفاق الاستثماري.

جاءت هذه الدراسة من اجل توضيح مفهوم تقلبات الايرادات النفطية واثرها على الاقتصاد الكلي في العراق فضلا عن بيان العوامل المؤثرة فيه مع طرح الحلول التي قد تساهم في الحفاظ على استقراره او ايجاد الحلول البديلة له ومما تقدم فإنَّ ضرورة اعتماد سياسة نفطية هادفة تعمل على تحقيق الانسجام بين بنية متغيراتها وتركيزها حول دور عائدات النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، وبين تحقيق السيطرة على معدلات إنتاج النفط اليومية بما يتماشى مع منظمة أوبك للحفاظ على أسعار النفط ، ومراجعة جولات التراخيص النفطية لغرض دعم النشاط الاستثماري في البنية التحتية للقطاع النفطي، ومن هنا تأتي أهمية البحث من الدور الذي يمكن ان تؤديه تقلبات الايرادات النفطية في التأثير على الايرادات الاقتصادية من خلال استخدام مجموعة من المتغيرات منها (الأنفاق الكلي، الناتج المحلي الاجمالي ،التضخم، البطالة)

# قـــائـــمـــة الـــمحـتـويـات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | - |
| الاهداء | أ |
| الشكر والتقدير | ب- ج |
| المستخلص | د |
| قائمة المحتويات | هـ - ز |
| قائمة الجداول | ح |
| قائمة الاشكال | ح |
| المقدمة | 2-1 |
| 1- منهجية البحث | 4 -2 |
| 2- الدراسات السابقة | 9 -5 |
| **الفصل الاول: تقلبات الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الاطار النظري والمفاهيمي).** | 51 -10 |
| المبحث الاول - تقلبات الايرادات النفطية وبعض تغير اسعار النفط في السوق النفطية العالمية والعوامل المؤثرة فيها. | 25- 10 |
| اولا- مفهوم التقلبات | 10 |
| ثانيا- مفهوم تقلبات الايرادات النفطية واسبابها | 10 |
| ثالثا- مفهوم الايرادات النفطية | 11 |
| رابعا- مفهوم سعر النفط الخام | 11 |
| خامسا- العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط | 15-11 |
| سادسا- مراحل تطور اسعار النفط | 18-15 |
| سابعا- قواعد تسعير النفط الخام | 20-18 |
| ثامنا – اثار انخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة والمستورده | 22-20 |
| تاسعا- تقلبات اسعار النفط وتاثيرها على الاقتصاد العالمي | 25-22 |
| **المبحث الثاني :الاطار النظري لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي :** | 44 -26 |
| اولا- مفهوم الانفاق الكلي: | 29-26 |
| أ- مفهوم الانفاق الكلي | 27-26 |
| ب- اهداف الانفاق الكلي | 27 |
| ت- قياس الانفاق الكلي | 29-28 |
| ثانيا- مفهوم التضخم: | 34-29 |
| أ- مفهوم التضخم | 30-20 |
| ب- اسباب التضخم | 31-30 |
| ت- اثار التضخم | 32-31 |
| ث- طرق معالجه التضخم | 33 |
| ج- قياس التضخم | 34-33 |
| ثالثا: البطالة : | 34 |
| أ- مفهوم البطالة | 35-35 |
| ب- اسباب البطالة | 37-35 |

| | |
|---|---|
| | 38-37 |
| ث- معالجه البطالة | 40-38 |
| خ- قياس البطالة | 40 |
| رابعا: الناتج المحلي الاجمالي : | 41 |
| أ- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي | 41 |
| ب- قياس الناتج المحلي الاجمالي | 44-41 |
| **المبحث الثالث: العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وفق النظرية الاقتصادية :** | 51-45 |
| اولا- العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي | 47-45 |
| ثانيا- العلاقة بين الايرادات النفطية والتضخم | 48-47 |
| ثالثا - العلاقة بين الايرادات النفطية والبطالة | 49-48 |
| رابعا- العلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي | 51-49 |
| **الفصل الثاني: دراسة وتحليل تطور الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق والعلاقة بينهما للمدة (2004- 2020):** | 60-52 |
| المبحث الاول: تطورات الايرادات النفطية والايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2020): | 52 |
| اولا: تطورات الايرادات النفطية في العراق خلال المدة (2004- 2020) | 65-52 |
| ثانيا: تطورات الايرادات لعامة في العراق خلال المدة (2004- 2020) | 60-56 |
| **المبحث الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(2004- 2020):** | 75-60 |
| اولا- تطور الانفاق الكلي في العراق للمدة (2004- 2020) | 75-60 |
| ثانيا- تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004- 2020) | 63-60 |
| ثالثا- تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (2004- 2020) | 71-68 |
| رابعا- تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2020) | 75-71 |
| **المبحث الثالث: العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004- 2020):** | 81-56 |
| اولا- العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي في العراق المدة (2004- 2020) | 76 |
| ثانيا- العلاقة بين الايرادات النفطية والتضخم في العراق للمدة (2004- 2020) | 84-81 |
| ثالثا- العلاقة بين الايرادات النفطية والبطالة في العراق للمدة (2004- 2020) | 88-84 |
| رابعا- العلاقة بين الايرادات النفطية الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2020) | 92-88 |
| **الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004- 2020):** | 95-93 |
| المبحث الاول :توصيف وصياغه الانموذج القياسي: | 93 |
| اولا: متغيرات النموذج القياسي | 94-93 |
| ثانيا: العلاقة بين متغيرات النموذج وفق منطق النظرية الاقتصادية | 95-94 |
| ثالثا: مصادر البيانات | 95 |
| المبحث الثاني: الاطار النظري للنموذج القياسي | 106-96 |
| اولا: استقرارية السلاسل الزمنية | 100-96 |
| ثانيا: التكامل المشترك | 104-100 |
| ثالثا: نموذج الانحدار الذاتي | 105-104 |

| | |
|---|---|
| رابعا: اختبار التشخيصية | 106-105 |
| خامسا: استقرار النموذج ككل | 106 |
| المبحث الثالث :قياس وتحليل اثر الايرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق (2004- 2020): | |
| اولا: نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: | 107 |
| ثانيا - تطبيق نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) | 108 |
| ثالثا- اختبار فترة الابطاء المثلى | 109 |
| رابعا- اعادة تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي وفقا لفترة الابطاء المثلى | 112-110 |
| خامسا- الاختبارات التشخيصية | 117-112 |
| أ- اختبار الارتباط الذاتي | 113-112 |
| ب- اختبار ثبات تجانس التباين | 113 |
| ج- اختبار استقراريه النموذج ككل | 114 |
| سادسا: نموذج تصحيح الخطأ | 115-118 |
| الاستنتاجات و التوصيات | 120-119 |
| المصادر والمراجع | 137-121 |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | قائمة الجداول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2020) | 55 |
| 2 | تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) | 58 |
| 3 | تطور الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020) | 61 |
| 4 | تطور التضخم في العراق للمدة (2004-2020) | 67 |
| 5 | تطور البطالة في العراق للمدة (2004-2020) | 69 |
| 6 | تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020) | 73-72 |
| 7 | العلاقة الايرادات النفطية والانفاق الكلي في العراق للمدة (2004-2020) | 79 |
| 8 | العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية التضخم في العراق (2004-2020) | 83-82 |
| 9 | العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية ومعدل البطالة للمدة (2004-2020) | 86 |
| 10 | العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020) | 90 |
| 11 | توصيف المتغيرات النموذج | 93 |
| 12 | نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية | 107 |
| 13 | نتائج اختبار نموذج (VAR) | 108 |
| 14 | اختبار فترة الابطاء المثلى | 109 |
| 15 | تطبيق نموذج (VAR) قيمة التباطؤات الزمنية | 112-110 |
| 16 | مشكلة الارتباط الذاتي | 112 |
| 17 | مشكلة عدم ثبات تجانس التباين | 113 |
| 18 | نموذج تصحيح الخطا | 115 |


## قائمة الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تطورات الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2020) | 56 |
| 2 | تطورات الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) | 59 |
| 3 | تطورات الانفاق الكلي في العراق للمدة ( 2004-2020) | 63 |
| 4 | تطورات معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020) | 78 |
| 5 | تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2020) | 71 |
| 6 | تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020) | 75 |
| 7 | العلاقة بين الايرادات النفطية و الانفاق الكلي للمدة (2004-2020) | 80 |
| 8 | العلاقة الايرادات النفطية و التضخم للمدة(2004-2020) | 82 |
| 9 | العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية و البطالة للمدة(2004-2020) | 86 |
| 10 | العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية و معدل الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2004-2020) | 91 |
| 11 | استقرارية النموذج ككل | 114 |

# المقدّمـــة

# المقدمة

كان النفط الخام ولا يزال أحد أهم مصادر الطاقة ، نظرًا لارتفاع إنتاجه للطاقة الحرارية وانخفاض تكلفته مقارنة بمصادر الطاقة المختلفة الأخرى لذلك ، سعت دول مختلفة للحصول عليه بشتى الطرق منذ اكتشافه وحتى يومنا هذا، فهو يعد عصب الحياة في الوقت الحاضر للدول المستهلكة والمصدرة له على حداً سواء ، لكن في بعض الأحيان تصبح نقمة على الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام عندما لا تدار عائداتها بشكل يحقق نموًا متوازنًا في جميع القطاعات الاقتصادية ، وهذا ما يحدث بالفعل في الاقتصاد العراقي بعد إنتاج النفط وتصديره ، أصبح الاقتصاد العراقي اقتصادًا ريعي الى اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد كل الاعتماد على هذا القطاع في توفير الايرادات العامة، يساهم بنسبة تزيد عن (56%) في الناتج المحلي الاجمالي ، وامسى الاقتصاد الكلي يعاني من عدم الاستقرار وتذبذب بشكل متزامن مع الايرادات النفطية التي هي رهن اسعار النفط المحكومة بالعوامل الجيوسياسي الخارجية بالإضافة الى العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة ، وفي الميزان التجاري نتيجة الاعتماد على الاستيرادات في سد الطلب المحلي على السلع والخدمات بسبب عدم قدرة الجهاز الانتاجي المحلي على منافسة السلع المستورة لانخفاض اسعارها مما كون جهاز انتاجي غير مرن اتجاه التغيرات الحاصلة في الطلب المحلي، وهذا ساهم في تراجع اهمية القطاع الخاص في مستوى النشاط الاقتصادي.

هذا الاعتماد الريعي الذي يميز الاقتصاد العراقي على عائدات النفط جعل من الصعب على السلطة النقدية التحكم في متغيرات السياسة النقدية بما يضمن تحقيق أهدافها النهائية ، وأهمها الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على سعر الصرف وخفض معدلات التضخم ، بسبب العلاقة المباشرة بين إيرادات النفط وعرض النقود ، من خلال الإنفاق العام الذي يزداد مع زيادة الإيرادات النفطية ، وهذا الإنفاق يزيد من معدل نمو العرض النقدي أكثر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، يرفع المستوى العام للأسعار (يرفع معدلات التضخم) ، خاصة في ظل موازنة يغلب فيها الإنفاق (الاستهلاكي) الجاري على الإنفاق الاستثماري.

من وجهة النظر هذه يمكن القول أن السياسة النقدية أصبحت جزءً من السياسة المالية وخاضعة لها ، لما لها من أثر معاكس على اتجاهات السياسة النقدية ، وذلك نتيجة الهيمنة المزدوجة عليها. يمارس السياسة النقدية يعاني الاقتصاد العراقي ويفرضه عائدات النفط على

السياسة المالية المستقبلية (الهيمنة المالية - النفطية). والمجال الذي تفرضه السياسة المالية بدوره على السياسة النقدية المستقبلية (المجال المالي النقدي) لذلك جاءت هذه الرسالة لتحليل وقياس اثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020) مستخدمه الاساليب الكمية (النماذج القياسي) لدعم الفرضيات التي تم بناء.

## أ- منهجية البحث:

### اولا- مشكلة البحث (Research problem ):

تتمثل مشكلة البحث بسؤال الاتي: ما هو الاثر الذي تتركه تقلبات الايرادات النفطية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ؟ وتتفرع من المشكلة الأساسية جملة من المشكلات الثانوية يمكن اجمالها بالأسئلة الاتية :

1- ما اهمية ودور النفط ومدى تأثيره في الاقتصاد العراقي؟

2- ما العوامل المؤثرة في تقلبات الايرادات النفطية ؟

3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية تدل على تأثر المتغيرات الاقتصادية في العراق بتقلبات اسعار النفط ؟

### ثانيا- أهداف البحث (Research goals):

1- بيان اهمية النفط في الاقتصاد العراقي ومدى اعتماد هذا الاقتصاد على الايرادات النفطية
2- توضيح اثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.
3- توضيح اهم العوامل المؤثرة في تقلبات الايرادات النفطية .
4- محاولة الربط بين الايرادات النفطية ومتغيرات الاقتصاد الكلي ( الانفاق الكلي، التضخم، البطالة ، الناتج المحلي الاجمالي).
5- تطبيق بعض المقاييس الاحصائية للدلالة على نوع العلاقة وقوة الارتباط بين تقلبات الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

**ثالثا- أهمية البحث (Research importance ):**

يستمد البحث أهميته من كون العراق يعد واحدا من البلدان المنتجة للنفط التي يعتمد اقتصادها اساسا على الايرادات النفطية ، وتكتسب التقلبات النفطية اهميتها على مستوى الاقتصاد كونها ترتبط بالنشاط الاقتصادي، لذلك يتطلب الامر تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق ومدى انعكاساته على الجانب الاقتصادي والمالي، فضلا عن ذلك فان هذه الدراسة تحاول البحث عن افضل الحلول للاستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الايرادات وتوظيفها بطريقه مثالية بما يخدم الاقتصاد العراقي.

**رابعا- فرضية البحث ( Research hypothesis) :**

تستند الدراسة إلى فرضية رئيسيه مفادها إنَّ متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق تتأثر بتقلبات أسعار النفط .

**خامسا- منهجية البحث ( Research methodology) :**

ولفهم الجوانب المختلفة للدراسة ومحاولة اختبار فرضية الموضوع ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وقياس متغيرات الدراسة بخاصة في الفصل الثالث من الدراسة وذلك من اجل قياس أثر تقلبات الايرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق عن طريق استعمال النماذج القياسية الحديثة منها( الاستقرارية ، ونموذج الانحدار الذاتي "(VAR)" "(Vector Autoregression)"، ونموذج تصحيح الخطأ "( Erro Correction Model "(ECM لغرض اختبار التوازن في الاجل الطويل وتقرير ديناميكية الاجل القصير وذلك باستعمال برنامج التحليل الاحصائي ، "(Eviews-12)".

**سادسا- حدود البحث (Research domain):**

1- **الحدود المكانية:** دراسة الاقتصاد العراقي ( الناتج المحلي الاجمالي، البطاله ،التضخم ،الانفاق الكلي) .

2- **الحدود الزمانية**: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالمدة من (2004- 2020).

**سابعاً - هيكلية البحث ( Research structure ) :**

ولغرض تحقيق اهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تضمن الاول منها "المدخل النظري و المفاهيمي عن تقلبات الايرادات النفطية العالمية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي " وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الاطار النظري لتقلبات الايرادات النفطية ، في حين تضمن المبحث الثاني الاطار النظري لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، اما المبحث الثالث فتناول العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، ويركز الفصل الثاني على واقع الاقتصاد العراقي لتقلبات الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي" وتم تقسيمه ايضا الى ثلاثة مباحث ايضا تناول المبحث الاول منها اهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2020 )، في حين تضمن المبحث الثاني الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات الايرادات النفطية، ليركز المبحث الثالث على العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق من خلال ادواتها للمدة (2003 - 2020 )، اما الفصل الثالث فقد سلط الضوء على دراسة قياس اثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق وكذلك في ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول منها توصيف الانموذج القياسي المستخدم، في حين تضمن المبحث الثاني الاطار النظري للأنموذج القياسي المستخدم ،اما المبحث الثالث فقد اهتم بعرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي، وبناء على كل ما ذكر أعلاه توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات واوصت بعدة التوصيات.

**ب- الدراسات السابقة :**

1- (الدراسات العربية والاجنبية المتعلقة بالتقلبات الايرادات النفطية ):

أ- الدراسات العربية :

الجدول (1) بعض من الدراسات العربية المتعلقة بالإيرادات النفطية

| الدراسة (1) | علي سالم ،2020 |
|---|---|
| عنوان الدراسة | اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق |
| هدف الدراسة | يهدف البحث التعرف على الدور الذي لعبته السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2015 )في ظل التقلبات المستمرة لا سعار النفط |
| مشكله الدراسة | كما ان السياسة النقدية تؤثر في النشاط الاقتصادي فهي ايضا تتاثر بالمتغيرات الاقتصادية والتي تضعف من دورها ،لايمكن لوحدها ان توثر في الميدان الاقتصادي من دون معالجه الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتفعيل دور السياسات الاخرى لتكوين سائدة للسياسه النقدية،الامر الذي يثير تساؤل اللى مدى نجحت السلطه النقدية في العراق في السيطره على بعض المتغيرات الاقتصاد في ظل تقلبات اسعار النفط. |
| ابرز نتائج الدراسة | يعد القطاع النفطي في العراق القطاع القائد لبقية القطاعات والمسوؤل عن تمويل الموازنه العامة، وكذلك المساهمه الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية للبلد. |
| ابرز توصيات الدراسة | جيب تنويع مصادر الدخل للتخفيف من حدة الصدمات اليت يتعرض هلا - االقتصاد العراقي والناجتة عن تقلبات اسعار النفط والعمل على تطوير القطاعات االخرى. |
| الدراسة (2) | محمد ناجي محمد،2022 |
| عنوان الدراسة | قياس اثر تقلبات اسعار النفط على قاعدة الدين العام في العراق للمدة (2003- 2020) |
| هدف الدراسة | يهدف البحث الى دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على قاعدة الدين العام ومن ثم على الواقع الاقتصادي العراقي وبيان اهمية تطبيق هذه القاعدة ودورها في التخفيف من الأثر السلبي لتقلبات اسعار النفط على الواقع الاقتصادي |
| مشكله الدراسة | تدور مشكلة البحث حول بيان اثر تقلبات اسعار النفط على الدين العام حيث ان اعتماد العراق على مصدر وحيد ناضب )الإيرادات النفطية( في تمويل الموازنة العامة وتمشية امور الدولة مع انخفاض مستوى تطبيق الانضباط المالي يتسبب بعدم الاستقرار المالي وحدوث العجز واللجوء الى الاقتراض لسد هذا العجز |
| ابرز النتائج | ان حدوث تقلبات في اسعار النفط انعكست مباشرةً على الإيرادات العامة ومن ثم على قاعدة الدين العام وبالتالي فان تغيرات اسعار النفط ستخل بالانضباط المالي وهذا مطابق للفرضية. |

| | |
|---|---|
| ابرز توصيات الدراسة | اما التوصية الرئيسية فتتمثل بزيادة مستوى الانضباط المالي وتنويع مصادر الإيرادات وانشاء صناديق سيادية تتجمع فيها الوفورات المالية في سنوات ارتفاع اسعار النفط واستخدامها لسد العجز في الموازنة وتمويل خطط التنمية. |
| الدراسة (3) | الغايش،2020 |
| عنوان الدراسة | تقلب الايرادات النفطية وفرض الضريبة على القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي |
| هدف الدراسة | هو إدخال نظام متكامل وموحد يتم من خلالـه فرض ضريبة القيمة المضافة على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل سلسلة التصنيع والتوزيع. |
| مشكله الدراسة | قد تسبب بغياب المحاولات الجادة لتطوير السياسات الضـريبية فـي دول مجلس التعاون الخليجي إنً هبوط أسعار النفط والضغوط على الميزانية المرتبطة بها فـي منطقـة تستمد الحكومات فيها معظم عائداتها من قطاع النفط والغاز أدى إلى زيادة التوجه نحو الإصلاح الضريبي |
| أبرز نتائج الدراسة | 1- لا تشكل حصيلة الايرادات العامة غير النفطية سوى نسبة ضعيفة وهي مساهمة الإيرادات الضريبية التي تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة.<br>2- ادراك حكومات دول مجلس التعاون أنه لا يمكن الاعتماد على مورد اساسيه فقط للإيرادات العامة ، إلى جانب أهمية النظر الى نظمها الضريبية بصورة مختلفة، والعمل على إصلاحها. |
| ابرز توصيات الدراسة | ضرورة القيام بالإصلاحات الحقيقية في النظام الضريبي فـي دول مجلـس التعاون الخليجي مما يحقق الاهداف المطلوبة منه، وفي مقدمتها الهدف التنموي من تنوع لمصادر الدخل القومي ،يجب تحقيق تكامل عناصر النظام الضريبي ولاسيما الجمع بين أنواع مختلفة من الضرائب غير المباشرة التي تطبق على طيف واسع مـن السلع والخدمات وبين الضرائب المباشرة على دخول الأفراد والمنشآت وعلى الممتلكات. |
| الدراسة (4) | محمود حسين المرسومي،2021 |
| عنوان البحث | تحليل اثر تقلبات اسعار النفط في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2018) |
| هدف الدراسة | يهدف البحث الى تحليل واقع القطاع النفطي من حيث الصادرات والاستيرادات النفطية والعوائد المتأتية منها اناضب النفط |
| مشكله البحث | تتبلور مشكلة البحث في اثر تقلبات اسعار النفط في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي |
| أبرز نتائج الدراسة | زيادة عمليات المسح الجيولوجي في المناطق الغربية كونها تمتلك احتياطي هائل غير مكتشف بالإضافة الى زيادة القدرة الاستيعابية للإبار النفطية. |
| ابرز توصيات الدراسة | توصل البحث الى عدة توصيات منها اعتمادا لية التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد الكلي على عوائد النفطية بل الاستفادة من بقيه القطاعات الخدمية والزراعية والصناعية في تمويل البرامج الانفاقيه . |
| الدراسة (5) | رمضاني،عثماني،2021 |
| عنوان البحث | أثر حركة الإيرادات النفطية على استدامة وضع الانفاق العام في الجزائر "دراسة قياسية للمدة من (1995-2019) |
| هدف الدراسة | تهدف الدراسة إلى البحث في عملية قياس وتحليل مدى أثر حركة تقلبات الإيرادات النفطية في استدامة الإنفاق العام في الجزائر للمدة من (1995- 2019). |

| | |
|---|---|
| مشكله الدراسة | تتمثل مشكله الدراسة في بحث ومناقشة وقياس أثر حركة الإيرادات النفطية على استدامة وضع الانفاق العام في الجزائر على مدار (25) سنة للمدة من (1995- 2019). |
| أبرز نتائج الدراسة | وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة (الإيرادات النفطية والانفاق العام) في المدى البعيد حيث أن الزيادة في الأول تؤدي الى تحقيق فائض مالي يعزز من قدرة البلاد المالية. |
| ابرز توصيات الدراسة | توجيه الاهتمام بصورة كبيرا جدا إلى توفير الموارد المالية من مصادر أخرى غير النفطية (كالطاقات المتجددة) مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من المصادر الأخرى ، لأن النفط عرضه للتقلبات والصدمات السعرية ومن ثم الإيرادات المالية النفطية معها |

**2- الدراسات الاجنبية :**

الجدول (1) بعض من الدراسات الاجنبية المتعلقة بالإيرادات النفطية

| الدراسة (1) | Beka Lamazoshvili,2014 |
|---|---|
| عنوان الدراسة | Effects of Oil Price Shocks on Oil-Importing Developing Economies: The Case of Georgia and Armenia, Economics Education and Research Consortium |
| هدف الدراسة | يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر الصدمات النفطية على الاقتصادات النامية المستوردة للنفط وركزت في أرمينيا وجورجيا من خلال معرفة مصدر صدمات أسعار النفط والآلية التي تنتقل بها، |
| مشكله الدراسة | وتم استخدام نموذج (VAR) الذي أكد على أهمية حساب تجانس أسعار النفط في النشاط الاقتصادي العالمي ،مهم لفهم تأثير صدمات النفط على الاقتصادات الصغيرة المفتوحة قيد الدراسة، تشير الاستجابات المحددة لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية إلى أن قناة الطلب قد تكون عامل انتقال مهم. |
| ابرز نتائج | لقد توصلت الدراسة ومن خلال استعمال منهجية ليليان (2009)، إلى أن لصدمات أسعار النفط الناتجة من زيادة النشاط العالمي الحقيقي وتحولات الطلب الخاصة بسوق النفط آثارا قوية ومعظمها مهمه . |
| ابرز توصيات الدراسة | من المرجح أن يُترجم النشاط العالمي الحقيقي المتزايد إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال ارتفاع أسعار النفط. إن بنية تدفقات الطاقة وسياسات الغاز الطبيعي مهمة لنقل صدمات النفط. |
| الدراسة (2) | Eme O. Akpan,2009 |
| عنوان الدراسة | هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة الديناميكية بين تغيرات اسعار النفط الخام والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد النيجيري. |
| هدف الدراسة | هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة الديناميكية بين تغيرات اسعار النفط الخام والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد النيجيري . |
| مشكله الدراسة | تودي صدمات اسعار النفط الايجابية او السلبية الى زيادة التضخم بشكل كبير والزيادة ايضا الشكل المباشر من الدخل القومي الحقيقي من خلال ارتفاع عائدات الصادرات |
| ابرز النتائج | قد توصلت الدراسة الى ارتفاع معدلات الخل القومي بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية نتيجه ارتفاع اسعار النفط الخام للتغيرات والتقلبات بأسعار النفط لها علاقة بالنمو في القطاع الصناعي النيجيري. |

| | |
|---|---|
| ابرز توصيات الدراسة | اخذت بنظر الاعتبار قياس اثر الذي تتركه تقلبات اسعار النفط الخام في السياسة المالية في نيجيريا |
| الدراسة (3) | Zhenbo Hou and other , 2015 |
| عنوان الدراسة | The Oil Price Shock of policy Implications and Drivers, Impacts the case of Norway |
| هدف الدراسة | لقد بين الباحث من خلال هذه الدراسة أسباب وآثار الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط واثارها في كلا من المصدرين والمستوردين . |
| مشكله الدراسة | اكد على تقلبات اسعار النفط واثره على معدلات البطالة والتضخم والانفاق الكلي |
| أبرز نتائج الدراسة | توصل الباحث إلى أن أسباب الانخفاض في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة (2014) وبداية سنة (2015) يرجع إلى زيادة المعروض النفطي في الولايات المتحدة وبعض البلدان، وانخفاض الطلب العالمي فقد كان له آثاراً مباشرة في التجارة وأخرى غير المباشرة من خلال النمو والاستثمار والتغيرات في التضخم . |
| ابرز توصيات الدراسة | يجب توفير الارادة لتحقيق القرار الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي الذي كان له آثاراً مباشرة في التجارة وأخرى غير المباشرة من خلال النمو والاستثمار والتغيرات في التضخم. |
| الدراسة (4) | Viktor Boman,2018 |
| عنوان الدراسة | The impact of oil price shocks onhousehold consumption. the case of Norway |
| هدف الدراسة | والهدف من هذه الدراسة هو اعطاء نظره عامة جيدة عن كيفية حدوث صدمات أسعار النفط تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي داخل الاقتصاديات ومدى اختلاف تأثير الصدمات على الاقتصاديات الفردية. |
| مشكله البحث | تشير الدراسات المستندة إلى بيانات عن البلدان المستوردة للنفط إلى أن صدمات النفط سلبية عواقبها على الأنشطة الاقتصادية، ما إذا كان المرء يستخدم نماذج مختلفة أو إجراءات بيانات ، هذه التأثيرات تثبت بشكل مستقل. |
| أبرز نتائج الدراسة | افترظت الدراسة بتحليل الآثار قصيرة المدى لصدمات النفط على الأسرة الاستهلاك باستخدام نموذج ناقل الانحدار التلقائي واختبار جرانجر للسببية والدافع<br>وظيفة تشير إلى وجود علاقة سببية بين صدمات الزيت واستهلاك أيضًا ، بالنسبة للنرويج نجد أن الصدمة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام لها أثر سلبي تأثير قصير إيجابي على استهلاك الأسرة. |
| ابرز توصيات الدراسة | اقترحت مجموعة كبيرة من الأبحاث تقلبات أسعار النفط لها عواقب وخيمة على أنشطة الاقتصاد الكلي، على سبيل المثال ، روابط هاميلتون (1983) الركود الأمريكي خلال هذه الفترة حدثت قفزات في أسعار النفط الخام ، ارتفاع أسعار النفط بشكل نموذجي يعيق الطلب العالمي على السلع والخدمات لأن الإنتاج النفط كثيف يصبح أ باهظة الثمن بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. |

| الدراسة (5) | .Al-MaamaryaHussein A.KazembMiqdam .2017 |
|---|---|
| عنوان الدراسة ونوعها | The impact of oil price fluctuations on common renewable energies in GCC countries |
| هدف الدراسة | يعد تدهور الموارد البترولية مشكلة حقيقية يجب معالجتها من خلال سياسات الطاقة غير المتجددة التي تطبقها حكومات العالم |
| مشكله الدراسة | تستعرض هذه الدراسة أوضاع كبار منتجي النفط في العالم للسنوات الخمسين القادمة ، أي دول مجلس التعاون الخليجي. من ناحية أخرى ، توضح هذه الدراسة حصة الطاقات المتجددة اليوم وكيف ستستمر في الزيادة باطراد. |
| أبرز نتائج الدراسة | تم اعتبار الطاقة المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2008 أصبحت برامج كفاءة الموارد ، وبحوث التكنولوجيا النظيفة ، ومشاريع الطاقة البديلة ، وقوانين البناء الأخضر واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر ، وأنظمة النقل العام جزءًا من الأخبار السائدة |
| ابرز توصيات الدراسة | تظهر الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي قد فشلت في الفصل بين التنمية الاقتصادية والطلب على الطاقة في العقود الماضية لذلك ، تعتبر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من بين أقل الاقتصادات كفاءة في العالم النمو في استهلاك الطاقة أسرع من النمو الاقتصادي في المنطقة |

**المصدر: اعداد الباحث استناداً الى الادبيات الواردة في هذا الجدول**

# الفصل الأول

## تقلبات الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

## ( الاطار النظري والمفاهيمي )

**المبحث الاول** : تقلبات الايرادات النفطية وتغير اسعار النفط في سوق النفطية العالمية والعوامل المؤثرة فيها .

**المبحث الثاني** : الاطار النظري لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

**المبحث الثالث** : العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وفق النظرية الاقتصادية .

# المبحث الاول

## الاطار النظري لتقلبات الايرادات النفطية وتغير اسعار النفط في السوق النفطية العالمية والعوامل المؤثرة فيها:

**اولا: مفهوم التقلبات:**

تعرف التقلبات بأنها ميل سعر ما للتغير اما للارتفاع واما لانخفاض وتظهر فيما إذا كان السعر يتغير بسرعة وبوتيرة عالية ، وعلى نحو ملحوظ تستخدم التقلبات في التداول لتقييم مخاطر أصل أو عملة يفكر المتداول باستثمارها إذا أظهرت العملة حركة واسعة من حيث السعر، فهذا يعني أنها عالية التقلب، وكلما كانت هذه التقلبات أكبر كانت حدة التقلبات أعلى [1].

**ثانيا: مفهوم تقلبات الايرادات النفطية واسبابها:**

وتعني تقلبات الإيرادات النفطية تعني عدم ثبات قيمة الايرادات السنوية المتأتية من بيع النفط من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فنجد هذه الإيرادات مره مرتفعة واخرى منخفضة، ويرجع سبب هذا الارتفاع والانخفاض السنوي في قيمة الإيرادات النفطية إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، فعندما ترتفع أسعار النفط في الاسواق العالمية تزداد الإيرادات النفطية السنوية والعكس صحيح

**ويحصل الارتفاع او الانخفاض في الايرادات النفطية لعدة اسباب أهمها الاتي[2]:**

1- ارتفاع او انخفاض اسعار النفط في أسواق النفط العالمية زيادة او نقصان الكمية مصدرة من النفط في الدول المنتجة والمصدرة للنفط.
2- الكوارث والازمات والاوبئة والحروب التي تحصل في العالم مما يؤثر في أسعار النفط العالمية ومن ثم في الايرادات النفطية
3- الصدمات الخارجية التي تتمثل بتذبذب الطلب على النفط عالميا ما يؤثر بشكل مباشر على خفض او رفع الانتاج النفطي، وبالتالي على الايرادات النفطية [3] .ازمة الرهن العقاري التي انعكست سلبا على معدل النمو العالمي ومن ثم الطلب على النفط وكذلك الاحتجاجات والثورات الشعبية.

---

[1]- محمد جمعه مرابط، اثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في المدة من (2000 - 2017)،المجلد 10، العدد2 ،الجزء الاول ،2019،ص574.

[2]- جيهان محمد ،اثر التقلبات في اسعار النفط على قطاع التصنيع في مصر ،المجلد 21،العدد 1 ،2020، ص71.

[3]- احمد سمير نايف ،السياسة التقشفية على الانفاق العام، اسبابها وانعكاساتها الاقتصادية العراق دراسة حالة للفترة من ( 2015- 2020 )،مجلة اقتصاديات الاعمال ،العدد2 ،2021،ص282.

**ثالثا- مفهوم الايرادات النفطية (The concept of oil revenue):**

تعرف الايرادات النفطية بانها العوائد أو المبالغ المتأتية من بيع النفط من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط في أسواق النفط العالمية [1].

وتعرف الايرادات النفطية بأنها أيضا تلك الايرادات او العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك لقاء انتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط وتحصل لقاء ذلك على المبالغ النقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا الموارد [2]، كما وتعرف الايرادات النفطية بانها الايرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز مقابل انتاج وتصدير موارد طبيعية ناضبة، ويعرفها اخرون بأنها المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط لقاء انتاج النفط وتصديره للدول الاخرى المحتاجة للنفط، وتمثل هذه الايرادات اهم مرتكزات الاقتصاد لمختلف الدول كونها مصدرا للموارد الاجنبية التي تساهم في تطوير مختلف القطاعات [3].

**رابعا- مفهوم اسعار النفط الخام :**

يعبر سعر النفط عن قيمة سلعة النفط معبرا عنها بوحدة النقد لمدة زمنية محددة وفي ظل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية ، ويعرف سعر النفط أيضا بانه القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل المكون من (42) جالونا والمعبر عنه بالوحدة النقدية الامريكية [4].

**خامسا- العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط**

هناك مجموعه من العوامل التي تساهم في تقلبات اسعار النفط منها:

أ- **الطلب العالمي على النفط (World oil Demand):**

يتسم الطلب على النفط العالمي بأنه غير مرن في الاجل القصير، وذلك نتيجة لعدم توفير مصادر الطاقة البديلة وهذا يوثر في حساسية الاسعار، اما في الاجلين المتوسط والطويل فان النفط

---

[1] - حسين ديكان درويش ،قياس وتحليل اثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015)، مجله كليه الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية و المالية ، المجلد10 ،العدد2 ، 2019 ،ص34.

[2]- احمد خليل عثمان حمد امين ،الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعه الاسلامية في لبنان ، كلية الحقوق ،2017 ،ص6.

[3]- براهيم سكران عبدالله الشمري، ختام حاتم حمود الجبوري ،و دعاء عبد الامير المهدي ،تحليل تأثير الايرادات النفطية والضريبية على الايرادات العامة في العراق للمدة (2003-2018)،النجلد11 ،العدد4 ،2019، ص769.

[4] - خضير عباس حسين، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي لمده(1980-2011)،رساله ماجستير(غير منشوره)، كلية اداره واقتصاد ،جامعه كربلاء، 2012،ص101.

سيبقى مصدر رئيسي للطاقة للأسباب تتعلق بخواصه مقارنة بالبدائل المتوافرة او التي يمكن ان تتوفر في المستقبل [1]، أن الطلب العالمي على النفط الخام يرتفع عند استمرار عجلة النشاط الاقتصادي حتى عند احتمال بدء تعافي الاقتصاد من مرحلة الانكماش والعكس صحيح، ويرتفع الطلب على النفط في حالة وجود اختلال في امداداته المستقبلية نتيجة لوجود الازمات او الاضطرابات السياسية فقد قررت منضمة الاوبك في(2016) بتخفيض الانتاج للحفاظ على اسعار معدلاته [2].

**وهناك عوامل مؤثرة على الطلب العالمي على النفط ومنها:-**

**أ- معدل النمو الاقتصادي (Economic Crowth Rate):**

ان للصادرات النفطية دورا اساسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام العائدات النفطية من الصرف الاجنبي في استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما ان زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين مهارات العاملين وتحسين المهارات الادارية، ومن ثم توسيع القدرات الانتاجية للاقتصاد، كما تسهم عوائد الصادرات النفطية اذا وجهت الى تمويل مباشر لمشاريع استثمارية طويلة الاجل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ومن الممكن ان تحد الصادرات النفطية من مشكلة الفقر والبطالة اذا وجهت الى انشاء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وايضا اذا استخدمت جزءا من عائدات النفط في تقديم الخدمات العامة والضمان الاجتماعي[3].

**ب- المضاربات النفطية (Oil speculation) :**

تعد المضاربة على النفط أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام ، ومن ثم فهي تستند إلى توقعات الأسعار المستقبلية ، حيث تركز على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي والعوامل السياسية والمناخية، مع احتمالية التوقع بارتفاع اسعار النفط يبدا المضاربون في شراء النفط وعندئذ سترتفع اسعار النفط ويمكن ان يحدث العكس [4] .

---

[1]- محمد علي حميد العامري، الايرادات النفطية واثرها في اقتصاديات بعض البلدان الريعية ، مجله جامعه كربلاء العلمية ، المجلد 14،العدد4، 2016،ص135 .

[2] -Hull, C. John, fundamentals of futures and options markets, Toronto university, Pearson prentice hall, 2008p44.

[3]- محمد علي حميد العامري، مصدر سابق،ص136.

[4]- سمير التنير ،التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان ،ط1 ،2007،ص41.

**ت- معدل نمو السكان (Population Growth)** :

يعد النمو السكاني من الظواهر السكانية الديموغرافية ذات اهمية البالغة ،ويعد عاملا رئيسيا في زيادة الاستهلاك العالمي للنفط الخام بالرغم من ان النمو السكاني مهم الا انه يكون نسبيًا ومتكاملًا ويأثر على الطلب العالمي على النفط الخام لا سيما الإنتاج والدخل القومي [1].

**ث- مصادر الطاقة البديلة (Alternative energy sources):**

إن وجود وتوفر أشكال بديلة من الطاقة عن النفط الخام بسعر ينافس أسعار النفط يعد عاملا مؤثرا في الطلب على النفط، اي الاعتماد الكبير للدول المستهلكة للنفط على هذه المصادر مصادر إضافية ودائمة لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي بأفضل طريقة ممكنة وباقل سعر ممكن[2].

**ح- تعدد استخدام الطاقة النفطية (Multiple use of oil energy):**

يصنف سعر النفط الخام كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب على النفط، لذلك فإن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس صحيح ، في حالة ارتفاع سعر النفط سواء كان ذلك مرتبطا إلى النفط الخام ام بمنتجاته المكررة، ولما كان الطلب على النفط هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات ، لأن أسعار هذه المنتجات سيكون لها تأثيرا على أسعار النفط الخام [3].

**2 - العرض العالمي للنفط (global oil Supply)** :

من المعروف أن العرض العالمي للنفط يخضع إلى عدد من المحددات الأساسية، في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعد العرض وفي ضوء النظرية الاقتصادية استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق والى جانب ذلك، فإن المحددات الأخرى المؤثرة في العرض العالمي للنفط، تتمثل في معدل نمو النشاط الاقتصادي وأسعار النفط مقارنة بأسعار البدائل الأخرى من الطاقة [4]، كذلك يتحدد العرض في الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وفي هذا الإطار فليس من السهل زيادة الإنتاج أثر ارتفاع الطلب بسبب توافر احتياطيات نفطية كبيرة، بل لابد من تطوير الحقول المكتشفة وتزويدها بمعدات استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه في موقع المصفاة. والدليل في هذا العرض أن ما أبدته دول الأوبك في

---

[1]-Hemming, Richard and Michael Kell and Selma Mahfouz (2002)"The Effectiveness,2008,p14.

[2]- سوزان صبيح حمدان، استخدام عنصر الرياح انتاج الطاقة البديلة في العراق الواقع والمكانات، مؤتمر العلمي الخامس والعشرون للعلوم الإنسانية والتربوية،عدد3، 2022،ص 5

[3]- عبد المنعم ،وجليل بنعمر ، اثر الصدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير(غير منشوره) ، كلية العلوم والاقتصادية ، جامعه ابو بكر بلقايد ،الجزائر ،2016 ،ص12.

[4]-Hemming, Richard and Michael Kell and Selma Mahfouz (2002)"The Effectiveness،2008,p14 .

ضوء ارتفاع أسعار النفط عام (2014) من استعداد للإنتاج بكامل طاقاتها، إلا أن ما تحقق على خريطة الإنتاج كان محدوداً، وتعجز عن مواكبة الازدياد الكبير في الطلب العالمي على النفط، نتيجة لتأكل أسعاره في صورتها الحقيقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقصور دور الاستثمارات في بناء إمكانيات التقليل من اتجاه البلدان المنتجة للنفط إلى زيادة فوائضها النفطية [1].**وهناك عوامل مؤثرة على العرض العالمي**

**أ- احتياطيات العالم للنفط (World oil Reserves):**

تودي احتياطيات النفط والقدرة الإنتاجية دورًا رئيسيًا في التأثير على إمدادات النفط، وهو كمية النفط التي يمكن استخراجها تقنيًا بتكلفة مجدية من الناحية المالية بناءً على سعر النفط الحالي بناءً على ذلك ستتغير الاحتياطيات بتغير السعر، على عكس مصادر النفط التي تتضمن كل النفط الذي يمكن استخراجه تقنيًا بأي سعر. ربما تتعلق الاحتياطيات ببئر، أو خزان (مكمن)، أو حقل، أو دولة، أو العالم ترتبط التصنيفات المختلفة للاحتياطات بدرجة يقينها[2].

**ب- حجم المخزون النفطي (Oil Inventory):**

تمتلك الدول الرئيسية المستهلكة للنفط مخزوناً تجارياً ، وهو من أهم وسائل موازنة سوق النفط في ظل تقلبات أسعار النفط من فترة إلى أخرى، تميل جنوب إفريقيا إلى بناء مخزونات نفطية استراتيجية جديدة بسبب زيادة الاستهلاك اليومي للنفط الخام ، حيث تعتمد كمية مخزونات النفط على المستوى الحالي والمتوقع للأسعار وتكاليف التخزين وعوامل التجارة الأخرى [3] .

**ت- سعر النفط (Price oil):**

نظرًا لاعتماد عدد من الدول اساسا على عائدات النفط، فإن انخفاض أسعار النفط تدفع هذه الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها التصديري من أجل جني الأرباح الإضافية لتمويل احتياجاتها الخاصة، ولكن إذا كانت هذه الدول هي دولً صناعية فإنها تسعى إلى زيادة إنتاجها، اي الإنتاج الصناعي من أجل تقليل وارداتهم، وهي لا تتناسب مع تكلفة استخراج النفط، وهذا ما

---

[1]- عماد سالم محمد ابو ميري، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)،رسالة ماجستير(غير منشوره) ،جامعه الدول العربية، القاهرة، مصر،2016 ،ص37 .

[2]- محمد علي حميد مجيد ،سوق النفط العالمية في الالفية لثالثه مع اشاره خاصه لدول اوبك، المجلد8،العدد31,2019، ص456

[3]- قصي عبد الكريم المعموري، اهمية النفط في اقتصاد والتجارة الدولية ،النفط السوري نموذجا ، ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا ،ط1 ،2010 ص12.

قامت به منظمة أوبك في الثمانينات، عندما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات منخفضة بناء احتياطيات نفطية آمنة عندما ترتفع أسعار النفط الخام[1] .

3- **القوة الشرائية للدولار :** تعامل الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي ويعتمد سعر النفط الخام على قيمة الدولار واستقراره، ولهذا السبب هناك علاقة وثيقة بين سعر الدولار وسعر النفط، وبالتالي فإن جميع التبادلات النفطية تتم في عملة الدولار، لذلك فإن انخفاض سعر الدولار أو ارتفاعه سيؤثر بشكل مباشر على سعر او قيمة النفط الخام في الاسواق العالمية[2].

4- **التغيرات المناخية :** تؤثر التغيرات المناخيه بشكل المباشر أو غير مباشر في الطلب على سلعة النفط فينخفض الطلب خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ويزداد الطلب في فصل الشتاء[3].

**5- التغيرات الجيوسياسية :** تؤدي العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دوراً رئيساً في التأثير على اسعار النفط ،وأصبح هناك إجماع بين المحللين على أن أساسيات السوق للطلب والعرض ومستويات المخزون غير كافية لتفسير عدم التوازن في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، وتعد العوامل الجيوسياسية من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر، متمثلة في التحالفات ومراجعة الدول لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وتجلياتها في أوقات السلم والحرب، حيث تتأثر أسعار النفط. بهذه العوامل وتؤثر فيها[4].

**سادسا- مراحل تطور اسعار النفط :**

مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من (138)عاماً فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام (1948) وحتى نهاية الستينات بين( 2.50) و(3) دولارات للبرميل ثم ارتفع سعر (2.50) عام (1948)إلى حوالي( 3) دولارات عام (1957 )واستقرت عند هذا السعر تقريباً حتى عام(1970)، بعد ذلك قررت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) أن ترفع السعر العالمي للنفط لزيادة دخولها. وقامت هذه الدول بإنجاز هذا الهدف بالتخفيض الجماعي لكميات النفط التي تضخمها .

---

[1]- علي العمري ، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدو(1970- 2006)، رسالة ماجستير(غير منشوره ) ، كلية العلوم الاقتصادية ،وعلوم التسيير 'جامعه الجزائر، 2008 ، ص 35.

[2] - مرتضى هادي جندي وناجي العكيلي، تأثُّر تقلبات أسعار النفط الخام العالمِّية على التضخم والناتج المحلَّي الإجمالَّي فَي العراق للمده (1988-2015)،رساله ماجستير (منشوره)، كلِّية الادارة والاقتصاد، جامعه بغداد،2018،ص13.

[3] - علة مراد ،مصدر سابق ،ص102.

[4] - هاشم جميل، العلاقة بين اسعار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجله الريادة الاقتصادية الاعمال،المجلد3،العدد5 ،2017 ،ص127.

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام(1970)، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين المعروض من في الأسواق العالمية والمطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.

ولقد سجلت اتفاقية طهران في( 1970/14/2) حدثاً بارزاً في تاريخ الصناعة النفطية حينما فرضت الأوبك على شركات النفط الكبرى الاعتراف بها كمنظمة وقبولها لمبدأ التفاوض مع أقطار الأوبك من أجل إعادة النظر في الأسعار المعلنة لنفوطها الخام، وذلك نتيجة لعوامل عديدة، منها التضخم المستورد، وهبوط سعر صرف الدولار، ولقد تم الاتفاق في طهران على زيادة الأسعار المعلنة للنفط الخام، وأصبح للأوبك منذ ذلك التاريخ دور مباشر مع الشركات في عملية تحديد هذه الأسعار بعد أن احتكرتها الأخيرة لعقود عديدة من الزمن[1].

نتيجة لظروف حرب تشرين عام( 1973) ( وفي 16/6/1973) اجتمعت أقطار الخليج العربي الستة الأعضاء في الأوبك في الكويت، وأصدرت قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفوط الأوبك الخام من جانب واحد، وبذلك القرار أنهى وإلى الأبد، التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الاوبك، وتضمن مؤتمر الكويت تخفيض إنتاج النفط، فضلاً عن قرار آخر تضمن قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن بعض الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية، ونظراً لاستمرار الحظر النفطي العربي، فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية، قابله تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن بالتالي إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي (10,4) دولارات للبرميل عام (1974)، وفي شهر تموز( 1977) عقد مؤتمر استوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل الخام إلى (12,6) دولاراً للبرميل، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب تشرين التحريرية، وارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى (29) دولاراً للبرميل وفي عام 1980 وصل إلى (36) دولاراً للبرميل . دخلت أسعار النفط مجالاً جديداً بعد بروز أحداث في منطقة الشرق الأوسط حيث تقع معظم مكامن النفط، فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من( 14 ) دولاراً للبرميل في عام( 1978) إلى أكثر

[1]-نبيل جعفر عبد الرضا ،اقتصاد نفط، دار الحيا التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،2011 ،ص99.

من(35) دولاراً للبرميل عام (1981)، بعد ذلك منيت أسعار النفط بانخفاض خلال الفترة من 1983 وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة الى مستوى تستقر عنده الأسعار لكن هذه المحاولات لم تفلح ، بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت متصف عام( 1986) إلى أقل من(10) دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر (18) دولاراً للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيفة، ارتفعت الأسعار في عام 1990 بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام( 1994 )حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام (1973) نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام (1997) وعام (1998)، نتيجة إلى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار (3)ملايين برميل في عام (1999) لتصعد الأسعار إلى(25) دولاراً للبرميل، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام (2000) في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30 دولاراً، وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد ابتداء من عام(2001)م التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا وخروج دول الاتحاد السوفيتي السابق من أزمتها، والتزام دول اوبك بحصتها وتخفيض الإنتاج، إذ بلغ سعر النفط ـ 50 دولاراً عام (2004)م، وفي عام (2005) م [1]قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78 دولاراً للبرميل أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصادات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلاقل الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست (90) دولاراً للبرميل لخام ناميكس .

على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط يعد مؤشراً إيجابياً بالنسبة للدول المنتجة للنفط إلا أن انخفاض سعر الدولار أمام العملات العالمية أسهم في تآكل مدخولات الدول النفطية من بيع البترول التي تسعره بالدولار فلو أخذنا في الاعتبار عامل التضخم وتدهور سعر صرف الدولار بين عام (1986) حتى اليوم لاتضح أنه فقد حجم حوالي(65%)ضد الين الياباني (60%) ضد الجنيه الإسترليني و(35%) ضد اليورو، ولذلك فإن القيمة الحقيقية لأسعار النفط التي بلغت عام 2009 نحو(89.80) دولاراً هو حوالي (43) دولاراً للبرميل تقريباً في ظل عامل التضخم غير أنه من المستبعد أن تتحول الدول النفطية إلى تسعير نفطها بغير الدولار نظراً إلى أن حجم التداول

---

[1]- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق،ص101

بالدولار الأميركي يصل نحو ثلاثة تريليونات دولار. كما أن أكثر من( 50%)من صادرات العالم يتم دفعها بالدولار الأميركي وثلث احتياطات النقد الأجنبي في العالم يتم وضعها بالدولار، وأن أكثر من( 80٪ )من مبادلات أسعار الصرف الأجنبي في العالم تتم من خلال الدولار الأميركي، كما أن أسعار الطاقة والنفط يتم تسعيرها بالدولار الأميركي منذ أمد بعيد وبالتالي من الصعب الاتفاق على عملة أخرى .

ويؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى آثار مهمة على أسواق النفط والدول المنتجة والمصدرة، ففي حال ارتفاع الأسعار سوف تزداد الاستثمارات النفطية، كذلك تشكل العائدات النفطية إضافة للدخل للدول المنتجة ويدعم ما تقوم به الدولة من تطوير البني الأساسية وتنفيذ المزيد من مشروعات التنمية مما ينعكس إيجابيا على اقتصاداتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ارتفاع السعر سوف يخفض مستوى النمو الاقتصادي العالمي كذلك يؤدي إلى زيادة المخاوف حول ندرة النفط ومخاوف أمن الطاقة في الدول التي تعتمد كثير على استيراد النفط ويزيد من عناء الفاتورة النفطية وخاصة لدى الدول الفقيرة، ويسبب ضغوطاً تضخمية. أما في حال انخفاض أسعار النفط فانه سينعكس سلباً على اقتصادات الدول المنتجة وتقلل الاستثمارات المطلوبة في القطاع النفطي، لكنه في الوقت نفسه سيزيد من استهلاك النفط وينعش الاقتصاد العالمي[1].

**سابعا- قواعد تسعير النفط الخام:**

هي مجموعة من الترتيبات والانظمة التي وضعتها الشقيقات السبع لغرض تسعر برميل النفط الخام ، وقد صممت قواعد التسعير هذه بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطة الأجنبة ، وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة بين النفوذ عالية الكلفة والنفوذ منخفضة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي او المكسيكي او الفنزويلي مع نفط الشرق الاوسط وبالذات نفط الخلج العربي، وبمكن تصنف قواعد تسعير النفط الخام الى مايلي [2].

**1- قاعدة التسعير في نقطة الاساس الوحيدة في خليج المكسيك**

تعد الولايات المتحدة من اكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية ولذلك تأثرت اسعار النفط بشكل كبير بسياساتها ومصالحها ، وتحددت اسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الاساس الوحيدة ، وقد تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي ( شركة ستاندرد اويل نيوجرسي و شركة رويال داتش وشركة شل) ، وقد طبق هذا النظام عام (1936) بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات

---

(1) - نبيل جعفر عبد الرضا ،مصدر سابق،ص103

(2)- كاظم احمد البطاط، تحليل اتجاهات الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة ،مجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2016،ص8

لبرميل النفط الخام الأمريكي ، إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار ان السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك ، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم ، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد[1]، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر ، مثلا سعر النفط العراقي المصدر من ميناء خور العمية الى أي بلد من بلدان العالم يساوي السعر المعلن لبرميل النفط الخام في خليج المكسيك زائدا تكاليف النقل الوهمية من خليج المكسيك الى ميناء الاستيراد ، ونظرا لهيمنة الشركات النفطية الكبرى على جميع عمليات الاستخراج وإنتاج ونقل وتسويق نفوط الشرق الأوسط، فقد قامت بتطبيق النظام الجديد على هذه النفوط المستوردة من أقطار الخليج العربي مباشرة. وبذلك ظهر العامل المهم في ارتباط أسعار النفط العربي الخام في الخليج العربي بأسعار النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك، والذي برز بوضوح من خلال سيطرة الإنتاج النفطي الأمريكي على المركز الأول بين بلدان العالم النفطية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام( 1938)، حينما كانت نسبته تشكل(61%) من المجموع العالمي للإنتاج النفطي.

ومن خلال متابعة مسيرة الأسعار المعلنة للنفط الخام على وفق نظام التسعير الأحادي منذ عام (1936) وحتى نهاية الحرب العالمة الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح بين (1.09) دولار للبرميل و( 1.21 ) دولار للبرميل كحد أعلى وكان من الأسباب المهمة لمسيرة هذه الأسعار بالشكل المذكور، بروز سيطرة كارتل الشركات النفطية الكبرى على السوق العالمية عموما وعلى الأسعار بشكل خاص

لقد حقق نظام نقطة الأساس الأحادي بخليج المكسيك الأهداف الاستراتيجية للشركات الكبرى في ذلك الوقت، والذي تجلى واضحا في استمرار سيطرة هذه الشركات وحكوماتها على سوق النفط العالمية، إلى جانب تحقيق الشركات – صاحبة الامتيازات النفطية في الأقطار العربية – أرباحا طائلة جراء تصديرها النفط الخام الرخيص الكلفة إلى أسواق قريبة من مراكزه الإنتاجية، والحصول على نفقات الشحن فضلا عن فروقات الأسعار بين النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك والنفط العربي الخام في الخليج العربي بصورة خاصة . اذ استند هذا النظام على النفط الخام المنتج في تكساس وحقول لويزيانا المرتفع التكاليف مضافا اليه اجور النقل، وبذلك ارتبطت اسعار النفط الامريكي الخام بالنفط العربي في خليج المكسيك إلا أنه نتيجة

---

[1]- رحيم حسوني زياره، اليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة(2003-2013)، مجله الاقتصادية الادارية،العدد97،المجلد23،ص315.

لظروف الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ نظام نقطة التسعير الأحادية بخليج المكسيك يضعف ويفقد من أهميته، اذ ظهرت مجموعة من المتغيرات تتمثل في ظهور مناطق انتاج جديدة وحاجة المتحاربين الى مصادر نفط قريبة وقليلة التكاليف وبكميات كبيرة وامتداد نشاطات الشركات النفطية الاجنبية الى الوطن العربي حيث الاحتياطيات النفطية الهائلة وبالذات في منطقة الخليج العربي ، ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي[1].

**٢- نظام نقطة الاساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك**

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام (1945) ، اذ انتبهت هذا القطاعات إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد اليها خلال الحرب العالمية الثانية ،وإمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير النفط، وتم اتخاذ نقطة" عبادان" بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاق بالسعودة في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، خدمة لمصالحها بفعل تزايد صادراتها من المنطقة[2].

**ثامنا- اثار انخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة و المستوردة:**

يعد النفط مصدراً لتمويل النشاط الاقتصادي، وتتضح أهميته بصفة جلية في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسة على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتعتمد بعض الدول بشكل كبير على ايرادات النفط، وهذا ما يجعلها عرضة لصدمات حادة نتيجة لتقلبات اسعار النفط ،إن انخفاض أسعار النفط قد يؤدى الى اضطرابات في البلدان المصدرة ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الموازنات العامة لهذه الدول، بوجه عام ستنخفض مداخيل الدول المصدرة وستكون موازناتها وحساباتها الجارية تحت الضغوط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول وفي هذا المجال

---

[1]- Ali Abed Aljabar Hussen Al- Samaw, Environmental and Economic Study About Using Natural Gas for Electrical Power Generation In Samawa Station, Print ISSN:2572-0317, Online ISSN:2572-0325p5

[2]- Rana Th. ABD Alrubaye, Gas Adsorption and Storage at Metal-Organic Frameworks, Number Volume 28 January 2022p44

توجد مخاطر على الاستقرار المالي ولكنها محدودة بسبب الانكشاف والتداخل المالي والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال[1]، في حين ان البلدان المستوردة للنفط ستشهد تحسناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات، وفي موازين ماليتها العامة بفضل انخفاض تكاليف دعم الوقود التي يصل بعضها إلى( 10 %) من إجمالي الناتج المحلي. لكن هناك جانباً ايجابياً لانخفاض اسعار النفط يتمثل بتراجع التضخم المستورد في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على السواء، وقد يعود بالنفع على الفقراء وذلك بحسب الآثار غير المباشرة على معدلات التضخم المحلية ،وستسهم الزيادة الطفيفة في الاستهلاك الناجمة عن انخفاض الأسعار في انتعاش النمو، وهنا سيتم استعراض أثر تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط :

**1- ثر انخفاض أسعار النفط على الدين الخارجي**

من الصعب تبين طبيعة تأثر إجمالي الدين الخارجي للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط لا سيما في الفترات القصيرة الأمد، إذ إن قرارات الاستدانة الخارجية تتحدد بعدة اعتبارات اقتصادية و سياسية، وعادة ما تكون هذه الاعتبارات استراتيجية طويلة المدى ومن ثم من الصعب ربط التغيرات القصيرة الأمد النفط بتغييرات قيم الدين الخارجي في الأمد القصير، ولكن أن تغيرات سعر النفط تؤثر في قدرة الدول المستدينة على سداد التزاماتها المتمثلة في أعباء فوائد الدين لا سيما عندما يكون قسم كبير من الديون مستخدمة لتمويل عمليات قطاع النفط وأنشطته، ومن ثم يؤثر انخفاض عوائد بيع النفط سلباً في قدرة الدول على الإيفاء بأعباء الديون وقد بإثر في مرحلة ما إن استمر الانخفاض لفترات طويلة على الاستثمار في قطاع النفط[2].

**2- اثر انخفاض اسعار النفط علي الحساب الجاري**

تعتمد الدول المصدرة للنفط، بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي، فأي تغيرات ملموسة في سعر شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري ولا شك أن عوائد تصدير النفط تتناقص عند انخفاض السعر في ما لو بقيت كميات التصدير ثابتة أو حتى لو زادت بنسب معينة أدنى من نسب انخفاض السعر، وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل مع نهاية عام (2012)، ويمكن تلمس الأثر

---

[1]- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز التجارب والدراسة السياسات ، الدوحة، مارس2015،ص9

[2]- سامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اذار 2015 ، ص15.

المباشر لتغيرات سعر النفط في الدول المصدرة له، وبما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط، فإن انخفاضها سينعكس سلباً على أرصدته ،وهذا بالفعل ما حصل لمعظم الدول النفطية التي تراجعت نسب فوائض حسابها الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام( 2012) بشكل ملحوظ. ومن المتوقع أن يتعمق التراجع إلى عجز[1].

**3- أثر انخفاض أسعار النفط على الدخل والإنفاق:**

إن استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحديا لاستمرارية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، وربما يضع ضغوطا كبيرة تضطر في إثرها بعض الدول إلى خفض برامج الإنفاق الاجتماعي ولكن من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد[2]

**4-أثر انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف:**

عند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأميركي، فإن تأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ناتجة من تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، يمرر على كامل إلى الاقتصادات المحلية؛ إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداة ت تصحيح لامتصاص الصدمات أو حدتها. ففي هذه الحالة إن انخفضت مداخيل النفط من الدولار الأميركي، فهذا انخفاضا موازياً في مداخيل النفط بالعملة المحلية. ولكن في حالة مرونة سعر الصرف، فإن انخفاض يعني قيمة العملة المحلية، أو خفضها، أمام الدولار الأميركي يعني ارتفاعا نسبيا في مداخيل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي، وهذا يخفف حدة انخفاض مداخيل النفط بالنسبة إلى الموازنات العامة الحكومية[3].

**تاسعا- تقلبات اسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العالمي:**

ان اسعار النفط في السوق العالمي بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار وبما ان النفط سلعة استراتيجية دول ليست كسلعة اعتيادية فان التقلبات في الاسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في

---

[1]- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز التجارب والدراسة السياسات ، الدوحة، مارس2015،ص9

[2] - خالد بن راشد الخاطر،مصدر سابق،ص10

العرض والطلب التي تؤثر على الامتدادات النفطية كما ان الدول المستهلكة وبفضل التكنولوجيا سعت للبحث عن بدائل للنفط التقليدي وتمكنت فعال من حدوث ما يعرف بثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية اذ تمكنت من خلال توظيف ما يعرف بعملية تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي( اضافة الى ) تكنولوجيا( الحفر الأفقي ) من الوصول الى النفط والغاز المحبوس بين المسامات صخرية، الشك في ان اغلب اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولا سيما الدول الريعية التي تتسم بعدم تنوع هيكلها الاقتصادي تمثل ايراداتها من بيع النفط المصدر الرئيس الذي تستند عليه في تمويل برامجها لتنموية للنفط اهمية استراتيجية ومرتكز رئيس ،وان اهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العالمي هي[1]:

1- **العامل الاقتصادي**

ان الاستقرار في سوق النفط الدولية يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما ، فضال عن الاحتياطي الدولي من النفط ، لكون النفط سلعة استراتيجية لها اهميتها في النمو الاقتصادي[2] .

**2- المنظمات الدولية :**

من اهم المنظمات الدولية

**أ - منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC :**

انشات هذه المنظمة نتيجة وجود بعض الشركات المتعددة الجنسية والدول المنتجة على شكل تنظيم مشابه للكارتر التي تسيطر على اسعار النفط وتتحكم فيها اذ كانت هي السبب الرئيس في انخفاض السعار مما ادى الى الحاق ضررا باقتصاديات الدول الأخرى وبناءً على مبادرة فنزويال عقد اجتماع في بغداد في شهر ديسمبر عام( 1960) ضم ممثلي ايران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويال وتقرر من هذا الاجتماع انشاء منظمة اوبك ،وكان الهدف االهم لهذه المنظمة االبقاء على اسعار النفط الذي يستغله للكارتر الدولي للنفط خارج حدودها في مستويات مرتفعة ,وحماية مصالح الدول المنتجة والمصدرة وضمان دخل ثابت لها وتامين تصدير النفط الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس

---

[1]- علـــي ثجيل يوسف التميمي، تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على(2003-2015)الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفتره من( 2003-2015، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ،العدد34، 2019 ،ص7.

[2]- مصطفى الكاظمي النجفي أبادي تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفتره من على (2003 -2015)، ص6.

اموال الشركات المستثمرة في الصناعات النفطية وتنسيق جهود الدول المنتجة للحصول على حصة اكبر من الرباح نتيجة استغلال ثروتها الخاصة[1].

**ب- الوكالة الدولية للطاقة**

انشئت هذه الوكالة كرد فعل على ازمة السويس عام (1956) وكذلك على ارتفاع اسعار النفط عامي (1973و1974) بهدف توحيد وتنسيق جهود الدول المستهلكة ففي عام (1973) وجه رئيس الأوليات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن لبذل الجهود وتنسيقها لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،اذ سعت الوكالة لتحقيق اهدافها المعلنة كتحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك , وتكوين خزين احتياطي من النفط يكفي الاستهلاك وللتأثير في السوق النفطية وتشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها ، ووضع برنامج طويل المدى بهدف تقليص التبعية للدول المنتجة وتخفيض الاعتماد على الطاقة المستوردة [2] .

**3 ـ العوامل السياسية:**

تعد العوامل السياسية من العوامل التي لها دورا في تقلبات اسعار النفط الخام ، اذ ترتفع السعار في حالة حدوث توترات واضطرابات وحرب في مناطق انتاج النفط وتكريره وتصديره والذي يهدد امن تدفق المدادات النفطية الى المستهلكين وعليه يعد العامل السياسي عاملامرتبط بظروف انيا ومرحليا يمر بالسياسية معينة [3].

**4- التطور التكنولوجي والطاقات المتجددة:**

ان الدول المستهلكة للنفط لقد اتفقت على تأسيس الوكالة الدولية للطاقات المتجددة ، لتخفيف الحاجة للنفط الخام ، والبحث عن بدائل صديقة للبيئة ، ومواجهة مخاطر نضوب الاحتياطيات النفطية والغازية ، وكان من بينها استخدام الميثانول كوقود للسيارات واستخدام السيارات الكهربائية واستخدام الطاقة الشمسية ، والرياح والتيارات المائية والمياه الساخنة في باطن الأرض لتوليد الطاقة الكهربائية فضال عن الطاقة النووية ، وهناك ما يعرف بالطاقة الكهرومغناطيسية الكونية لتسير عجالة السيارات بدون وقود وهذا ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة بمستوى ابحاث مستقبلية لم تطبق على ارض الواقع ،وان انخفاض اسعار النفط لم يعد

---

[1]- سمير التنير ، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماض وحاضرا لبنان ، دار المنهل للطباعة والنشر ، 2007،ص23.

[2]- السعيد رويجع ،التطور التاريخي السعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 ، ص8.

يؤثر في عملية نمو وتزايد الطاقات المتجددة وذلك لدعم المتواصل والتكنولوجيا الحديثة في زيادة وحدات انتاج الطاقة المتجددة وتقليص تكاليفها وزيادة كفاءتها الإنتاجية من الكهرباء يجعلها تسير قدما في المزيد من التطور والنمو، ومن المتوقع ان تلجا الدول الصناعية المستهلكة للنفط الى اجراءات متكاملة في دعم الطاقات المتجددة ، بحيث تتمكن من الاستغناء عن حاجتها من النفط بمقدار (30%)،لقد اصبح واضحا ان على الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية في معيشة افراد مجتمعاتها ان تتخذ اجراءات سريعة وحاسمة وتتبنى استراتيجيات مختلفة عن السابق في التكييف للوضع الجديد ،لقد وصلنا الى نهاية الطريق وعلينا التخلي عن سياسة الاقتصاد الريعي بالاعتماد على الإيراد النفطي[1].

[1]- سمير ليلو، تأثير هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة عام 2015 على الموقع الإلكتروني الاتي http://iraqieconomists.net/ar

# المبحث الثاني

## الإطار النظري لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

**اولا : مفهوم الأنفاق الكلي**

**1- مفهوم الأنفاق الكلي(The concept of total spending):**

يعد الانفاق الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من اهم مكونات الموازنة العامة للدولة [1]، وهو أحد أهم أوجه النشاط المالي والاقتصادي الحكومي الذي يؤدي دورا حيويا في التأثير في معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة ، وهو يتأثر بمعظم المتغيرات الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة يبقى الانفاق العام بخاصة من وجهة نظر الاستثماري عاملا مهما في توجيه الاقتصاد الوطني بما يسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة ، كما ويعرف الانفاق الكلي بانه عباره عن قيام الحكومة بأنفاق مبالغ نقديه لغرض اشباع الحاجات العامة [2]، كما وعرف الانفاق الكلي بانه التوسع في الدعم المالي الحكومي لمختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية للموظفين والمستلزمات السلعية والخدمية والرواتب والمكافآت التقاعدية عبر نموذج توزيع عادل من اجل شمول أكبر شريحة ممكنه من المجتمع مما يؤدي إلى قوة العمل في الوظائف الحكومية وكذلك تحقيق الأصلاح الاقتصادي لبقية الجوانب الحيوية [3].

ويعرف الإنفاق الكلي أيضا بانه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق النفع العام أو اشباع حاجات العامة [4]،ويعتبر الانفاق الكلي احدى الوسائل الفاعلة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لما له من أثر ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة البنى التحتية والبنى السياسية [5].

---

[1]- احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية للمده (1990-2003)، رسالة ماجستير ( غير منشوره)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر ، ص ص (66-68) .

[2] - صلاح نجيب عمر، اقتصاديات المالية العامة ،مطبعه العني ،بغداد، ط1 ،1981 ،ص136 .

[3]- سمير سهام داود، قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 102، 2017،ص 289.

[4]- علي نبع صايل ،عمر ابراهيم عناد ، مسار الانفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد18 ،2017،ص173.

[5]-Mithain , Modern Public Finace.(Theory and praclice), Himalaya House, New york, 1998, p221.

اما وجهة نظر الباحث وبعد الاطلاع على الادبيات أعلاه يمكن تعريف الانفاق الكلي (على انه أحد مكونات الناتج القومي الاجمالي وأحد ادوات السياسة المالية التي تتمثل بأنفاق المبالغ النقدية سواء كان أنفاقا جاريا او استثماريا من قبل الحكومة في الاقتصاد لغرض الوصول الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية).

## 2- اهداف الانفاق الكلي (total spending goals):

تتبين الاهداف الاساسية والمنظورة للأنفاق الكلي من خلال عدد من الجوانب والادوار اهمها:

أ- الانفاق على مدفوعات خدمة الديون التي لا يمكن للحكومة من حيث المبدأ تحسينها في اثناء السنة المعنية في حين تتغير تقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف [1].

ب- بهدف الاتفاق الكلي في جميع الدول سواء كانت الدول المتقدمة او النامية أيا كانت فلسفتها الاقتصادية ونظامها السياسي الى زيادة النمو الاقتصادي [2].

ت- يساعد الاتفاق الكلي على زيادة الانفاق الحكومي لغرض القيام بالنشاطات السياسية والاقتصادية لغرض اشباع الحاجات العامة.

ث- اتباع الوسائل الملائمة التي تستطيع من خلالها أن تخصص الموارد الاقتصادية لإشباع تلك الحاجات [3].

ج- له دور كبير في إدارة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي تتبناها الخطط الاقتصادية في تعبنه الموارد المالية، التنمية الاقتصادية وتوجيهها نحو الاستعمالات المختلفة، سواء لأعراض الإنتاج أو الاستثمار أو الاستهلاك [4].

---

[1] - ابتهال ناهي شاكر المرشدي، اثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد10 ،العدد38 ،2021 ،ص112.

[2] -Eswaran, N, Velmurugan, A (2018) A Study on Central Government's Developmental and NonDevelopmental Expenditure with Special Reference to Selected Variables. International Journal ofAdvances in Social Sciences,p 57-64

[3] -Imobighe, M. D., & FIIA, F. (2015). The Role of Capital Markets in the Development of Nigerian Economy. Journal of Economics and Sustainable Development, 6(22)p143

[4] - فيصل فخري مراد، العلاقة بين التخطيط والموازنة ال ال مالي و اداري وتنظيمي ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان،ط1 ،1995 ،ص51.

## 3- قياس الانفاق الكلي (Measuring total spending ):

هنالك منهجيات مختلفة لقياس الانفاق الكلي وآثاره التي يتركها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة منها ما يتحقق المفاهيم الاقتصادية ومنها ما يعتمد على المفاهيم المالية والمحاسبية وهذه المنهجيات تعتمد على ادوات التحليل المختلفة من اهمها الاتي:

**أ- أثر الانفاق على النمو:-**

إن تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي يمر بعدد من المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم يظهر أثره في النمو، فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة وهو زيادة الإنفاق العام هو بعد مهم في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي لان الارتباط بين الإنفاق العام والنمو ليس في اتجاه واحد ولكنه رابط متبادل حيث يحل المتغير التابع محل المتغير المستقل، بالنظر إلى أن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو ينعكس في ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الحقيقي [1].

**ب- أثر الانفاق على الاستهلاك:**

الاستهلاك هو أحد أهم مكونات الطلب الكلي، فالنسبة الأكبر من الدخل القومي موجهة نحو الاستهلاك، لذلك يساهم الاستهلاك العام في تحسين الإنتاجية وفقً مدخرات الناس وإمكانات الاستبدال، بين الاستهلاك العام والخاص، تعتبر ثقة المستهلك عاملاً مهمًا في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث يبني المنتجون توقعاتهم للطلب الكلي، ويقدرون الإنتاج بناءً على مؤشرات ثقة المستهلك وذلك ما يشير الى فاعلية سياسات الانفاق العام الى حد ما [2].

**ت- أثر الانفاق على الادخار والاستثمار:**

يعد الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد بوصفه ضمانا لاستمرار النشاط الاقتصادي، بصوره متصاعدة ولهذا وجبت المحافظة على مستوى معين من الادخار الاجمالي يضمن استقرار معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وعادة فان أي انخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار، وتمثل انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد

---

[1]- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي ،الطبعة الرابعة ،العاتك لصناعه الكتاب للنشر ،القاهرة ، ط 4، 2011،،ص50.

[2]- طاهر الجنابي، مصدر سابق،ص50.

المحلي أحد مسببات الانكماش الاقتصادي، فذلك يعني تقلص الطاقة الانتاجية وقدرة الاقتصاد على مواصلة عملية النمو الاقتصادي [1].

**ث- أثر الانفاق على التشغيل:** ان ثائر الانفاق العام على التشغيل في البلدان النامية او المتقدمة لي امرا حديثا، وتسعى معظم هذا الدول الى وخاصتا الدول النامية للحد منها، او خفض نسبتها من خلال قيامها بسلسلة من الاصلاحات الاقتصادية وزيادة الموارد المخصصة للأنفاق لامتصاص البطالة [2].

## ثانيا: التضخم (المفهوم- الاسباب-وطرق القياس):

### 1- مفهوم التضخم (Inflation concept):

ويعتبر التضخم أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اغلب اقتصاديات العالم، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتمتد الى السياسية ايضا[3]، فأن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار هو نتيجة زيادة الطلب الكلي على إجمالي المعروض من السلع والخدمات ولأسباب متعددة تتمثل في زيادة المعروض النقدي مما يفقد قوته الشرائية بمرور الوقت [4].

ويعد التضخم هو احد المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم البلدان الاقتصادية النامية والمتقدمة وعلى حد سواء نظرا لأثاره المختلفة في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسبب تغير في القيمة الحقيقية لتلك المتغيرات مما يعني حتما خلق صعوبات في تقدير تلك المتغيرات او التنبؤ بمسارات تغيرها [5]،ويُعرّف التضخم أيضا بأنه ارتفاع مستمر في مستوى السعر العام، وهنا يكون الارتفاع مستمرًا وليس موسميًا لأن الفرد ينفق مبالغ كبيرة من المال مقابل كميات صغيرة من السلع والخدمات، وهذا ما يفسر الانخفاض المستمر في القيمة إذ يُسمح للقوى التضخمية بالتعبير عنها في شكل ارتفاع حقيقي في مستوى السعر [6].

---

[1]- محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة ، ،دار المسيرة لنشر والتوزيع ،عمان ط 3، 2007 ،ص134.

[2] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،منجد عبد اللطيف ،2006 ،المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ،،الطبعة الاولى ،دار المناهج للنشر والتوزيع .عمان ،ص58.

[3]-Frederic.S.Mishkin ،The Economic of Money ،Banking and Finuncial Markets ، Seventh Editio ،Pearson Addision Wesley ،Boston،2004 ،p632.

[4] - اياد عبد الفتاح النسور ، "اساسيات الاقتصاد الكلي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ، 2013 ، ص190.

[5] - عبد المنعم السيد علي ،والعجمي هيل ،الاقتصاد القياسي للتضخم في العراق للمدة (1998-1992) ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،القاهرة ،العدد الاول ،خريف ،1982 ،ص93.

[6] - seventh edition -g and financial markets Bankin -money of he economicsT - Frederic S. Mishkin Pearson addition- Weasly Prss - USA 2004 - p 632.

فإن التضخم هو حالة توجد فيها ضغوط تصاعدية على مستوى السعر، ولكن تدخل حكومة مباشر يكون مباشرا لمستوى السلع المختلفة [1].

**2- أسباب التضخم (inflation of Causes): هناك عدة أسباب للتضخم منها :**

**أ - التضخم الناشئ بسبب زيادة الطلب (Inflation due to increased demand):**

يتم تقدير هذه الفجوة من خلال مقارنة حجم الطلب الكلي ومكوناته الاتية (الاستهلاك والاستثمار والحكومة) بالعرض الحقيقي للسلع والخدمات (الناتج المحلي الاجمالي ) أو (الناتج القومي الاجمالي) وطرح قيمة العرض الحقيقي للسلع و الخدمات من إجمالي الإنفاق عندئذ نحصل على فجوة التضخم ، ومن خلال ربط الأخير بتطورات الأسعار يمكن تحديد حجم تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية فكلما اتسعت الفجوة ازداد الضغط على الإمداد الحقيقي للسلع والخدمات وأزداد الخلل المالي ، مما أدى إلى زيادة في مستوى الأسعار على نحو اكبر [2]، اذا كان إجمالي العرض مرنًا بشكل غير محدود ، أي أن هناك موارد غير مستغلة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة استخدامها لتلبية نمو إجمالي الطلب، ولكن إذا كانت مرونة إجمالي العرض صفرًا، أي لا توجد موارد غير نشطة ، ففي هذه الحالة يظل حجم الإنتاج المحلي ثابتًا [3] ، ولكن الأسعار ترتفع وهذا يعني ليست هناك نهاية للتضخم اوان التضخم لن يتوقف [4].

**ب- التضخم الناشئ بسبب رفع التكلفة (Cost-pushing inflation):**

وفق هذا النظرية يحدث التضخم النقدي عندما يقوم أصحاب المواد الأولية (الموارد الإنتاجية) بزيادة الأسعار ، مما يعني زيادة في تكاليف التركيب الذي ينتج السلع وهذه الزيادة تؤدي إلى أنشئت للمستهلكين عن طريق زيادة أسعار السلع والخدمات من أجل الحفاظ على أرباحهم، وبالتالي إذا طلبت النقابات زيادة في أجور العمال وبقيت الإنتاجية على حالها، فهذا يعني ارتفاع التكاليف، مما يؤدي إلى الزيادة العامة. مستوى الأسعار ومن ثم التضخم[5].

**ت - التضخم الناشئ بسبب زيادة كمية النقود:**

وهو مؤشر الناشئ بسبب زيادة كمية النقود يقوم بفحص النقود المتداولة (النقود القانونية + النقود المكتوبة أو البنكية) من ناحية، وتطور جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد من ناحية

---

(1) - Friedmum ،The Supply and Changes in Prices and Output ،1965 .p. 20

(2) - For more information see: Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th edition, Mc Graw- Hill, New York, 2008, p238.

(3)- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم و الكساد، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2011، ص (151-250).

(4)- ايمان عطية ناصيف، مصدر مسبق، ص ص(254-155).

(5)- حسين فليح خلف،النقود والبنك ، عالم الكتب الحديثة ، عمان ،ط1 ،2006،ص165.

أخرى، مما يحدد التضخم مدى الفرق بينهما فإذا تجاوز معدل التغير في كمية النقود معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهذا يشير إلى وجود الضغط التضخمي، ما إذا كان معدل التغير في كمية النقود أقل من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، فذلك يعني أن هناك اتجاهات انكماشية تؤدي إلى انخفاض في مستوى العام للأسعار[1].

**3- للتضخم آثار عديده يمكن أجمالها بالآتي (Negative effects on the economy ):**

أ- **أثر التضخم في اعادة توزيع الدخل:** تؤدي اعادة توزيع الدخل الى ضعف القوة الشرائية للنقود ولذوي الدخول المحدودة مما يقلل من رغبه الافراد في الادخار وبالتالي الى ضعف حافز الاستثمار ،وكذلك تأثر على الطبقات الغنية مما يودي الى اتجاها الى الطلب للسلع الكمالية بدلا من السلع الاستهلاكية والتي تودي الى توجيه زيادة الانتاج لتلك السلع على حساب الضرورية مما يزيد عرضها مقابل انخفاض عرض السلع الضرورية [2].

ب- **أثر التضخم في التنمية الاقتصادية:** يؤدي ارتفاع أسعار المواد والسلع الإنتاجية إلى زيادة تكاليف بدء المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يعيق عملية التنمية الاقتصادية التي تطلبها هذه المشاريع، خاصة في الدول النامية التي تتميز بنقص الموارد وبطريقة لا تؤدي إلى ذلك، وعدم السماح لهم بإقامة عدد كبير من المشاريع عند ارتفاع الأسعار بسبب التضخم، خاصة فيما يتعلق بالموارد من النقد الأجنبي والمحتوى الاستيرادي العالي لمتطلبات إنشاء هذه المشاريع (حكومية أو خاصة) لأنهم في كلتا الحالتين يعتمدون على مطالب الإنتاج المستورد التي تتطلب موارد من العملات الأجنبية إذا انخفضت قيمة العملة الوطنية تجاه العملة الأجنبية بسبب عامل التضخم، فسيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف تنفيذ المشاريع الإنتاجية، اي انخفاض عدد المشاريع القائمة ومن ثم إعاقة عملية التنمية الاقتصادية [3].

ت- **أثر التضخم في مستويات الدخل الحقيقي**: يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار عوامل الإنتاج ، وهذا يؤدي أيضًا إلى زيادة تكلفة السلع والخدمات ،أي أن المستهلك سيتمكن فقط من شراء عدد قليل من السلع والخدمات بدخله النقدي، على سبيل المثال إذا تضاعف أسعار البضائع، فهذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي يشتريها المشتري بدخله المالي قد انخفضت إلى النصف،

---

(1) -Frederic .S .Mishkin ،The Economic of Money ،Banking and Finuncial Markets،Seventh Editio ،Pearson Addision Wesley ،Boston،2004 ،p.632.

(2) -Awad . Ibrahim , The Phenomenon of Stagflation in the Egyption Economy Analytical study, Zagazig University , Egypt , 2002 ,p55 .

(3) - صالح هاشهم ،فيصل كمال ، اثر اختيار صدمات معدلات التضخم على نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1970-2019)،مجله دفاتر بوادكس ،المجلد 10 ،العدد1، 2021، ص75.

وهذا يعني انخفاضًا في مستوى الدخل الحقيقي، أي معدل السلع والخدمات التي يكسب المشتري من دخله من تلقي الأموال [1].

ث- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:**- مما يعني ايضا قيمة السلع المنتجة محلياً إلى انخفاض عنصر المنافسة في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات، وانخفاض قيمة السلع المستوردة مقارنة بأسعارها المحلية ومن ثم حدوث الخلل في الميزان التجاري وهو أيضًا الفرق بين الصادرات والواردات في البلد المعني، وهذا ينطوي على ندرة الإنتاج وفشل الكثير من الطاقة الإنتاجية والعمالة وما يترتب على ذلك من ظهور البطالة [2].

ج- **آثار التضخم الاجتماعية :**- يؤدي تراجع القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود والأجور الثابتة وزيادتها لفئات أخرى إلى تعميق عدم التوازن الاجتماعي بين الأفراد ، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بأبعاد اقتصادية مثل (الرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمارك وعدم الولاء موظفين لعملهم والبحث عن فرص أخرى للربح غير المشروع أو غير القانوني ،والوقوع المشكلات الاقتصادية السائدة) [3] .

ح- **أثر التضخم على معدلات الفائدة**: نتيجة لتأثير ارتفاع الأسعار تنخفض رغبة المقرضين في الإقراض، وبالتالي ينخفض عرض الأموال القابلة للإقراض من جهة، وتزداد رغبة المقترضين في الاقتراض من جهة اخرى ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض ، نتيجة للتفاعل بين الطرفين ترتفع أسعار الفائدة بنفس معدل التضخم فعلى سبيل المثال إذا كان سعر الفائدة قبل حصول التضخم (4%) فأنه يتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبه( 5%) وهذا سيؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي الى ما يقارب( 9%) (سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم) بينما يطلق على سعر الفائدة قبل حصول التضخم بسعر الفائدة الحقيقي [4] .

---

[1] - رحمن حسن علي الموسوي ، التضخم الاقتصادي في العراق أسباب ومعالجات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد9 ،العدد1 ، 2007،ص158.

[2] - عبد العظيم الشكري ،اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991- 2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد15 ،العدد10 ،2013،ص147.

[3] - د.عبد الوهاب امين ،مبادئ اقتصاد كلي ،دار حامد للنشر و التوزيع ، ،عمان ،الاردن ط1 ،2002،ص217.

[4]- اسماء خضير ياس ،تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة (2000-2010) ، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السادس و الثلاثون ،2013 ،ص ص(54-55).

**4- طرق معالجة التضخم (Methods of dealing with inflation):**

**يمكن معالجة التضخم من خلال الاجراءات الآتية:**

أ- اجراء على مستوى السياسة النقدية من خلال دعم البنك المتخصص (زراعي،صناعي، اسكان) [1] .

ب- التأكيد على الانضباط المالي والسياسة المالية الهادفة عبر استخدام الانفاق في تفعيل توسع القاعدة الانتاجية وتسديد على الانفاق عبر التتبع [2].

ت- اشتراك القطاع الخاص وامراء تحويل في البنى المؤسسية ولحد من ظاهره المالية والادارية [3].

**5 - قياس التضخم (inflation measurement):**

قبل التطرق إلى اختيار مؤشر الأسعار، والذي يمكن استخدامه للحكم على وجود التضخم وقياس شدته و يمكن أن يكون المؤشر المستخدم هو مؤشر تكلفة المعيشة أو مؤشر أسعار الجملة أو المؤشر الضمني لاستبعاد تأثير تغيرات الأسعار من الناتج القومي الإجمالي[4].

**ويمكن أيضا قياس التضخم بناءً على مقاييس شائعه منها:**

**أ- الرقم القياس لا سعار المستهلك**:

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بانة التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقوم بشرائها القطاع العائلي [5].

**ب- قياس التضخم من خلال (فائض السيولة المحلية):**

يمكن قياسها باستخدام طريقة صندوق النقد الدولي (IMF) وتعتمد على المتغيرات المعروضة في حجم السيولة المحلية والتغيرات في الطلب على النقود ، ولا يوجد فرق كبير عن

---

[1]-Tony Cavoli ،Ramkishen s Rajon – inflation Trageting and Monetary policy Rules for small and open Developing – Hong Kong 2005 , P.6.

[2] - كاظم جاسم ،محمد الوادي ،الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي ،الاردن ،عمان ،ط1 ،2000 ،ص121

[3]- شافعي محمد زكي ،مقدمة في البنوك والنقود ،(القاهرة ، دار النهضة العربية ،1969 )،ص66.

[4]- شمس الدين ، وعبد الامير ، اصول الاقتصاد الكلي ، الموسسة الجامعيه للنشر والتوزيع،ط1، 1989، بيروت ،ص292

الصيغة الأولى ، ولكن هذه الطريقة تتفوق على الدول بأنها يهتم حجم السيولة المحلية أكثر من المعروض النقدي [1].

**ث- الفجوة التضخمية :**

إذ أن السياسات المالية تبدو هي الطريق المستقيم في هذا السياق وكل ما يستلزمه الامر هو التغير المالي الذي يمكن ان ينقل منحنى الطلب الكلي في الوقت المناسب الى الاتجاه الصحيح من اجل ازالة الثغرة في الناتج القومي الاجمالي، وتعد الفجوة التضخمية عند كنز من اهم الاصطلاحات التي اوردها كنيز في بحثة عن كيف تدفع نفقات الحرب عام (1940) ويهدف استعمال الفجوة التضخمية بعنوان كيف تدفع الى قياس الضغط على المستوى العام الاسعار، إذ اعتبرها كنيز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم[2]،وحاول في نفس الوقت أن يقدرها حسابيا بوحدات نقدية لمساعدة السلطات النقدية والمالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة

## ثالثا : البطالة ( مفهومها واسبابها ومعالجتها ومقاييسها):

### 1 – مفهوم البطالة (Unemployment concept):

لقد وُجدت البطالة كظاهرة في كل المجتمعات البشرية، في الماضي والحاضر، ولا يكاد أي مجتمع مستثنى من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر وتترنح الدول النامية والمتقدمة تحت وطئها [3].

وتعرف البطالة بأنها تمثل الأشخاص قادرين على العمل ولكنهم لا يعلمون ، بالرغم من أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي ويرغبون به ويمتلكون القدرة والإمكانية لذلك، كما وتعرف البطالة بوصفها «حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لا يجدوه» [4].

وتعد ظاهرة البطالة من المعوقات التي تسبب الاختلالات في النشاط الاقتصادي والتي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الهيكل الاقتصادي لأي دولة فضلا عن كونها تهدد السلم

---

[1]- نبيل الروبي ،نظرية التضخم ،الطبعة الثانية ،الاسكندرية مؤسسة الثقافة الجامعية ’1984 ،ص239.

[2]- الروبي ،نبيل، مرجع سابق،ص241.

[3] -Nagwa Mosad El- Agrody and Afaf Zaki Othman ,” Economic study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP” , Nature and science Journal, Volum 8(10) ,2010 , p 102 .

[4]- مدحت القريشي، " اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، (2007) ، ص 183.

الاجتماعي [1]، كما أنها تعبر عن مجموعة الافراد في سن العمل الذين يقدرون على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه [2]،وتعتبر البطالة من الموضوعات التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة واهتمام الاقتصاديين والباحثين، إذ تعمق البحث وتضاعفت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة في محاولة من هذه الدول لزيادة حجم العمالة وثم خفض معدلات البطالة وعلية هو أحد أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية [3].

2 - **أسباب البطالة** (Causes of unemployment):

لقد لوحظ أن هناك عددًا كبيرًا من الأشخاص القادرين على العمل في العالم المستعدين للعمل والتوظيف، لكنهم لا يجدون فرص عمل مناسبة تضمن لهم مستوى معيشيًا لائقًا ، ومن ثم هناك حالة مزمنة عدم التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها ، وكذلك حقيقة أن مشكلة البطالة تعتبر من أخطر المشاكل التي تهدد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي للدول. **وهناك عدة أسباب تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة منها:**

**أ- معدل نمو السكان (Population Growth Rate):**

تتميز الدول النامية بارتفاع معدلات النمو السكاني، الأمر الذي يؤدي باستمرار إلى دخول عدد جديد من العمال إلى سوق العمل[4]،وظهور البطالة نتيجة عدم وجود فرص عمل جديدة لهم القادمون الجدد و يرتبط ارتفاع معدلات البطالة بسوء التخطيط الاقتصادي والاكتظاظ، ولا سيما سوء تخطيط القوى العاملة، أولاً انخفاض مستويات المهارات بين الأشخاص في سن العمل، و ضعف التخطيط التعليمي ،ثانيا عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب الوظائف [5].

---

[1]- حميد علي صالح، عبد القادر نايف، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة(2003_2018)، المجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 15،العدد50 ،2020 ،ص35.

[2]- احمد عمر الراوي ،البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة ،المجلة العراقية للعلوم والاقتصادية ،العدد26، 2010،ص3.

[3]- سليم عقون ، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ،جامعه فرحات عباس ،سطيف ،2010 ،ص2.

[4] - غدير عبد القادر ناصر، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة في العراق، دبلوم عالي، جامعة البصرة، 2016، ص 14.

[5] - عبد الرسول جابر أبراهيم المعموري، العلاقة بين الخصخصة والبطالة في بعض الاقتصاديات النامية، أطروحة دكتوراه(غير منشوره )، ألجامعة المستنصرية، 2008، ص52.

**ب- الأسباب السياسية (Political Reasons):**

الأحداث والتطورات المتسارعة وعدم الاستقرار في الدول وظهور الأزمات السياسية والأمنية والعسكرية وتبديد الثروة من العوامل التي أدت إلى انتشار البطالة ، حيث فشلت بعض الحكومات في صياغة برامج التنمية التي أدت إلى ظهور فرص عمل جديدة للأفراد فضلاً عن الهجرة غير الشرعية ، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص عمل في بلدان أخرى[1].

**ت-غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل :**

ان عدم توافق مخرجات نظام التعليم مع المدخلات التعليمية التي يطلبها سوق العمل في ظل تطور التكنولوجيا ونظم المعلومات، والاهتمام بالكمية على حساب الجنس أوجد فجوة واضحة بين مخرجات التعليم النظام وسوق العمل، وهذه الفجوة غالبًا ما يتم سدها من قبل العمال الأجانب، مما يؤدي إلى أن معظم المؤهلين والراغبين في العمل لا يمكنهم العثور على عمل، أي أنهم في حالة بطالة، فضلاً عن نقص فرص العمل لهم العامل بمؤهلاته التعليمية التي تؤهله لوظيفة عالية الأجر فيها ، مما أدى إلى فصله من العمل واستخدام الأجانب، اي إلى ارتفاع معدلات البطالة[2] .

**ث- الانفتاح التجاري (Trade Openness):**

ادت سياسة حرية الاستيراد بدون ضوابط حجمية وجمركية إلى إغراق السوق المحلي بالسلع الهادفة للربح، مما أدى إلى اختفاء الصناعات والحرف الصغيرة التي تشكل أساس تقدم الاقتصاد وزيادة عدد من العاطلين عن العمل ودخولهم في معدل البطالة، وعدم الافادة من مناخ التجارة الحرة في مواجهة العولمة، فإن بعض الدول تتبنى سياسات الحماية التي تمنع فيها المنتجات الأجنبية من دخول السوق المحلية بحجة حماية، المنتجات الوطنية بعدة طرق، من أهم مبادئ التجارة الدولية مبدأ المعاملة بالمثل[3] .

ج - **التطور التكنولوجي على حساب العامل :**

وجد أصحاب رؤوس الأموال في بعض القطاعات أن الاستخدام المكثف للآلات يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية، الأمر الذي دفعهم إلى استبدال الإنسان بآلة، وقد تعزز هذا

---

(1)- عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي (أسبابها وسبل معالجتها)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد4 ، العدد8، 2012، ص 75.

(2)- حسين سالم جابر الزبيدي، اتضخم والكساد، عمان، مؤسسة ألوارق للنشر والتوزيع،ط1، 2011، ص355.

(3)- محمد عبد ألعظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد(ألجزئي والكلي)، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،ط1 ،2013، ص306.

الاتجاه بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة [1]، وإن الزيادة المستمرة في استخدام الآلات وزيادة الإنتاجية تتطلب تقليل ساعات العمل وتسريح العمال، ومن ثم تعد البطالة من أخطر التهديدات لاستقرار المجتمعات وتماسكها، وتختلف أسبابها من مجتمع إلى آخر فإن الاستخدام المكثف للآلات والذي يتطلب تقليل عدد العمال يساهم بدوره في ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى زيادة عدد العمال العاطلين عن العمل[2].

**3- الأثار المترتبة عن ظاهرة البطالة :**

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء ومن هذه الآثار:

**أ- الاثار الاقتصادية:**

تؤدي البطالة إلى زيادة العبء على الدولة بسبب انخفاض المنتجين وزيادة المستهلكين، بما في ذلك العاطلين عن العمل، مما يقلل من مستوى المعيشة ويؤدي إلى الانخفاض في القدرة على الادخار والاستثمار، وبالتالي الانخفاض في الطاقة الإنتاجية والانخفاض في الإنتاج والدخل القومي وانخفاض في التوظيف، وتظهر للبطالة العديد من المشكلات المرتبطة بها والمستمدة منها[3].

هناك خسارة ناتجة عن بطالة العمال الماهرة ونصف الماهرة وخاصتا في البلدان النامية، وتتمثل هذه الخسارة في الفقدان التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم[4]،تؤدي البطالة أيضًا إلى انخفاض أو تآكل قيمة رأس المال البشري من خلال عملية اكتساب الخبرات وتراكمها، وكذلك عن طريق تآكلها والتسبب في تدهوها، حتى لو عدت إلى العمل لاحقًا، وهدر الموارد الإنتاجية وهذا يعني أن البطالة تمثل الموارد الانتاجية غير مستغلة بشكل كافٍ، وإنه يمثل خسارة مادية وإهدارًا لموارد إنتاجية ضائعة، وتشمل العمل عنصرا إنتاجيا ومن ثم فإن تعطيله يعني أنه لا يساهم في العملية الإنتاجية وعلية تكون طاقته الاتفاقية قليلة اذ سينخفض حجم الإنفاق القومي مما يؤدي إلى انخفاض المستوى من إجمالي الطلب، والذي يترجم إلى انخفاض في الإنتاج وزيادة في البطالة[5].

---

[1]- محمد عبد ألعظيم الدكماوي ،مصدر سابق، ، ص306.

[2] - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية ألكلية، الطبعة ألثانية، وكالة ألمطبوعات، الكويت،ط1 ،1983، ص401.

[3]- ناجي ساري فارس ، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد61 ،2019 ،ص23.

[4]- نور خليل ابراهيم ، ومجيد حميد طاهر ، وقتيبة نبيل نايف ، البطالة في العراق- سبل المعالجة المتاحة باستخدام شجرة اتخاذ القرار ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ،العدد 46 ،2020 ،ص16.

[5]- نور خليل ابراهيم ، مجيد حميد طاهر ، قتيبة نبيل نايف ، مصدر سابق ،ص17.

**ب- الاثار الاجتماعية والسياسية:**

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أنَّ هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أظهرت الدراسات الإحصائية أن للبطالة علاقة مباشرة وتأثيرًا على معدلات الجريمة في المجتمع، كما من المعروف أن للجرائم تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما من خلال علاجها أو نتائجها، يشمل الأمن الذي يكافح الجريمة وعواقبها [1].

**5- معالجة البطالة ( Unemployment):**

بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليست هناك حلول سريعة أو سهلة لمعالجة هذه المشكلة، وإنَّ الحلول الحقيقية لهذه المشكلة هي اعتماد برنامج إصلاح هيكلي شامل للاقتصاد لحل مشكلة البطالة بشكل عام يتمثل في:

أ- يجب توضيح محددات السياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة العراقية، والتي هي توجه نحو خصخصة الاقتصاد، أي اقتصاد السوق من أجل وضع الخطط الاقتصادية والتنموية والإصلاحية والسياسات المتبعة سابقاً[2].

ب- الاجراءات العلمية المدروسة ومشروع الخصخصة ومحددة وباختيار المشاريع الصناعية المعطلة حاليا وبطريقة تؤدي بشكل عام إلى تشغيله واستيعاب العاطلين عن العمل ونسبة من جميع ممتلكات كل مشروع يتم خصخصته حاليا لموظفي نفس مشروع القطاع الخاص، حيث يتم تحديد هذه النسبة على أساسه، يتم توزيعه على (10- 20) موظفًا لحسب جميع سنوات الخدمة والمسمى الوظيفي والشهادة، وهي تمثل شكل من الإجراءات العادلة.

ت- تخصيص معظم الميزانية الحكومية للنفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى تعزيز البنية التحتية ثلاثية الأبعاد، لتشغيل المزيد من العاطلين عن العمل وتقوية القاعدة الإنتاجية التي يمكن أن تستوعب عدد كبير من العاطلين عن العمل [3].

ث- النهوض بالقطاع الصناعي لاسيما الصناعات الحقيقية والمتوسطة، بسبب دورها الكبير في امتصاص البطالة.

---

[1]- طارق الحاج ،عالم الاقتصاد ونظرياته ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ، ط1، 1998 ،ص. ص(151-153).

[2]- حمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد26 ،2010 ،ص9.

[3]- علي خليل التميمي، اصلاح التعليم والتد لمهني والتقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية منظمة العمل العربية، 2009 ،ص12.

ج- النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعد الأكثر قدرة على استيعاب اليد العاملة بخاصة الأراضي الزراعية الشاسعة الصالحة للزراعة ووجود المياه للري، مع توفير تقنيات زراعية معينة منخفضة التكلفة، وبشكل عام **يمكن القيام بذلك من خلال** الاتي:

- توفير رأس المال المطلوب سواء من خلال القروض أو الاستثمارات.
- إعادة النظر في قوانين المعاشات العامة الصادرة وتفعيلها وإعداد موازنة جديدة لرؤساء كل وزارة لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل بخاصة بين فئة الشباب

- خلق المناخ المحلي الملائم للاستثمار والملائم للاستثمار الاجنبي، بهدف زيادة فرص الاستثمار والتوظيف مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية، وتدعم عملية التشغيل والتوظيف [1].

- تشجيع المزارعين على زيادة الانتاج الحيواني بشكل منظم وتوريد الاسمدة والحبوب .

**4- معالجة البطالة ( Unemployment):**

بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليست هناك حلول سريعة أو سهلة لمعالجة هذه المشكلة، وإنَّ الحلول الحقيقية لهذه المشكلة هي اعتماد برنامج إصلاح هيكلي شامل للاقتصاد لحل مشكلة البطالة بشكل عام يتمثل في:

ح-يجب توضيح محددات السياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة العراقية، والتي هي توجه نحو خصخصة الاقتصاد، أي اقتصاد السوق من أجل وضع الخطط الاقتصادية والتنموية والإصلاحية والسياسات المتبعة سابقاً [2].

خ-الاجراءات العلمية المدروسة ومشروع الخصخصة ومحددة وباختيار المشاريع الصناعية المعطلة حاليا وبطريقة تؤدي بشكل عام إلى تشغيله واستيعاب العاطلين عن العمل ونسبة من جميع ممتلكات كل مشروع يتم خصخصته حاليا لموظفي نفس مشروع القطاع الخاص، حيث يتم تحديد هذه النسبة على أساسه، يتم توزيعه على (10- 20) موظفًا لحسب جميع سنوات الخدمة والمسمى الوظيفي والشهادة، وهي تمثل شكل من الإجراءات العادلة.

---

[1] - ايهاب مقابل ، دور المنشئات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ازمة البطالة ،ورقه عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية الى المنتدى العربي للتشغيل ،2009 ،ص3 .

[2]- حمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد26 ،2010 ،ص9.

د- تخصيص معظم الميزانية الحكومية للنفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى تعزيز البنية التحتية ثلاثية الأبعاد، لتشغيل المزيد من العاطلين عن العمل وتقوية القاعدة الإنتاجية التي يمكن أن تستوعب عدد كبير من العاطلين عن العمل [1].

ذ- النهوض بالقطاع الصناعي لاسيما الصناعات الحقيقية والمتوسطة، بسبب دورها الكبير في امتصاص البطالة.

ر- النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعد الأكثر قدرة على استيعاب اليد العاملة بخاصة الأراضي الزراعية الشاسعة الصالحة للزراعة ووجود المياه للري، مع توفير تقنيات زراعية معينة منخفضة التكلفة، وبشكل عام **يمكن القيام بذلك من خلال** الاتي:

- توفير رأس المال المطلوب سواء من خلال القروض أو الاستثمارات.
- إعادة النظر في قوانين المعاشات العامة الصادرة وتفعيلها وإعداد موازنة جديدة لرؤساء كل وزارة لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل بخاصة بين فئة الشباب
- خلق المناخ المحلي الملائم للاستثمار والملائم للاستثمار الاجنبي، بهدف زيادة فرص الاستثمار والتوظيف مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية، وتدعم عملية التشغيل والتوظيف [2].

### 4 - قياس البطالة (Unemployment measure):

يعد معدل البطالة من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في تشكيل السياسة الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن حل مشكلة البطالة إذا لم يكن هناك فهما حقيقيا لها، وتقوم البلدان وبخاصة البلدان المتقدمة بحساب معدل البطالة بشكل دوري ومنتظم شهريًا أو ربع سنويً أو سنويًا، باتباع طريقة أخذ العينات بدلاً من الإحصاءات العامة، ويمكن أخذ عينة تمثيلية من السكان النشطين وحساب عدد العاطلين عن العمل، ثم يتم تحديد معدل البطالة [3].

---

[1]- علي خليل التميمي، اصلاح التعليم والتد لمهني والتقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية منظمة العمل العربية، 2009 ،ص12.

[2] - ايهاب مقابل ، دور المنشئات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ازمة البطالة ،ورقه عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية الى المنتدى العربي للتشغيل ،2009 ،ص3 .

[3]-Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition, p 42.

## رابعا- الناتج المحلي الاجمالي (مفهومة وطرق قياسه ) Gross domestic product:-

### 1 – مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (The concept of gross domestic product):

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة من الزمن والتي تتكون من الفرق بين إجمالي الإنتاج في كل فرع من هذه الفروع وبين قيمة المدخلات التي حصل عليها هذا الفرع من باقي الفروع الأخرى داخل الدول بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية والاجنبية [1]، والناتج المحلي الاجمالي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية وكذلك على المتغيرات معدلات البطالة [2] ، وايضا هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من قبل المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون [3] ، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر اقتصادي يظهر القيمة الاجمالية لكل من السلع والخدمات التي ينتجها الافراد المجتمع معين بغض النضر عن جنسيتهم سواء كانوا من افراد مجتمع او اجانب الذين يعيشون ضمن الحدود الجغرافية للدولة خلال مدة زمنية معينه وتكون في العادة سنة واحدة ،

من ناحية أخرى يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث كونه إجمالي الاتفاق على السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، كل سلعة أو خدمة يتم إنتاجها يقابلها الإنفاق عليها، سواء من قبل المنتج نفسه إذا احتفظ بها، أو من قبل الآخرين عند شرائها لذلك فإن الناتج القومي الإجمالي مهم للغاية لأنه يمثل الطلب الكلي ، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى النمو الاقتصادي[4].

### 2- قياس الناتج المحلي الاجمالي (measure of gross domestic product):

**يمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي من خلال:**

أ - **طريقة الانفاق**:- تتكون قطاعات الاقتصاد الوطني من أربعة قطاعات هي: (قطاع الأسرة ، وقطاع المنتجين ، والقطاع الحكومي ، والقطاع الخارجي) ، حيث يقوم كل من هذه القطاعات بنوع معين من الإنفاق، بحيث يكون في إجمالي الإنفاق أو الطلب الإجمالي لكلي (Aggregate Demand) والذي لا بد أن يتساوى مع إجمالي الناتج المحلي (GDP)

---

[1]-Investopedia (2021), "Part of guide to economics, GDP", April.p54.

[2] - حميد علي صالح، عبد القادر نايف، مصدر سابق ،ص35.

[3] - IMF, (2020). "Gross Domestic Product: An Economy's All", available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htmp.32

[4]- عبد المنعم السيد علي ،مبادئ اقتصاد الكلي ،مطبعه جامعه الموصل ،ط1، 1984 ،ص17.

والعرض الكلي (Aggregate Supply) وبحسب هذه الطريقة فإن: إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق - الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (الخاص) + الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي الاستهلاكي + صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات– الواردات)[1].

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن الإنفاق الكلي الذي يتكون من:

**أولا: الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي)**: يتكون الإنفاق الاستهلاكي العائلي من ثلاثة أمور هي:

1- شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالمواد الغذائية والملابس).
2- شراء السلع الاستهلاكية المعمرة (كالسيارات والأثاث والتلفزيون).
3- الانفاق على الخدمات المختلفة مثل (الرسوم، التعليم، العلاج، والتامين، السياحة، والسفر.....الخ)[2].

## ثانيا- الانفاق الاستثماري:

يُعرَّف الإنفاق الاستثماري بأنه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني إن إنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة يمثل استثمارا لأنه يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما أنَّ انشاء شركة نقل وشحن يمثل استثمارا لأنه يؤدي إلى تقديم خدمة يحتاجها المجتمع ويعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[3].

**ثالثا - الانفاق الحكومي: يشمل العديد من النفقات منها:**

- دفع رواتب الموظفين الحكوميين كالأطباء والمهندسين والمدرسين وأصحاب الحرف والمهن العاملين في القطاع الحكومي.
- مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات المكتبية، وهي تشبه في ذلك القطاع العائلي من حيث الإنفاق الاستهلاكي .

---

[1]- مهند عبد الملك السلمان ،و اخرون ،دراسة وصفية ،مفهوم الناتج المحلي الاجمالي ، ط2 ،2016،ص13.

[2] - ILO (2002). "Decent work and the informal economy". International labor conference, 90th session, page 126.

[3]- احمد صبيح عطية ، مدى فعالية الموسسات المالية الوسيطة في التاثر على النشاط الاقتصادي مع الاشاره خاصه لتجارب تشيلي، العراق، المستنصرية، 2010 ،ص62.

- قيام الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع مقاولين للقيام بهذه الأعمال[1].

**رابعا- إنفاق القطاع الخارجي: ويشمل كل من:**

(1)- **الصادرات Exports:** وهي ما يتم تصديره من سلع وخدمات تنتج محليا إلى دول العالم الخارجي

(2)- **الاستيرادات imports:** وهي ما يتم استيراده من سلع وخدمات تنتج خارج الاقتصاد الوطني والفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي، وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الانفاق الكلي (الطلب الكلي)

**ب- طريقه الدخل الموزع( Distributed Income Method ):** إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل - صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + استهلاك رأس المال -الإعانات الإنتاجية، والمعادلة السابقة يطلق عليها أيضا إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق، ويمكن أن نفسر مكونات المعادلة السابقة في النقاط التالية:

**1- صافي الدخل المحلي (Net Domestic Income) (NDI):** ويطلق عليه أيضا قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو يساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ومن هذا التعريف يتضح لنا صافي الدخل المحلي بأنه عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، أنه لا بد أن تساهم عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصل عليه من دخول ضمن الدخل المحلي، معنى ذلك أن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تقوم الحكومة بدفعها للعجزة والمسنين والمعوقين لا تدخل ضمن قيمة الدخل المحلي، كذلك انتقال ملكية أصل من الأصول القائمة كالمنزل أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات لا تدخل في حساب الدخل المحلي. لذا فالعوائد أو الدخول التي تحصل عليها عناصر الانتاج، والتي تدخل في حساب الدخل[2].

**2- الأجور والمرتبات( Wages and Salaries):** وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج أو المكافآت التشجيعية أو بدل السكن أو غيره[3] .

---

[1]- حربي محمد موسى عرفات، الاقتصاد الكلي ،جامعه الاسراء ،الاردن ،دار وائل للنشر ،ط1 ، 2006 ، ص60.

[2]- علي محمد خليل، وسليمان احمد اللوزي، المالية العامة،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، 1999، ص22

[3]- عمر ادم بابكر حسب الله ، العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان للمدة (1980-2011)، بحث تكميلى لنيل درجه الماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، 2015 ،ص22.

**3- الأرباح والفوائد الربوية(Profits and interest):** فالأرباح مثل (أرباح الشركات والمؤسسات التعاونية وغيرها)، أما الفوائد الربوية فتمثل العائد على الأموال المودعة في لبنوك أو التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال نتيجة لعمليات الإقراض التي يقومون بها[1] .

**4- الإيجارات (Rents):**وتشتمل على إيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع، كما تشتمل على قيمة تقديرية لإيجارات المساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراعات أو حقوق التأليف[4].

**ت- طريقة المنتج النهائي (final product Approach):** بهذه الطريقة يتم قياس الدخل (الناتج المحلي) من مصدره، أي في مرحلة إنشائه أثناء عملية الإنتاج حيث يتم إضافة قيم جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة المنتج المحلي خلال فترة زمنية معينة في الوقت الحالي الأسعار(Current prices)، أي على أساس أسعار السوق السائدة لجميع السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقييم.

---

[1]- عبد الرحمن محمد تريل، ومحمود خالد صلاح الدين طه، الجندي، عليه علي، التقدير القياسي المقارن لدوال الانفاق الاستهلاكي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسه للأسر بحضر ريف مصر، Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci ،2021،ص 181 .

[2] - Nobal Bay Raktar, blauca Moreno - how can pulice spindling help you grow.polisy research, work paper, 2010: 11

## المبحث الثالث

### العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وفق النظريات الاقتصادية:

تعني العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض المتغيرات الاقتصاد الكلي هي متابعة النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية العالمية، اذ لوحظ أنَّ عائدات النفط يؤدي دورًا مهمًا وأساسيًا في اقتصاديات الدول الريعية ، إذ تعتمد هذه الدول على هذا المصدر في توفير النقد الأجنبي وتمويل الجزء الأكبر من نفقات التشغيل الحكومي ، ومن ثم تؤثر هذه الإيرادات على حجم جميع المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول من زيادة المبيعات او أن كل تغيير مفاجئ يحدث على جانبي السوق أو إجمالي العرض أو الطلب الكلي [1]، وعلية يمكن القول أنَّ هذا رد فعل مكافئ ومعاكس للتغيير في أحد المتغيرات الداخلية أو الخارجية مما يؤدي إلى ترك آثار إيجابية أو سلبية على الجانب الآخر، نتيجة للزيادة القصيرة الأمد في الأسعار أو الزيادة الطويلة الأمد في حجم الإنتاج ، ويزداد مستوى النشاط الاقتصادي لهذه الدول ، لأنها مرتبطة بعلاقة مباشرة .

وتسمى هذه الظاهرة (اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط)،هذا اصبحت الايرادات النفطية واحدا من اهم المؤشرات الإيجابية والسلبية على الاقتصاد بعامة ، وتحتل الايرادات النفطية اهميه من حيث كونها قابله على تمويل الموازنة العامة للدول ،إذ تصل نسبة هذه الايرادات بالنسبة الى الايرادات العامة الى (82.7%)،ومن اهم العوامل المؤثرة من الايرادات النفطية هي اسعار النفط (الخام وكمية النفط المنتجة والمصدرة الى الدول المستهلكة ) .

**اولا- العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي :**

يرتبط استقرار الايرادات النفطية ارتباطًا وثيقًا بالبيئة التي يتم فيها إنتاجه واستهلاكه، لذلك فإن التقلبات في أسعار النفط من فترة إلى أخرى ناتجة عن التغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية التي تحدث في الدول المصدرة والمستوردة للنفط ، بغض النظر عما إذا كانت هذه التغيرات إيجابية أم سلبية، وتساهم الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية في التأثر في الوضع الاقتصادي في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على السواء[2]، وأكدت مجموعة كبيرة من البحوث أن التقلبات الايرادات النفطية لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والانفاق الكلي، اذ إنَّ نفقات الإنتاج هي التي تزيد من حجم الناتج المحلي، اما المصروفات غير الإنتاجية لا تؤثر على حجم

---

[1] -Michael Wickens, Macroeconomic Theory, A Dynamic General Equilibrium Approach edition, University Press,USA, 2008, p.4.

[2]- حيدر كاظم مهدي ، انخفاض اسعار النفط و الاجراءات اللازمة لتقلّل تأثّرها على الموازنة العامة فً العراق ، مجلة المثنى للعلوم الإدارّية والاقتصاديه،المجلد5 ،العدد1 ،2015 ، ص100.

الناتج المحلي لأنها تعكس إعادة توزيع الدخل نفسه، في حين أنَّ ارتفاع أسعار النفط يجب أنْ يُنظر إليها على أنها أخبار جيدة للدول المصدرة للنفط ،وأخبار سيئة للدول المستوردة وعندما تهبط أسعار النفط يتوقع العكس[1]،كما تؤثر الايرادات النفطية في البلدان المستوردة للنفط من خلال أسعار النفط في النشاط الاقتصادي الحقيقي ، سواء في قنوات العرض الإجمالية او الانفاق الكلي، وعندما ينخفض الإنتاج، سينخفض العرض أيضًا مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما ينعكس ذلك على انخفاض الطلب [2] ، وقد تركزت اغلب تلك الدراسات على أثر تقلب الايرادات النفطية في الدول الرأسمالية بكونها أكثر الدول المستوردة للنفط الخام، فيما لم تناقش أثر ذلك على الدول المصدرة إلا قليلاً هذا من جانب، ومن جانب آخر فأن تلك الدراسات ناقشت صدمات ارتفاع الأسعار ولم تناقش صدمات انخفاض الايرادات النفطية كونها تجلب على الغالب آثاراً سلبية على الدول المستوردة، مع أن هناك دراسات عديدة كتبت في بداية الثمانينات من القرن الماضي أكدت أن الانخفاضات في الايرادات النفطية الذي حدثت خلال النصف الثاني من (1980) كان لها آثارا إيجابية في النشاط الاقتصادي ولكن أصغر مما كان متوقعا من قبل الاقتصاديين، إذ كان الاعتقاد السائد أنَّ تذبذبات الايرادات النفطية ما بين بالارتفاع أو الانخفاض لها آثار متساوية بشكل متناظر في مؤشرات الاقتصاد الكلي[3].

ويؤدي الارتفاع في أسعار النفط الى ارتفاع الإيرادات النفطية ، مما يؤدي الى حالة من الانتعاش والنمو في الجانب الاقتصادي الذي يأتي من خلال استغلال الدولة لتلك الإيرادات عبر توجيهها نحو النفقات العامة في جوانب مختلفة عبر دعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ودعم وزيادة الأجور والرواتب بصورة عامة [4]،كما يعد الانفاق الكلي من جهة عامة ركنا أساسا من أركان الانفاق الكلي، إذ يدخل في أطار الأنفاق الكلي كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة مثل الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة

---

(1) -Tariq Shafiq , Iraq oil history, prospects and limitation, working paper presented in Iraq energy conference, Istanbul , 2012, p 4.

(2) -For more Information see: Latife Ghalayini, The Interaction between Oil Price and Economic Growth, Middle Eastern Finance and Economics, ISSN: 1450-2889 Issue 13 (2011), p127-140.

(3)- سالم عبد الحسّن سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وأساسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة(2003-2012) ، مجلة العلوم الاقتصاد والادارّة،المجلد18 ،العد68 ،ص297.

(4)- كمال عبد حامد ال زياره، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة جامعة اهل البيت عليهم السلام، المجلد2، العدد 15، 2015، ص21.

والمشروعات العامة، ويعد من قبيل الانفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع والأمن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجارية [1] .

**ثانيا: العلاقة بين تقلبات الايرادات النفطية والتضخم:**

يحتل القطاع النفطي متمثلا بإيراداته النفطية دوراً مهماً في مجمل النشاطات الاقتصادية فهو القاعدة الأساسية للتطور والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية كونه يمثل مصدراً مهما من مصادر الموائد المالية التي تمول الموازنة العامة بالنسبة لأغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام[2]،توثر الايرادات النفطية على مستوى التضخم للدول المصدرة من خلال قناتين الاولى هي ان الايرادات النفطية وبعد تحولها الى انفاق عام سيزيد من الطلب الكلي هذا الزيادة وتبعيه لعدم مرونة الجهاز الانتاجي لدى اغلب الدول النفطية ستحدث زيادة بالمستوى العام للأسعار، آما القناه الثانية وبعد الحصول الدول المصدرة على الايرادات النفطية سيلجأ البنك المركزي بتحويل (خزانه الدولة) بنقود جديدة اي زيادة الكتلة النقدية داخل الاقتصاد مما يزيد او يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار ،اما فيما يتعلق بالدول المستوردة للنفط فان ارتفاع اسعار سيزيد من كلفه الانتاج مما يسهم بزيادة مستوى الاسعار ولاشك ان ارتفاع اسعار النفط سيزيد من الضغط على ميزان الجاري وبالتالي سيودي عاجلا ام اجلا الى ارتفاع الضغوط التضخمية في الاقتصاد[3]، وتعد سياسة الايرادات النفطية من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتخفيف الضغوط التضخمية في أوقات الازدهار الاقتصادي، إذ تصبح الضرائب في هذه الحالة طرف ممول أكثر ملاءمة لتقليل النزعات التضخمية وممارسة تأثيرها على الأسعار بناءً على إجمالي الطلب أو في أوقات التضخم للحد من التضخم ومن شدة الضغوط التضخمية من التغيرات في أسعار ضرائب الاستهلاك ودخول بعض الأفراد، إذ أن الزيادة في هذه الأسعار ستؤدي إلى انخفاض في دخول الأفراد والحد من قدراتهم الشرائية والطلب في السلع والخدمات دون إنفاقها مرة أخرى مما يترجم إلى هبوط في الإنفاق الخاص ومن تم ارتفاع في المستوى العام للأسعار وشدة التضخم[4] .

---

[1]- سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة " ، دار دجلة ، ط 1 ، 2011 ، العراق ، ص 56.

[2]- ايمان عبد السلام محمد ، أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورّية العربّية السورّية"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة بلاد الشام-الاقتصاد الإسلامي، سوريا،2018، ص10.

[3]-عادل احمد حشيش، السياسة المالية في الاقتصاد العام ،دار الجامعة لنشر، القاهرة، الطبعة الاولى،1996،ص55.

[4]- علي محمد خليل- د سليمان أحمد اللوزي - مصدر سابق 241.

وكذلك يؤدي استمرار ارتفاع الاسعار فسيكون له تأثيرا مادي على حاملين السندات الذين يتعرضون الى المخاطر قطاع الطاقة من خلال استثماراتهم بالدولار[1]، إذ أنْ أحد الدروس المستفادة من الأزمة المالية الكبرى هو حدوث التغيرات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف، فضلاً عن زيادة عدم اليقين بشأن وضع بعض الشركات وبعض البلدان، ويمكن أنْ يؤدي إلى زيادة النفور من المخاطرة في جميع أنحاء العالم [2]، ، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على إعادة تقييم المخاطر والتغيرات في تدفقات رأس المال، وقد يعتقد المرء أن استجابة السياسة المقابلة ستكون هي نفسها في البلدان المصدرة للنفط، الإجابة التي تطالب بها الدول المستوردة للنفط ، تختلف الدول المستوردة للنفط عن الدول المصدرة في البلدان التي تراكمت لديها مخزونات كبيرة نتيجة الزيادات السابقة في الايرادات النفطية من الحكمة مواجهة عجز أكبر في الميزانية والإفادة من تلك المخزونات لبعض الوقت، سوف يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تتحقق[3]، وقد يكون التعديل أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان التي ليس لديها مثل هذا الحيز المالي، إذ يوجد مجال محدود لتوسيع عجزها المالي، ويجب على هذه البلدان إجراء تخفيضات كبيرة في سعر الصرف الحقيقي ووضع إطار نقدي قوي لتجنب إثارة تخفيض قيمة العملة ،وصعوبة ادارة السياسة النقدية للدولة النفطية نتيجة لتدفق كم كبير من العملة الاجنبية الذي يشجع على زيادة المعروض النقدي بمفهومه الواسع مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم[4].

**ثالثا : العلاقة بين الايرادات النفطية والبطالة :**

توثر الايرادات النفطية على مستوى البطالة من خلال زيادة الانفاق الحكومي وزيادة التوظيف في النظام العام فانه زيادة الايرادات النفطية في القطاع العام وعلى مستوى القريب يمكن للأنفاق الحكومي من زيادة على البنى التحتية[5] .

---

[1]- محمد علي حميد العامري والزبيدي، رشا سالم جبار، الصدمة النفطية وآثارها على اقتصاديات بعض البلدان العربية النفطية (العراق والجزائر والسعودية)، مؤسسة دار الصادق للنشر والتوزيع، بابل، ط1، 2019.ص43 .

[2]- احمد زكي اليماني ،دور النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية ،مجلة جامعه كربلاء ،العدد4 ،2007 ،ص177.

[3]- حسنة حارث احسان ، اثر التقلبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية المستوردة للنفط تركيا للمدة (1990-2018) ،مجله الدراسة القلمية ،العدد50 ،2021، ص191 .

[4] -Fengyi and Eko Suyono , "The Relationship Between Tax Revenue and Economic Growth of Hebei province based on the Tax multiplier effect" , Global Economy and finance journal , Vol .7 No. 2 , September 2014 , p 7 .

[5]- حسام الدين زكي نبيان، وميادة رشيد كامل، تحليل مشكله البطالة في العراق للمدة(2003-2008) ،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة،العدد33 ،2013،ص63.

، وبالتالي على زيادة التشغيب اما المدى المتوسط يبين زيادة عدد الموظفي القطاع العام ستسير علية زياده الاعباء المالية للدولة ويزيد من نسبة الانفاق الجاري وخاصه عند انخفاض اسعار النفط وبالتالي سيجد من قدرة الدولة من الانفاق الرأسمالي على البنى التحتية وهذا بدوره يساهم في انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة [1]،

من جهة اخرى فان الايرادات النفطية ستزيد من حدة تلك الدول من بالعملة الاجنبية مما يعزز من قيمتها وان قيام العملات المرتفعة تسهم في جعل السلع المستوردة ارخص من السلع المحلية وكذلك اسعار العمل (اجور العمال المحلية) وان نتيجة ارتفاع اهم مكون من مكونات التابع الذي يودي الى الارتفاع اسعار السلع المحلية وعدم قدرتها على انتاجه السلع الاجنبية وعندها غلق الكثير من المنشاة ابوابها بوجهه العمالة المحلية اي زيادة نسبه البطالة[2].

**رابعا: العلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي (GDP):**

التفسير النظري الأكثر شيوعا لهذه العلاقة التي تهدف إلى تفسير آثار الايرادات النفطية الارتفاع او الانخفاض على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط ، وفي هذا الجانب تسعى الدول المنتجة للنفط للتوافق بين حجم الاعتماد الاجمالي على الإيرادات النفطية والتوجه نحو تنويع مصادره في الجانب الإنتاجي المحلي، وتسعى الى تحقيق أو أيجاد عدد أكبر لمصادر الايراد الرئيسة وهو يساهم في تعزيز القدرات الحقيقية لأي اقتصاد[3]، وذلك من خلال محاولات رفع القدرات الإنتاجية المحلية في القطاعات المختلفة، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير عدد من القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد (وهو النفط ) خاصة في الدول النفطية الريعية [4]، حيث توجد علاقة عكسية او طردية بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي بحسب السنة المعنية في حين استمر الاقتصاد العراقي الانتعاش في المدة (2004 –2005) وارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمعدلات نمو كبيرة في العديد من البلدان، من جانب آخر فأن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى يدعم استمرار استهلاك النفط في الدول المستوردة للنفط، ويؤدى ذلك التراجع في قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار النفط[5]،

---

[1]- محمد فوزي أبو السعود، المقدمة في الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية، الاسكندرية ،ط1 ،2004 -ص 184.

[2] - World employment Report(2004-2005)''employment productivity and poverty reduction'', Geneva,ILO,2005,p81,ISBN:92-2-1148130.

[3]- هاشم جمال ،العلاقة بين أسعار النفط و بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر -مقاربة تحليلية ، وصفية Al Riyadah for business economic vol ,03 N 022017

[4] - حامد عبد الحسين الجبوري ، "التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،2016، ص7.

النفط[1]، وأن زيادة الطلب العالمي على النفط ، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي من خلال زيادة عائدات الإيرادات النفطية على الرغم من أن جزءًا من هذه المكاسب سيتم تعويضه في وقت لاحق بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في الطلب على الصادرات بشكل عام بسبب الركود الاقتصادي الذي يعاني منه شركاء الأعمال، ومن ناحيه تؤدي الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية على مدى فترة زمنية طويلة نسبيًا إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستهلكة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي في هذه الدول ، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة ميزانيات التنقيب عن موارد الطاقة البديلة في جميع أنحاء العالم ، مما سيخلق حوافز للدول المتقدمة لتطوير واستخدام أنواع الوقود البديلة (بدائل البترول) الأكثر قدرة على المنافسة والتي من المرجح أن تقلل الطلب على النفط في المستقبل من ناحية[2].

ومن ناحيه أخرى إذا خفضت السلطات المالية والنقدية في البلدان المصدرة للنفط أسعار النفط ثم الإيرادات الحكومية من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية ، فقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي لأن السياسات النقدية المقيدة ستؤدي إلى تفاقم GDB ، إذ إن الانخفاض الكبير في أسعار النفط يمكن أن يتسبب في أضرار جسيمة وهناك تركيز كبير في الصادرات النفطية عبر البلدان مقارنة بالواردات النفطية، وبعبارة أخرى تعتمد البلدان المصدرة للنفط على النفط أكثر بكثير مما تعتمد عليه البلدان المستوردة وفي الشرق الأوسط تبلغ نسبة النفط في إيرادات الحكومة الاتحادية (22.5%) من إجمالي الناتج المحلي و(63.6%) من الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي إفريقيا تمثل الصادرات النفطية (40-50%) من إجمالي الناتج المحلي في وأنغولا وجمهورية الكونغو (80%) من إجمالي الناتج المحلي في غينيا الاستوائية، كذلك يمثل النفط (75%) من إيرادات الحكومة في أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية، وفي أمريكا اللاتينية، يساهم النفط بحوالي (30 %و46.6%) على التوالي في إيرادات القطاع العام وحوالي (55%) و (94%) من الصادرات في فنزويلا[3].

---

[1]- محمد صالح القريشي ، اقتصاديات الاعمال ، اثاء لمنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، .الاردن ،2008 ،ص147.

[2]-Hvidt Martin "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States , 2013 ,p10.

[3]- مايح شبيب الشمري ،الدولة الريعية وسياسيات تنويع الاقتصاد ،تجربة دولية ،الاردن ،عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ط1 ،2018 ، ص38.

وفي معظم البلدان يرجح أن يكون عجز المالية العامة هو الأثر التلقائي للانخفاض تتمثل إحدى طرق توضيح نقاط الضعف في الدول المصدرة للنفط في حساب ما يسمى (الأسعار المحققة للمعادلة المالية)

وبعض البلدان تكون أكثر استعدادًا للتعامل مقارنة بالحالات السابقة، وقله هم الذين استعدوا لذلك من خلال إنشاء احتياطيات عن طريق تدابير مثل (القواعد المالية وصناديق الادخار)[1]، فالعديد من الدول المصدرة للنفط يمكن أنْ يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع التضخم إذا لم تكن توقعات التضخم مثبتة بشكل كافٍ ، كما ان انخفاض أسعار النفط له عواقب مالية ،مباشرة من خلال تأثير أسعار النفط نفسها وبشكل غير مباشر من خلال التعديل الناتج في أسعار الصرف والبنوك والمؤسسات الأخرى بتحليل سلوك أسعار النفط وعلاقة النمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الـ (25) الماضية ، وتأثير الايرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2]، يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة للقوة الدافعة ، ويوجد متوسط نصيب الفرد الذي يعكس تطور متوسط دخل الفرد ، اما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية ، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد مكونات مؤشر التنمية البشرية ، حيث يؤدي متوسط الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الإنسانية المستدامة ، وتحسين الخدمات ومستويات المعيشة ومن ثم زيادة الازدهار الاقتصادي [3] .

---

[1] - محمد دويدار، دارسات في الاقتصاد المالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة الطبع ، ط1، 1989،ص91

[2]- عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، دار الحامد لمنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن،ط2، 2012 ،ص36.

[3]- برهان شياع مرعي حسن البياتي، أثر الخدمات الصحية على التنمية البشرية في العراق للمدة( 2005-2015)،البحث التحليلية، كلية الإدارة ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشوره )،جامعه تكريت ،العراق،2017،ص(25-26).

# الفصل الثاني

## دراسة وتحليل تطور الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق والعلاقة بينهما للمدة

## ( 2004 -2020 )

المبحث الاول : تطورات الايرادات النفطية والإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020 )

المبحث الثاني : تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)

المبحث الثالث : العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وفقا للنظرية في العراق للمدة(2004-2020)

## المبحث الاول

## تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

**اولا: تطور الايرادات النفطية في العراق خلال المدة (2004 - 2020):**

تعد الإيرادات النفطية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد العراقي ، ولاسيما أن العراق يعتمد بدرجه كبيره على الصادرات النفطية في تكوين دخله القومي، ولما كانت قيمة أو مقدار الإيرادات النفطية ترتبط بأسعار النفط العالمي ، فهي تزداد مع زيادة أسعار النفط وتنخفض مع انخفاض أسعاره ، ولأن أسعار النفط العالمي غير ثابته وتتعرض للتقلبات المستمرة ، فأن الإيرادات النفطية السنوية ستكون متقلبة وغير ثابتة أيضا، تعد العراق من الدول ذات الإمكانات النفطية الكبيرة [1]، لذا سنتعقب إيرادات النفطية خلال مدة الدراسة لتحديد حجم هذه العوائد والاتجاهات الاستثمارية الرئيسة التي تتبعها الحكومة العراقية عند استثمار هذه العوائد في تطوير واثارها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي [2]،الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية حول كيفية استثمار الإيرادات النفطية لتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي لمعالجه البطالة والتضخم، خاصة أن ايرادات النفط في العراق تتأثر بعدد من العوامل منها ( قدرة العراق على الاستمرار في إنتاجه بطرق نمو مستقرة وممكنة والطلب العالمي على النفط وحركة أسعار النفط العالمية، والنمو في الدول المستوردة للنفط وقدرة العراق على التفاوض داخل منظمة اوبك المصدرة للنفط (OAPEIC) واستعادة حصته في السوق بما يتناسب مع إنتاجيته وحجم احتياطاته المتاحة [3]،يرجع سبب ذلك إلى عوامل عديدة أهمهاعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في البلد وقدم الآلات والمعدات، وعوامل أخرى تتعلق بالفساد الإداري والمالي وانعدام الاستراتيجية النفطية،

إذ ان نسبة الايرادات النفطية في تكوين الايرادات العامة تشكل نسبته (94%) وذلك بعد انتهاء الحصار الاقتصادي (2003) وعودة الصادرات النفطية بكامل طاقتها، وبسبب التقلبات العنيفة التي تحدث في أسعار السوق النفطية على المستوى العالمي، فأن الإيرادات النفطية تعاني هي الاخرى من التقلبات السنوية تبعا لتقلبات تلك الأسعار، ففي فترات الانتعاش يزداد الطلب على

---

[1]- حامد عبد الحسين اخضير الجبوري ،استخدام العائدات النفطية في تحقيق التنمية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة )، جامعه كربلاء ،علوم اقتصادية ،2015،ص21.

[2]- عيس ى جعفر باقر ، استثمار الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2021)،مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد16،العدد62، 2021 ،ص7.

[3]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، مستقبل النفط العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد 2، السنة الأولى 2007، ص49 .

النفط مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط ومن ثم زيادة إيرادات الدول المصدرة للنفط، أما في فترات الانكماش فيحدث نقص في الطلب على النفط وتنخفض أسعار النفط وبالتالي تنخفض الايرادات النفطية تبعا لذلك. ويمكن التعرف على تطور الإيرادات النفطية في العراق خلال مدة الدراسة من ( 2004 – 2020 ).

تشير بيانات الجدول (1) بان قيمة الايرادات النفطية في العراق قد مرت بعدة مراحل بين الارتفاع والانخفاض، فمثلا في عام (2004) بلغت الإيرادات النفطية ( 21434206) مليون دينار ، وارتفعت الى (28336608) مليون دينار، اما في عام (2005) في حين بلغ معدل النمو للإيرادات النفطية ما تقارب (32.20%) بسبب ظروف الحروب ،اما في عام (2006) فقد بلغت الايرادات النفطية (48641120) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (71.65%) بسبب الظروف الأمنية وتدمير البنى التحتية والاوضاع السياسية الامنية والطائفية التي عاشها العراق خلال هذا الفترة خلقت اثارها على كافه المتغيرات الاقتصادية نسبيا، ولكن في عام (2007) فقد بلغت الايرادات النفطية ما تقارب ( 50747131 ) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (4.33%) ادى هذا الارتفاع الى اعادة ما دمرته من قبل الارهاب من بنى تحتية تابعه للنفط اهمها انابيب نقل النفط الخام واعادة ابار النفط الى العمل ، لتبلغ الايرادات النفطية (70124066) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل نمو سنوي بلغ ( 55.93%) [1]،لكنها نخفضت في عام (2009) الايرادات النفطية الى (43309200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو(38.23-%) بسبب الازمه المالية العالمية والرهن العقاري ومن ثم انخفاض اسعار النفط العالمية مما تسبب بانخفاض الايرادات النفطية ، ولاكنها ارتفعت الايرادات النفطية في عام (2010) الى (57124942) مليون دينار اي بنسبة نمو قدر بنحو (31.90%) بسبب ادى هذا الارتفاع الى اعادة مادمرته من قبل الارهاب،ثم ارتفعت الايرادات النفطية في عام (2011) لتبلغ نحو(98090214) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو (71.71%) بسبب عودة ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق واستمرت بالزيادة حتى عام (2012) إذ بلغت الإيرادات النفطية نحو (10980000) مليون دينار وبنسبة نمو هي ما يقارب (11,93%) .

بينما في عام (2013) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ (89800000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب قدر بنحو (18,21-%) وحصل ذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الخام

[1] - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي،2018،ص41.

على المستوى العالمي، مما أدى الى انخفاض الايرادات النفطية[1]، وكذلك في عام (2014) فقد انخفضت الايرادات النفطية أيضا لتبلغ نحو (97072410 ) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ نحو (8.09%) وكان ذلك أيضا بسبب انخفاض اسعار النفط الخام عالميا هو سيطره عصابات داعش على العراق ، مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية، وايضا الامر ذاته في عام (2015 ) فقد انخفضت الايرادات النفطية أيضا لتبلغ نحو (51312600) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (47.13-%) وحصل ذلك أيضا بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام على المستوى العالمي، مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية ، اما في عام (2016) فقد تعرضت الايرادات النفطية الى التراجع الكبير بسبب تراجع أو انخفاض صادرات النفط العراقية ، وكان ذلك بسبب انشغال العراق بالحرب الذي خاضها ضد عصابات داعش الارهابية ،حتى بلغت الإيرادات النفطية (44267060) ميلون دينار وبمعدل نمو سنوي(13.70-%). اما عام (2017 ) فقد ارتفعت الإيرادات النفطية لتبلغ (65072000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (46.99%) ،وكان ذلك بسبب تحسن أسعار النفط على المستوى العالمي وزيادة الطلب عليه وكذلك القضاء على عصابات داعش الارهابيه ، اما في عام (2018) فقد زادت الإيرادات النفطية أيضا لتبلغ (95619820) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (46.94%) ، وحصل ذلك أيضا بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمي ،اما في عام (2019 ) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ ( 93741110) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (1.96-) وكان ذلك بسبب تراجع اسعار النفط عالميا وزيادة المعروض من النفط في السوق العالمي مما أدى إلى تراجع قيمة الإيرادات النفطية، وبعد فشل أوبك في الاتفاق على تخفيض أنتاج النفط، وإعلان عدد من الدول المصدرة للنفط أنها ستزيد من إنتاجها خلاج الاجتماع الذي عقد في (/31 آذار من العام 2020) ، هبط سعر النفط الى حدود (35) دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر آذار من نفس العام ليستمر الانخفاض حتى بالغ الى حدود (23) دولارا للبرميل ، إذ كان سعر النفط (55) دولار للبرميل الواحد في شهري شباط وارتفع الخزين النفطي العالمي بمقدار (87) مليون برميل إضافي (لعام2020) وتبعا لذلك سجلت الايرادات النفطية انخفاضا لتبلغ نحو(74760755) مليون دينار بسبب فايروس كارونا في عام (2020) وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(20.24- %. كما يبين لنا الجدول (1) الاتي.

[1]- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي،2018،ص41.

الجدول (1 )

تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2020)

| السنوات | الإيرادات النفطية (مليون دينار) | النمو السنوي للإيرادات النفطية % |
|---|---|---|
| 2004 | 21434206 | _____ |
| 2005 | 28336608 | 32.20 |
| 2006 | 48641120 | 71.65 |
| 2007 | 50747131 | 4.33 |
| 2008 | 70124066 | 55.93 |
| 2009 | 43309200 | -38.23 |
| 2010 | 57124942 | 31.90 |
| 2011 | 98090214 | 71.71 |
| 2012 | 109800000 | 11.93 |
| 2013 | 89800000 | -18.21 |
| 2014 | 97072410 | 8.09 |
| 2015 | 51312600 | -47.13 |
| 2016 | 44267060 | -13.70 |
| 2017 | 65072000 | 46.99 |
| 2018 | 95619820 | 46.94 |
| 2019 | 93741110 | -1.96 |
| 2020 | 74760755 | -20.24 |

**العمود (2,1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للسنوات(2003-2019).**

**- العمود (3) تم احتساب معدل التغير(النمو) السنوي وفق المعادلة الآتية: ( $y = \frac{yt-yo}{yo} * 100$ ).**

الشكل (1)

تطورات الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2020)

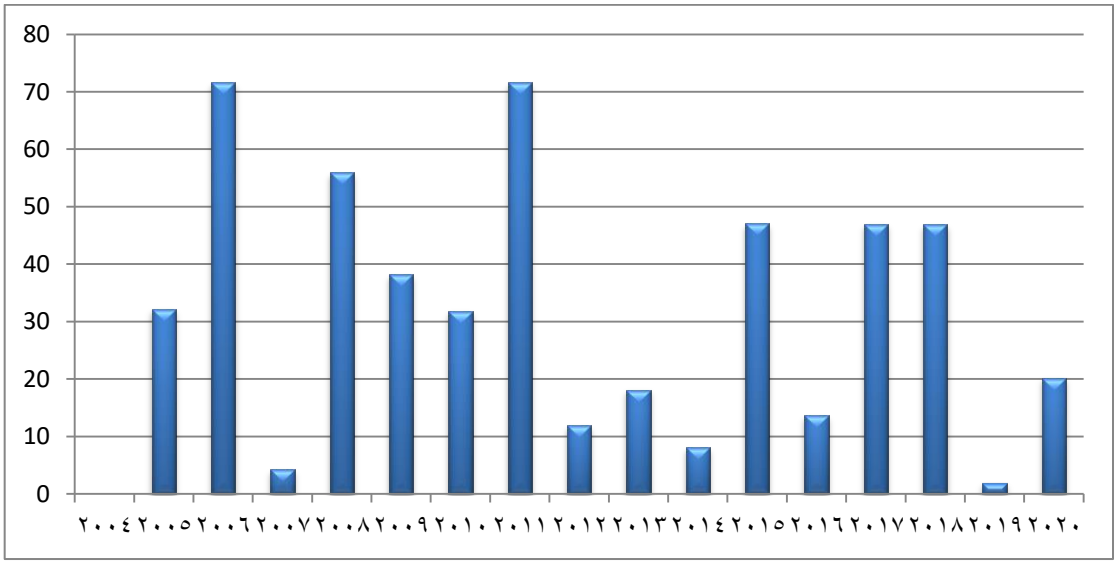


**المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (1 )**

## ثانيا: تطور الايرادات العامة في العراق للمدة(2004-2020)

يقصد بالإيرادات العامة مجموع الاموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر لتمويل النفقات العامة والايفاء بالحاجات العامة ،وتعد الايرادات العامة مكون هام في السياسة المالية،لأن التنمية الاقتصادية تعتمد على الإيرادات العامة ومن ضمنها الإيرادات النفطية لاسيما بعد رفع الحصار الاقتصادي عام (2003)[1]، وتعتبر الإيرادات العامة أداة مالية مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي للدولة ، وتعبر عن مجموع ما تحصل عليه الدولة من مصادرها المختلفة لتغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والقيام بوظائفها العامة، وشهدت الايرادات العامة في العراق زيادات كبيرة ملحوظة خلال مدة الدراسة نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار المنتجات النفطية، لما تشكله الإيرادات النفطية من نسبه عالية من مجموع الإيرادات العامة ، وتتكون الايرادات العامة في العراق من (الايرادات النفطية ،والايرادات الضريبية

[1]- عزالدين خليل إبراهيم ،مصدر سابق،ص275.

،والرسوم، والدومين وغيرها) [1]،ويمكن التعرف على مجموع الإيرادات العامة في العراق خلال مدة الدراسة من (2004 -2020 ) من خلال ملاحظة وتحليل بيانات الجدول ( 2):

تشير بيانات الجدول (2) أن الإيرادات العامة في العراق بلغت ما قيمته (21791076) مليون دينار ،اما في العام (2004) وهي اقل قيمة خلال مدة الدراسة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، اما في عام (2005 ) فقد سجلت الايرادات العامة ما يقارب (28958608 ) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (33.27%) ، وكانت قيمة الايرادات العامة منخفضه في هذا العام أيضا بسبب ظروف الحرب اولا، وتدهور الاوضاع الامنية وتغير نظام الحكم، وحل معظم المؤسسات الحكومية ثانيا، إلا أن تلك الإيرادات قد ارتفعت لتبلغ (49232349) مليون دينار في عام (2006) لتحقق معدل نمو قدر (70.1%)، وواصلت الارتفاع لتبلغ ما قيمته (52046698) مليون دينار في عام (2007) وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(5.72% )، وقد تبين ان الايرادات العامة في عام (2008) كانت مرتفعة أيضا لتبلغ (71090953) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (54.19%) ،اما في عام (2009) فقد انخفضت الايرادات العامة لتبلغ (47112600) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (33.72-%)، ويرجع هذا الانخفاض الى الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من انخفاض أسعار النفط العالمية، اما في عام (2010) فقد ارتفعت الى ( 70178223 ) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (48.95%) ، وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط على المستوى العالمي ،مما تسبب بارتفاع الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة ، اما في عام (2011 ) فقد ارتفعت الايرادات العامة حتى بلغ نحو (100000000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (42.49%) ،وفي عام (2012) سجلت الإيرادات العامة أعلى قيمة لها إذ بلغت (119466000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (19.46%)، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي وزيادة الكميات المصدرة منه والتي أدت إلى زيادة الإيرادات العامة، إلا أن الإيرادات العامة عادت لتنخفض مره أخرى بسبب انخفاض الايرادات النفطية لتسجل في عام (2013) ما قيمته (11376395) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (4.77-)[2]. أما في عام (2014) فقد سجلت الايرادات العامة نحو (105387000) مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي (7.36-)

---

[1]- Castelli , Massimiliano. (2012) .The New Economics of Sovereign Wealth Funds , First edition , John Wiley and Sons Ltd.p98.

[2]- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص16.

امافي عام (2015) فقد انخفضت الايرادات العامة لتصل (66470000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (36.92-)، وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، ولأن العراق يعتمد اساسا على الايرادات النفطية فأنه يتأثر وبشكل كبير بأسعار النفط العالمي ارتفاعا أو انخفاضا مما يؤثر على قيمة الأرادات العامة، اما في عام (2016) فقد عادت الايرادات العامة مره اخرى للانخفاض بسبب الانخفاض الكبير بأسعار النفط العالمي مما ادى الى انخفاض الايرادات العامة لتبلغ (54409270) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ مايقارب (18.14- %) ، ومع التحسن التدريجي لأسعار النفط فقد بلغت العام (2017) الأرادات العامة (77335900) مليون دينار، نتيجة تزايد الايرادات النفطية و بلغ معدل النمو السنوي نحو(42.13%) ، اما في العامين (2018 ،2019) ونتيجة لارتفاع اسعار النفط على المستوى العالمي بلغت الايرادات العامة نحو (106569900 , 107567000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ( 37.84%، 0.90% ) على التوالي ،اما في عام (2020) فقد بلغت الإيرادات العامة مايقارب (105802000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.64-). وكما يظهر ذلك في الجدول ( 2 ):

جدول(2)

تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020)

| السنوات | الإيرادات العامة (مليون دينار) | النمو السنوي للإيرادات العامة% |
|---|---|---|
| 2004 | 21791076 | - |
| 2005 | 28958608 | 33.27 |
| 2006 | 49232349 | 70.1 |
| 2007 | 52046698 | 5.72 |
| 2008 | 71090953 | 54.19 |
| 2009 | 47112600 | -33.72 |
| 2010 | 70178223 | 48.95 |
| 2011 | 100000000 | 42.49 |
| 2012 | 119466000 | 19.46 |
| 2013 | 11376395 | -4.77 |

| | | |
|---|---|---|
| 2014 | 105387000 | -7.36 |
| 2015 | 66470000 | -36.92 |
| 2016 | 54409270 | -18.14 |
| 2017 | 77335900 | 42.13 |
| 2018 | 106569900 | 37.84 |
| 2019 | 107567000 | 0.90 |
| 2020 | 105802000 | -1.64 |

- العمود (1,2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للسنوات(2004-2020).
- العمود (3) تم احتساب معدل التغير(النمو) السنوي وفق المعادلة الآتية: ( $y = \frac{yt-yo}{yo} * 100$ ).

الشكل (2)

تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020)

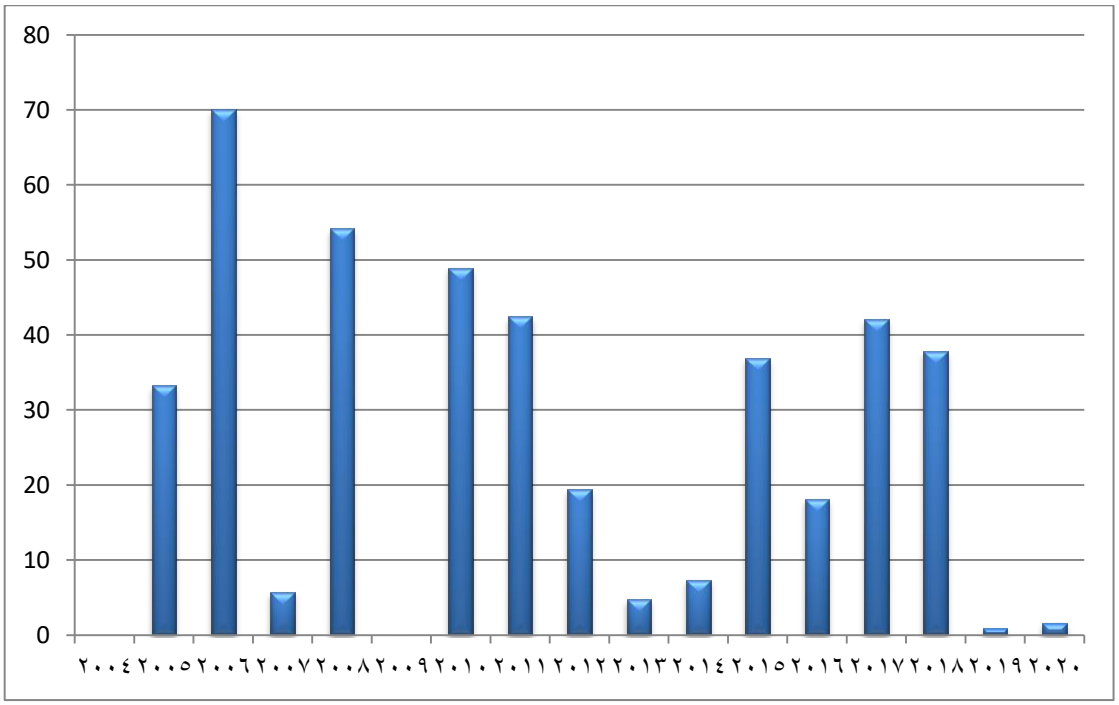


المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (2)

## المبحث الثاني

## تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)

ان دراسة السياسات الاقتصادية في العراق وتشخيص الاسباب والصعوبات والمشكلات التي تعاني منها يتطلب دراسة الواقع الاقتصادي، وهذا يتم من خلال معرفه تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الاساسية الاتية :

**اولا: تطور الانفاق الكلي في العراق للمدة (2004-2020) :**

يعد الانفاق الكلي احد اهم مكونات الموازنة العامة للدولة، بسبب قدرته على الحصول على اهدافها من خلال السياسة الحكومية وخطة التنمية الوطنية واستراتيجية مكافحة الفقر[1]،وتمثل النفقات العامة (الجارية والاستثمارية ) الاداة الرئيسة في إطار السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدول ، وبخاصة النامية منها بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق ما تسعى إليه للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعكس هذه النفقات توجهات الحكومة وطبيعة أنشطتها في مختلف المجالات ،إذ أصبحت زيادة الإنفاق العام ظاهرة طبيعية لجميع الدول بغض النظر عن أنظمتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزى هذه الزيادة إلى تطور الاحتياجات العامة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي[2]، ،وانخفاض الأموال المخصصة لتمويل الإنفاق العام، نتيجة توقف تصدير النفط الخام الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة [3]. ويمكن ملاحظه تطور الانفاق الكلي في العراق للمده من 2004ولغاية 2020 من خلال ملاحظة وتحليل بيانات الجدول(3).

---

[1]- علي احمد درج الدليمي ، اثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد11 ،العدد26 ،2019 ،ص192

[2] -Alan, Stuart (2004) Applied Economics , Pearson Education limted, 10th Ed, England.p11

[3] -Patrick J . Welch (2010) Economics Theory practice , John wiley son , Inc , USAp98.

**الجدول ( 3)**

**تطور معدلات الانفاق الكلي في العراق للمدة (2004-2020)**

| السنوات | الانفاق الكلي ( مليون دينار ) | معدل النمو للأنفاق الكلي % |
|---|---|---|
| 2004 | 32117491 | ——— |
| 2005 | 26375175 | -17.87 |
| 2006 | 37494459 | 42.15 |
| 2007 | 39308348 | 4.83 |
| 2008 | 59403375 | 71.15 |
| 2009 | 52567025 | -11.50 |
| 2010 | 70134201 | 33.41 |
| 2011 | 69640000 | 12.29 |
| 2012 | 90375000 | 33.49 |
| 2013 | 106873000 | 1.64 |
| 2014 | 83556000 | -2.68 |
| 2015 | 70397515 | 60.72 |
| 2016 | 67397500 | -4.73 |
| 2017 | 75490115 | 12.55 |
| 2018 | 80873200 | 7.13 |
| 2019 | 111723600 | 64.58 |
| 2020 | 141532000 | 6.32 |

**العمود (2,1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للسنوات(2004-2020).**

**- العمود (3) تم احتساب معدل التغير(النمو) السنوي وفق المعادلة الآتية: ( $y = \frac{yt-yo}{yo} * 100$ ).**

وتشير بيانات هذا الجدول (3) اي ان قيمة الانفاق الكلي في العراق قد مر بعدة مراحل (ارتفاع وانخفاض ) عديدة ،فمثلا نجد في عام (2004) ان الانفاق الكلي شهد زيادة على الرغم من تراجع الوضع الاقتصادي والسياسي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003)، رافقها تذبذب في معدلات النمو، مما ادت الى تطور الانفاق الكلي في العراق للمدة من(2004- 2008 ) ونجد ان تطور معدل الانفاق الكلي في عام (2004) قد بلغ ( 32117491 ) مليون دينار، اما في عام (2005) فقد بلغ الانفاق الكلي (26375175 ) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدر(-17.87%) ويعود سبب هذا الارتفاع في قيمة الإنفاق الكلي هو إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم فضلا عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها في العمل الميداني[1]،في حين بلغ الانفاق الكلي في عام (2006 ) ما يقارب ( 37494459) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره بـ (42.15%)واستم هذا التذبذب حتى عام (2007) فقد بلغ الانفاق الكلي نحو (39308348) مليون دينار الا ان معدل النمو السنوي قد شهد انخفاضا ليبلغ ( 4.83%) بسبب الازمه الاقتصادية العالمية التي حصلت عام (2007) لكن عاوده الارتفاع في عام (2008) فنلاحظ ارتفاع الانفاق الكلي حتى بلغ (59403375) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ ( 71.71%)،اما في عام (2009) تراجعت النفقات العامة لتبلغ ما تقارب (52567025) مليون دينار محققة معدل نمو سنوي سالب بلغ (11.50-%) وقد اثر ذلك على الموازنه العامة للدولة نتيجة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتي وانعكاسها في تراجع الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره مما أثر سلباً على الصادرات النفطية، وتراجع الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة وخاصة الإنفاق الاستهلاكي ،اما في عام (2010) فقد ارتفع الانفاق الكلي ليبلغ مايقارب(70134201) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (33.41%)، بسبب وجود ارتفاع كبير بالنفقات الحكومية ،وكذلك زيادة المخصصات الاستثمارية لأعاده تأهيل البنية التحتية ،وزيادة في أعداد الجيش ،وتقديم الخدمات الاجتماعية التي تشمل بنود وشبكات الحماية الاجتماعية و المساعدات المقدمة للنازحين ،في حين بلغ الانفاق الكلي عام (2011) ما يقارب (69640000)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.29%)، لاكن بلغ الانفاق الكلي في عام (2012) ما يقارب (70134201) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (33.49%)،اما في عام (2013) فقد أرتفع الأنفاق الكلي ليبلغ (106873000) ملين دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ

[1]- باقر كرجي حبيب الجبوري، الآثار الاقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية ، المجلد 17، العدد3، 2015 ،ص155.

(1.64%)،ثم نخفض في عام (2014)الانفاق الكلي حتى وصل الى (83556000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.68-%) ،اما في عام(2015) فقد انخفض الانفاق العام حتى وصل الى (70397515) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (60.72%)، وفي عام (2016) فقد حصل تراجع كبير في الوضع الامني مما ادى الى انخفاض الانفاق العام ووصل إلى (67397500) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ ( 4.73- %) وذلك بسبب تراجع أسعار النفط ، إضافة إلى الأحداث السياسية غير المستقرة التي شهدها العراق ، واعتماد الحكومة العراقية سياسة العرض التقشفي ، بما في ذلك مواجهة أزمة أسعار النفط، اما التطورات الانفاق الكلي في العراق للمدة من (2017- 2019)التي حدثت نتيجة الاستقرار الوضع الاقتصادي للبلد اذ بلغ الانفاق العام في عام (2017) نحو (75490115) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (12.55%) ، اما في عام (2018)فقد بلغ الانفاق الكلي (80873200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بالغ ( 7.13%) ثم ارتفع في عام (2019 ) فقد ارتفع الانفاق الكلي نحو(111723600)مليون دينار بسبب جائحه كارونا وكان معدل النمو نحو ( 64.58%) ،اما في عام (2020) فقد بلغ الأنفاق الكلي ما يقارب (141532000) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدر(6.32%) . وخير ما يصور لنا ذلك هو الشكل (3)

الشكل رقم (3 )

الانفاق الكلي في العراق للمدة (2004-2020)

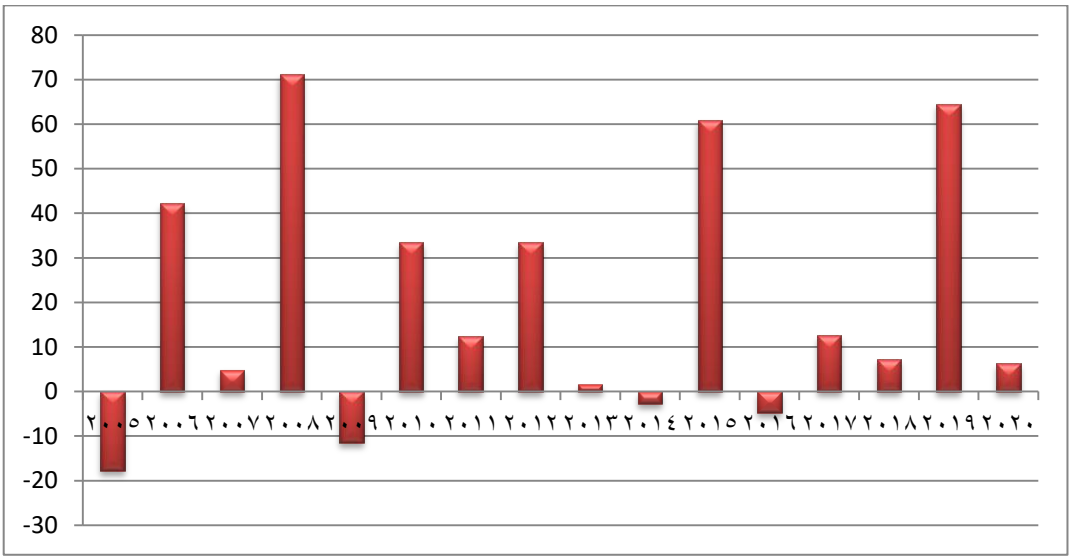


**المصدر: من اعداد الباحثة بالاستنادا الى بيانات الجدول (3 )**

## ثانيا: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020)

ان التضخم يعني الارتفاع العام المستمر في اسعار السلع والخدمات لمدة طويلة، وقد تكون هذه الظاهرة ناتجة عن زيادة كمية النقود في السوق، وترجع ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي إلى عدم قدرة العرض الكلي على تلبية مطالب الطلب الكلي المتزايد نتيجة عدم مرونة الاقتصاد العراقي، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ،مما ادى الى فشل الاقتصاد في الوصول إلى التشغيل الكامل و عدم استجابة العرض الكلي للزيادات في إجمالي الطلب ، مما ادى إلى ارتفاع الأسعار، وعدم التوازن بين كمية الأموال المطلوبة والمعروضة، والاختلال في هيكل وطبيعة عناصر الإنتاج ، وضعف القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة، مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم داخل الاقتصاد اضافة الى عوامل اخرى، فقد تطورت معدلات التضخم فقد سجل معدل التضخم في عام (2004) معدلات مرتفعة بلغت نحو (39%) وكان سبب ارتفاع التضخم هو عدم الاستقرار الحاصل في الوضع الاقتصادي، وكذلك قانون استبدال العملة المحلية الذي اصدره البنك المركزي والغاء الرقابة على التحويل الخارجي، وكذلك الشحة في الطاقة والمشكلات الأمنية ، مما ادى الى ارتفاع الأسعار وتكاليف الانتاج ،وبسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد عام (2003) والتي أدت إلى ارتفاع مستوى دخل العاملين في القطاع الحكومي مقابل النقص في أنتاج السلع والخدمات، وبسبب هذا النقص في الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي أو توقفه، مما دفع بالحكومة إلى فتح باب الاستيراد على مصراعيه لاستيراد السلع والخدمات على مختلف أنواعها لتغطية المتطلبات المتزايدة الناجمة عن تراجع الانتاج المحلي وزيادة الطلب الناجم عن زيادة الدخل [1]،مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم المتمثل بارتفاع الأسعار، وارتفعت معدلات التضخم مرة اخرى في سنه (2005) إذ وصلت نحو (30.8%) بسبب حاله الاضطراب الاقتصادي والسياسي وكذلك صدور قانون البنك المركزي الذي منحه الاستقلالية التامة وتبديل العملة المحلية والغاء الرقابة على التحويل الخارجي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق السوداء بسبب الشحة الكبيرة في المشتقات النفطية ،وكان لذلك آثارا سلبيه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية مما انعكس على المواطنين واضعف القدرة الشرائية لهم.

---

[1] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لبنك المركزي العراقي لعام 2003 ، ومطلع عام 2004 ، ص16.

وفي عام (2006) بلغ معدل التضخم (31.7%) وبالرغم من قيام الحكومة ببعض الاصلاحات إلا أن الوضع الامني السيئ كان سببا كافيا الى ارتفاع الاسعار، فضلا عن عوامل أخرى، الاول يتمثل بالعرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) ، والتي ركزت بشكل أساسي على عجز إمدادات الوقود والطاقة وآثارها السلبية على تكاليف الإنتاج، والعامل الآخر هو التأثير الكبير للطلب الكلي وإجمالي الإنفاق على السلع والخدمات في الاقتصاد. وبقيت معدلات التضخم مرتفعة أيضا في عام (2007) حتى وصلت الى (19.3%) بالرغم من سعي البنك المركزي الدؤوب لاستهداف التضخم في العراق باتباع سياسة نقدية تتوافق مع رفع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى ، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني[1]،اما في عام (2008) فقد شهدت هذه المرحل انخفاض معدل التضخم بشكل ملحوظ ، وقد بلغ معدل التضخم في عام (2008) ما يقرب (11.7%) بسبب تحسن المستوى العام للأسعار وزيادة المنح ونفقات الرعاية الاجتماعية وفتح التعيينات في بعض الوزارات الحكومية ، وكذلك انخفض معدل التضخم في عام (2009) ليبلغ معدل التضخم بالانخفاض (7.1%) نتيجة تعرض الاقتصاد العالمي الي ازمه مالية حدثت في عام (2008) ،اما في عام (2010) فقد استمر معدل التضخم بالانخفاض حتى بلغ نحو(3.1%) ،اما في عام (2011) فقد بلغ معدل التضخم نحو (6.5%) وكان السبب هو توفير المشتقات النفطيه وانخفاض اسعارها وتحسين سعر الصرف للعملة الوطنية ، واما في (2012) فقد بلغ معدل التضخم (5.6%) وأتسم هذا العام بعدم وجود ضغوط تضخمية مفرطة، إذ كانت معدلات التضخم تحت السيطرة بوجه عام، بسبب ما أظهرته السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي خلال هذا العام وقدرتها التمكينية على احتواء التضخم،اما في عام (2013) فقد بلغ معدل التضخم نحو (2.4%) ، معظم انحاء العراق اسعار المستهلك في معظم انحاء العراق لهذا العام إلى تراجع معدلات النمو لمعظم المجموعات السلعية، إذ قوبلت الزيادة في الإنفاق الحكومي بقدرة استيراد مرنة خففت من حدة الضغط على الأسعار

اما في عام (2014) فقد أنخفض معدل التضخم ليبلغ (1.6%) ،وقد أدى انخفاض أسعار النفط الى انخفاض اسعار المواد الغذائية وانخفاض الناتج القياسي لأسعار المحاصيل الزراعية، مما ادى الى تخفيض حدة الضغوط التضخمية لأسعار الغذاء، و كان من الممكن أن تزداد الأرقام المشار إليها بشكل كبير لولا التدخل اليومي للبنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي ، وبناءً عليه أصبح التدخل اليومي في سوق الصرف مرتبطًا بالميزانية العمومية للبنك، اما في عام

[1] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2007،ص9.

(2015) فقد بلغ معدل التضخم (1.7%) وأستمر معدل التضخم بالانخفاض حتى عام (2016) ليبلغ (1.5%)، ويعود ذلك للسياسة النقدية للبنك المركزي التي اتبعها وما حققه في ظل حالة الركود من خلال الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمرارها لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية[1]،واستمر هذا الانخفاض في معدلات التضخم حتى بلغت نهاية (2017) ما يقارب (0.6%) وذلك نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية والايجارات والخدمات الكهربائية واسعار المحاصيل الزراعية والاستراتيجية وما لعبته من دورا في تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى للأسعار [2].

اما في عام (2018) فقد سجل التضخم انخفاضا ليبلغ معدله (0.2%) وكان ذلك نتيجة نجاح السياسات المالية بالتقليل من الإنفاق الاستهلاكي وإيقاف التعيينات والتخصيصات المالية ، اما في عام (2019) فقد بلغ معدل التضخم (0.1- %)وكان ذلك بسبب إجراءات السياسة الماليه المتخذة من قبل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ،في حين نلاحظ في عام (2020) ان هناك ارتفاعا كبير في معدل التضخم مقارنة بالعام الذي سبقه ليبلغ (0.5%)،وذلك يرجع لارتفاع قيمة الدولار وجشع بعض التجار الذين يستفيدون من الأزمات من أجل رفع أسعار السلع ، مستغلين عدم تدخل الحكومة ومنظمي السوق وهذا ما اكدة الجدول (4) المذكور ادنى:

---

[1] - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016 .

[2]- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، النشرة السنوية ، سنوات مختلفة، 2014، ص79.

**الجدول(4)**

**يبين تطور معدلات التضخم في العراق للمدة(2004-2020)**

| السنوات | معدل التضخم% |
|---|---|
| 2004 | 39 |
| 2005 | 30.8 |
| 2006 | 31.7 |
| 2007 | 19.3 |
| 2008 | 11.7 |
| 2009 | 7.1 |
| 2010 | 3.1 |
| 2011 | 6.5 |
| 2012 | 5.6 |
| 2013 | 2.4 |
| 2014 | 1.6 |
| 2015 | 1.7 |
| 2016 | 1.5 |
| 2017 | 0.6 |
| 2018 | 0.2 |
| 2019 | -0.1 |
| 2020 | 0.5 |

**المصدر :** البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، النشرة السنوية ،(2004-2020)

## الشكل (4)

## تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

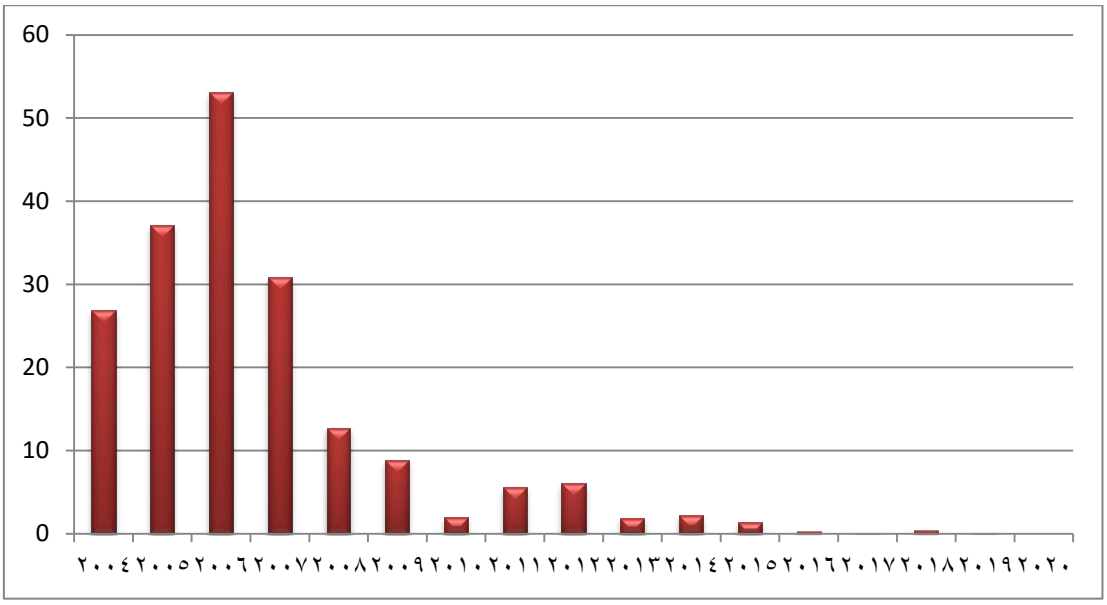


**المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (4)**

**ثالثا: تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)**

تعد البطالة من المشكلات المعقدة التي يواجهها الاقتصاد العراقي نتيجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الحروب المتعاقبة التي عانى منها البلد وبخاصة الحروب التي حدثت خلال السنوات الثلاثون الماضية لحد عام (2003)، كما اخذت البطالة بالارتفاع بعد انخفاض اسعار النفط، كما ساهم عدم كفاءة وفاعلية البرامج الاقتصادية التي نفذتها الحكومات العراقية المتعاقبة في حدوث الارتباك والفوضى في إدارة الاقتصاد الوطني ، ناهيك عن تدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام( 2003) [1]، إذ تم إغلاق معظم المصانع أوعد كبير منها ، وتسريح آلاف الموطنين سواء في المؤسسات المدنية أو العسكرية ، وبسبب النمو السكاني المتزايد في العراق أزداد عرض العمالة أيضًا ، بينما شهد الطلب انخفاضًا في القدرة على استيعاب الزيادة في العمالة نتيجة دخول آلاف الخريجين لسوق العمل في كل عام [2]،

---

[1]- محمد عبد صالح حسن ،العقبات الاقتصادية التي تواجهه العمل التنموي في العراق بعد 2003، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العام الثالثة ، العدد27 ، 2010، ص8.

[2] - رزاق ذياب شعيبث ,واقع البطالة في العراق للمدة (2003-2009) ،جامعه المثنى ، كلية الادارة والاقتصادية ،ص6.

فضلا عن تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط المركزي الى اقتصاد يعتمد على آلية السوق (قوى العرض والطلب) وتراجع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في العراق ،وان اسباب زيادة معدلات البطالة في العراق عديدة منها [1].

1-ففي جانب الطلب، تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب العمالة إذ أن الاقتصاد غير قادر على مواكبة الزيادة في العمالة التي تدخل سوق العمل كل عام وتزويدهم بفرص العمل

2-في جانب العرض، بسبب زيادة معدل النمو السنوي للسكان بمعدل(3%)، أدى إلى زيادة المعروض من العمالة يقابله انخفاض في الطلب على العمالة وعدم توفير فرص عمل لهم بسبب الاتي [2]:

أ- الفساد المالي والاداري التي يعد استغلالا للموارد المالية في القطاع الخاص للاقتصاد العراقي ويكون سبب ضعف راس المال وهروب الافراد الى الخارج.

ب- ادت سياسة الانفتاح وإغراق السوق بالبضائع المستوردة أدت إلى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن العمل وتسريح موظفيها وعامليها.

ت- تركز برامج الدولة على التحول إلى اقتصاد السوق ، أدى إلى تغييرات في الاقتصاد العراقي غير مدروسة

جدول ( 5 )

تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

| السنوات | معدلات البطالة % |
|---|---|
| 2004 | 26.6 |
| 2005 | 18.0 |
| 2006 | 17.5 |
| 2007 | 11.7 |
| 2008 | 15.5 |
| 2009 | 14 |
| 2010 | 12 |

[1]- مي حمودي عبدالله الشمري ، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003وسبل معالجتها ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية ،جامعه بغداد ، العدد37 ،2013 ، ص145.

[2]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مسح التشغيل والبطالة ، 2006 ،ص5.

| | |
|---|---|
| 11 | 2011 |
| 12 | 2012 |
| 12.1 | 2013 |
| 17.7 | 2014 |
| 18.6 | 2015 |
| 20 | 2016 |
| 18 | 2017 |
| 18 | 2018 |
| 21 | 2019 |
| 30 | 2020 |

**المصدر: اعتمادا على البيانات وزاره التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث النشره السنويه(2019)**

تشير بيانات الباحثة الجدول(5) إلى تذبذب معدلات البطالة في العراق خلال المدة من ( 2004 2020-) ويعود ذلك لعدة أسباب ان معدل البطالة بلغ عام (2004 ) نحو (26.1%)، وكان معدل البطالة مرتفعا بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وما سببه من حل عدد كبير من المؤسسات العسكرية والمدنية وتسريح آلاف العسكريين والمدنيين من وظائفهم، فضلا عن توقف النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب على العمالة ، إلا أن معدل البطالة قد أنخفض إلى (18.0%) في عام (2005) بسبب بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة لخفض معدلات البطالة من خلال فتح باب التعيين في المؤسسات الأمنية (كالجيش والشرطة) او في مؤسسات الوزارات الاخرى.

أما في عام (2006) فقد أنخفض معدل البطالة مقارنة بالسنوات التي سبقتها ليلغ نحو (17.5%) وجاء ذلك نتيجة تشغيل بعض العاطلين وفتح المشاريع الصغيرة لاستيعاب اعداد منهم واستمرت معدلات البطالة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض خلال السنوات التالية من (2007-2009) لا سباب مختلفة، اما في عام( 2010) بلغ معدل البطالة ما يقارب (12 %) ، أما في عام (2014) فقد بلغ معدل البطالة ما يقارب (17.7%) واعتبرت مرتفعة بسبب عدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي اثر دخول المجموعات الإرهابية الى العراق (داعش) وسبب هذا الوضع ازمه كبيره في البلد وعدم استقرار في الوضع الامني للبلد ،اما في عام (2015) فقد بلغ معدل البطالة (18.6%)، في حين ارتفع معدلات البطالة في عام (2016) بسبب سوء الاوضاع

الامنية، حتى بلغ معدل البطالة في عام (2017) ما يقارب (18%)، اما في عام (2018) فقد بلغ معدل البطالة نحو( 18%)،اما في عام (2019) فقد ارتفعت معدل البطالة (21%) ،أما في عام (2020) فقد أرتفع معدل البطالة ليبلغ ( 30%) بسبب المشاكل الأمنية والصحية التي واجهها البلد على أثر جائحة كورونا عام 2019 وما بعده.

الشكل (5)

تطور معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

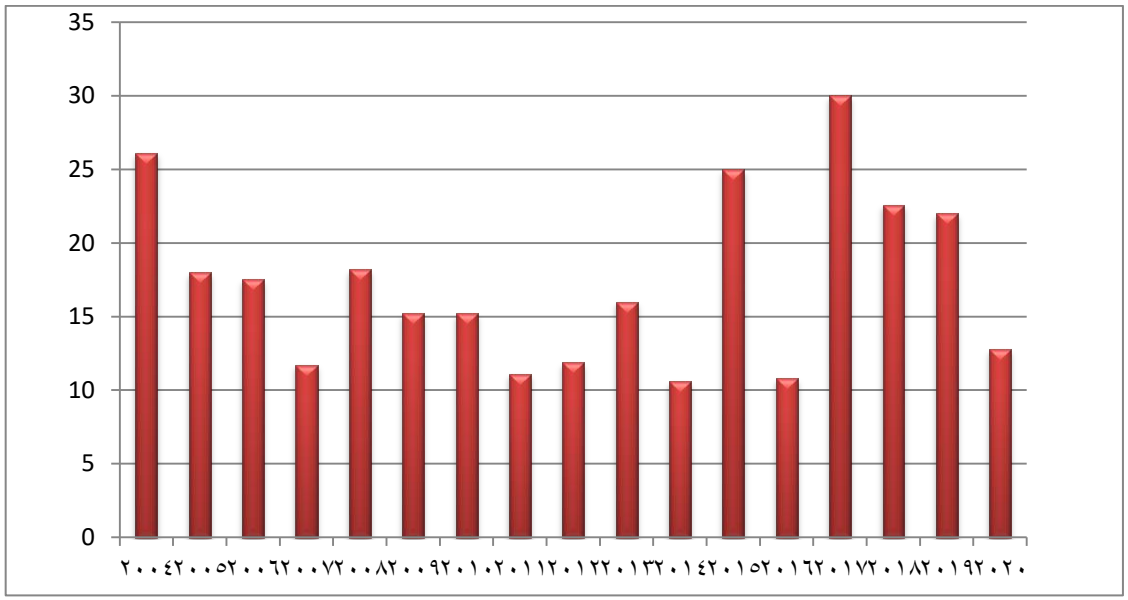


**المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول ( 5)**

## رابعا: تطور معدل الناتج المحلي الاجمالي (GDB ) في العراق للمده( 2004 – 2020 )

يتمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDp) بقيمة المنتج النهائي للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة سنه، ويمكن القول ايضا هو كل ما ينتج من قبل الافراد والشركات داخل الدولة ، ويمكن ان يشير الى قياس حجم الاقتصاد لدولة ما ، ويستطيع القول ايضا بأنه يمثل المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات التي ينتجها سكان الدولة (الذين يعيشون داخل المنطقة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم) خلال فترة عام واحد ،وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتم حسابه حسب المنطقة الجغرافية لذلك البلد[1]،أوهي قيمة السلع المنتجة

[1]- محمود حسين الوادي ، واحمد العساف ،الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عان الطبعة الاولى ،2009 ، ص38.

والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة (عادة ما تكون سنة) ، ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية ويسمى (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)، أو يمكن حسابه بالتكلفة ويسمى (الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة)، وبسبب تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية في البلد مما أدى إلى مشاكل أساسية أثرت على إمكانات النمو الاقتصادي ، خاصة وأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمدً على عائدات النفط كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي.

ويمكن قياس تطورات الناتج المحلي الاجمالي بموجب المعادلة الآتية:

$$\text{الناتج حلي الاجمالي بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريه}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} * 100$$

ويمثل الناتج المحلي الاجمالي احد المؤشرات المهمة الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة ويمثل تحليل نمو الناتج المحلي الأجمالي من النقاط الاساسية لمعرفه اماكن الخلل ومعالجتها [1] وسوف ندرس مستوى تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق ومعدلات نموه في العراق للمده (2004 -2020 ) من خلال تحليل بيانات الجدول (6 ) وكالآتي :

**الجدول (6)**

**تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي ومعدل نموه للمدة (2004 - 2020)**

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) | معدل النمو السنوي% |
|---|---|---|
| 2004 | 53235358 | ـــ |
| 2005 | 73533598 | 38.13 |
| 2006 | 95587954 | 29.99 |
| 2007 | 111455813 | 16.60 |
| 2008 | 157026061 | 40.89 |
| 2009 | 130642187 | -16.80 |
| 2010 | 162064565 | 24.05 |

[1] - فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرض وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد الجامعة ، العدد27 ،2011 ،ص32

| | | |
|---|---|---|
| 2011 | 217327107 | 34.10 |
| 2012 | 254225490 | 16.98 |
| 2013 | 273587529 | 7.62 |
| 2014 | 266420384 | -2.62 |
| 2015 | 194680971 | -26.93 |
| 2016 | 196924141 | 1.15 |
| 2017 | 225722375 | 14.62 |
| 2018 | 251064479 | 11.23 |
| 2019 | 266190571 | 6.02 |
| 2020 | 251422461 | -5.55 |

**- العمود (2,1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للسنوات(2004-202).**

**- العمود (3) تم احتساب معدل التغير(النمو) السنوي وفق المعادلة الآتية: ( $y = \frac{yt-yo}{yo} * 100$ ).**

تشير بيانات الجدول (6) اعلاه إلى ارتفاع قيمة (الناتج المحلي الاجمالي) ليبلغ (53235358) مليون دينار في عام (2004) وبمعدل نمو سنوي بلغ (79.94%)، واستمر بالارتفاع التدريجي حتى بلغ (73533598) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل نمو سنوي قدر (38.14%) ويعود سبب هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع سعر برميل النفط على المستوى العالمي، وزيادة كميات النفط المصدرة مما ساعد في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

اما في عام (2006) فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (95587954) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ما قارب (29.99%)، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام (2007) فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا لتبلغ قيمته (111455813) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ ما يقارب (16.60%) وحصل ذلك بسبب قيام الحكومة العراقية ببعض النشاطات الاقتصاديه، واستمر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل ما قيمته نحو (157026061) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل نمو سنوب بلغ(40.89%)، ولكن في عام (2009) انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى(130642187) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (16.80-%) وحصل هذا الانخفاض بسبب تراجع الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي على أثر الأزمة المالية العالمية ،الا انه ارتفع مره اخرى في عام (2010) فقد عاد الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع لتبلغ قيمته نحو (162064565 ) وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(24.05 %)،بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في البلد، اما في عام (2011) ونتيجة

لتحسن الوضع الاقتصادي وزيادة كميات النفط المصدرة فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ نحو (217327107) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (34.10%)[1]،

وقد أستمر الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي( 2012 و2013) ليبلغ نحو (254225490, 273587529) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ( 16.98% ، 7.62%)على التوالي ، أما في عام (2014) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (266420384) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.62-%) بسبب الانخفاض في أسعار النفط العالمية، ودخول عصابات داعش الإرهابية للبلد والسيطرة على عدد من المحافظات الغربية ووصف الاقتصاد لهذا العام بالأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي . اما في عام (2015) فقد أستمر بالانخفاض ليبلغ (194680971) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب أيضا قدر بنحو (26.93-%) وذلك نتيجه لانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي كونه يعتمد اعتماداً كليا على تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، أما في عام (2016) فقد استمر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض أيضا ليبلغ (196924141) مليون دينار وبمعدل نمو بما يقدر (1.15%)، وذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام، اما في عام (2017) فقد حصل بعض الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ نحو (225722375) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (14.62%) وذلك بسبب الاوضاع الأمنية والاقتصادية وارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة [2]. واستمر الارتفاع في عامي ( 2018،2019) ليبلغ (251064479, 277190571)مليون دينار وبمعدل سنوي بلغ (11.23% ،6.02 % ) على التوالي، وكان ذلك بسبب تحسن أسعار النفط العالمي ،اما في عام 2020 فقد تراجعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ نحو(251322461) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(5.55- %). وذلك بسبب جائحة كارونا وتوقف التبادل التجاري على المستوى العالمي وانخفاض كميات النفط المصدرة، وكذلك أسعار النفط على المستوى العالمي وتراجع الوضع الصحي والاقتصادي بصوره عامة .

---

[1]- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية 2014،ص15.

[2] - وزارة التخطيط، مصدر سابق، 2016،ص11.

**الشكل (6)**

**تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004 - 2020)**

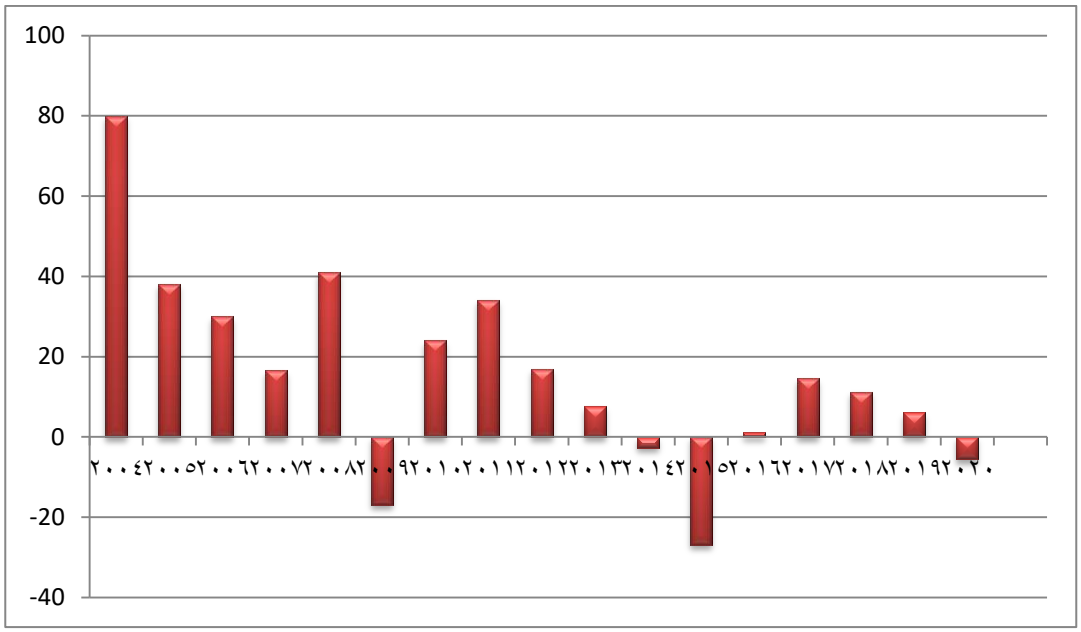


**المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (6 )**

## المبحث الثالث

## العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004 -2020)

يؤدي قطاع النفط دورًا مهمًا في الاقتصاد العراقي ،إذ تشكل العائدات النفطية ما نسبته (95%) من دخله القومي ،وتعد الصادرات النفطية اغلب الصادرات العراقية ، ولتقلبات أسعار النفط لها أهمية كبيرة وتأثير ملموس في متغيرات الاقتصاد الكلي، واعتماد العراق الكبير على ريع النفط جعل الاقتصاد العراقي في حالة تقلب من خلال العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي ، ولعل من أهمها (معدل البطالة ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الكلي).

**اولا: العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)**

تتسم العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي بكونها علاقه طرديه قد تتأثر بشكل ايجابي او سلبي بالوضع الامني الذي يمر به العراق، فقد سجلت في عام (2004) الايرادات النفطية نحو(21434206) مليون دينار، اما الانفاق الكلي فقد بلغ (32117491) مليون دينار وبمعدل بلغ نحو (28.2%) وكانت العلاقة طرديه بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي ، فعندما ازدادت الايرادات النفطية أزداد الانفاق الكلي، اما في عام (2005) فقد سجلت الايرادات النفطية (28336608) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ن (32.20%) وكانت هناك زيادة واضحه مقارنة بالعام الذي سبقه ،اما الانفاق الكلي فقد بلغ نحو (26375175) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ ما يقارب (17.87-%) و تبين انه هناك انخفاض بالإنفاق الكلي بسبب انخفاض النفقات التشغيلية مقابل الارتفاع في حصه النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، اي توجد علاقه عكسيه بينهما ،وفي عام (2006) سجلت الايرادات النفطية حوالي(48641120) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (71.65%)،في حين سجل الانفاق الكلي مبلغا قدر (37494459) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للأنفاق الكلي بلغ (42.15%) وكانت العلاقة طردية بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي ، اما في عام (2007) فقد سجلت الايرادات النفطية ما يقارب (50747131) مليون دينار، وحققت زيادة كبيره مقارنه بالعام الذي سبقه وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (4.33%) ،اما الانفاق الكلي فقد بلغ (39031232) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي ما يقارب (0.6%)، وكانت العلاقة طردية بينهما ،لتبلغ الايرادات النفطية في عام (2008) ما يقارب (70124066) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (55.93%) في حين بلغ الإنفاق الكلي (59403375) مليون دينار،

وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (71.15%)، وكانت العلاقة طرديه بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي، اي عندما ارتفعت الايرادات النفطية أرتفع الانفاق الكلي، وفي عام (2009) بلغت الايرادات النفطية (43309200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (38.23-%) في حين بلغ الأنفاق الكلي (52567025) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.50-%) وكانت العلاقة طرديه بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي أيضا اي أنه عندما انخفضت الايرادات النفطية أنخفض الانفاق الكلي أيضا، اما في عام (2010) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (57124942) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (31.90%) في حين بلغ الإنفاق الكلي (70134201) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (33.41%) وكانت العلاقة بينهما طرديه أيضا، اما في عام (2011) فقد بلغت الايرادات النفطية (98090214) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (71.71%) في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (69640000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (12.29%)، اما في عام (2012) فقد بلغت الايرادات النفطية ما يقارب (109800000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.93%)، في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (90375000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (33.49%) وكانت العلاقة طرديه بينهما، اي كلما ترتفع الايرادات يرتفع الانفاق الكلي بسبب البيئة الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات النفطية عالية الكلفة، وفي عام (2013) بلغت الايرادات النفطية نحو (89800000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (18.21-%)، في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (106873000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (1.64%) وكانت الايرادات النفطية في عام (2013 ) منخفضه مقارنه بالعام الذي سبقه بسبب انخفاض اسعار النفط الخام عالميا والذي ادى الى انخفاض الايرادات النفطية.

اما في عام (2014 ) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو(97072410) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بغ نحو (8.09%) ، في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (83556000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (2.68- %) وتبين ان الايرادات النفطية في عام (2014) كانت مرتفعة مقارنه بالعام الذي سبقه أما الانفاق الكلي فقد انخفض بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية وكذلك سيطرة الجماعات الارهابية على ثلاث محافظات عراقية، اما في عام (2015) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (51312600) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (47.13-%) ،في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (70397515)مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو (60.72%) ، وكانت الإيرادات النفطية منخفضه بسبب الانخفاض

الحاد في اسعار النفط العالمية ،وكانت العلاقة طرديه بينهما ،اما في عام (2016) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو(44267060) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (-13.70%) ، في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (67397500) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (4.73- %) وتبين انخفاض كل من الايرادات النفطية والانفاق الكلي معا وكانت العلاقة طرديه بينهما ،بسبب المعارك الذي حصلت بالعراق الذي تسببت بنزوح سكان تلك المدن حمل الحكومة نفقات اضافيه لغرض ايوائهم، اما في عام (2017) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو(6507200) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (46.99 %)، في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (75490115)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.55%) وكانت العلاقة عكسيه بينهما بسبب ارتفاع النفط الخام ،اما في عام (2018) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (95619820) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (46.94%)، في حين بلغ الإنفاق الكلي (80073200) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي للأنفاق الكلي بلغ (7.13%) وكانت العلاقة طرديه بينهما بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا.

اما في عام (2019 ) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ (93741110) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (1.96- %) في حين بلغ الإنفاق الكلي نحو (111723600) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للأنفاق الكلي بلغ (64.58%) وكانت العلاقة طردية بينهما، وحصل ذلك بسبب تراجع اسعار النفط مما أنعكس على الوضع الاقتصادي للبلد ، اما في عام (2020) فقدا نخفضت الايرادات النفطية لتبلغ نحو (74760755) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (20.24-%)، في حين بلغ الانفاق الكلي نحو (141532000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي كان (6.32%)، وكان ذلك بسبب الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط العالمية وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام ، الى جانب الوضع الصحي المتردي الذي شهده البلد مما اثر على حجم الاستثمارات للبلد، وكما يظهر ذلك في الجدول (7).

**الجدول (7 )**

**العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي في العراق للمدة( 2004-2020)**

(مليون دينار)

| السنوات | الإيرادات النفطية | معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية % | الانفاق الكلي | معدل النمو للأنفاق الكلي % |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 21434206 | - | 32117491 | 28.2 |
| 2005 | 28336608 | 32.20 | 26375175 | -17.87 |
| 2006 | 48641120 | 71.65 | 37494459 | 42.15 |
| 2007 | 50747131 | 4.33 | 39308348 | 4.83 |
| 2008 | 70124066 | 55.93 | 59403375 | 71.15 |
| 2009 | 43309200 | -38.23 | 52567025 | -11.50 |
| 2010 | 57124942 | 31.90 | 70134201 | 33.41 |
| 2011 | 98090214 | 71.71 | 69640000 | 12.29 |
| 2012 | 109800000 | 11. 93 | 90375000 | 33.49 |
| 2013 | 89800000 | -18.21 | 106873000 | 1.64 |
| 2014 | 97072410 | 8.09 | 83556000 | -2.68 |
| 2015 | 51312600 | -47.13 | 70397515 | 60.72 |
| 2016 | 44267060 | -13.70 | 67397500 | -4.73 |
| 2017 | 65072000 | 46.99 | 75490115 | 12.55 |
| 2018 | 95619820 | 46.94 | 80873200 | 7.13 |
| 2019 | 93741110 | -1.96 | 111723600 | 64.58 |
| *2020 | 74760755 | -20.24 | 141532000 | 6.32 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متنوعه، وزارة المالية ،الموازنة العامة، سنوات متنوعه**

الشكل (7)

العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي للمدة (2004-2020)

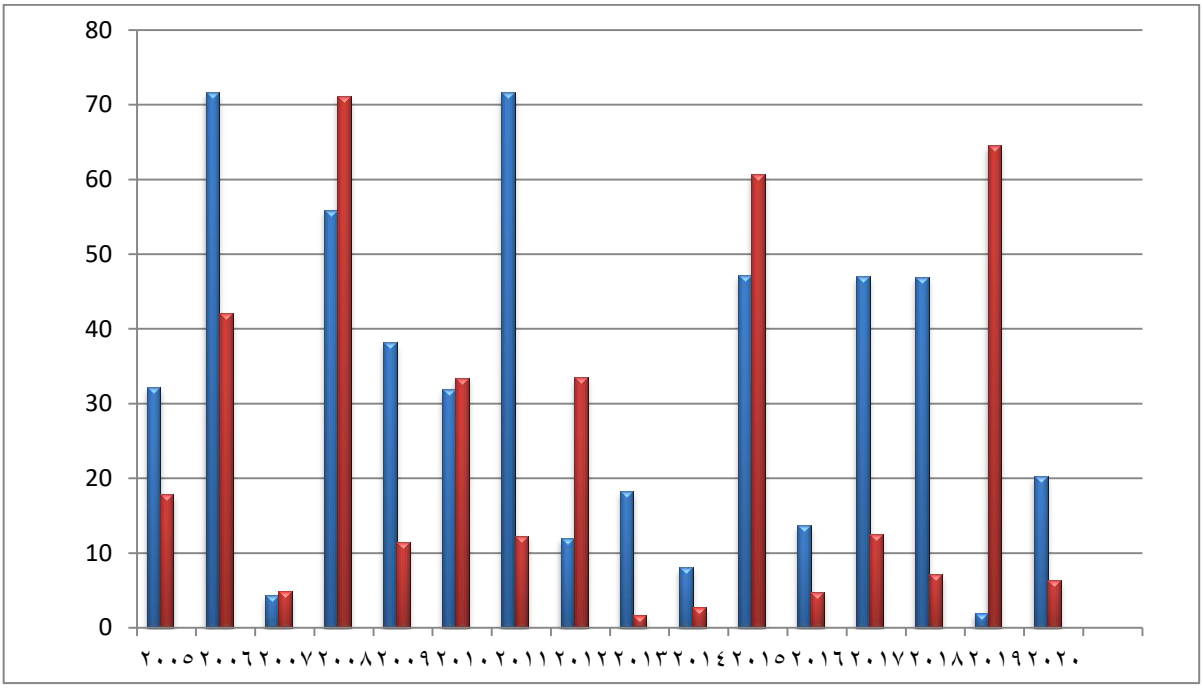


**المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد على بيانات الجدول (7 )**

**ثانيا:العلاقة بين الايرادات النفطية والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020 ):**

يؤدي ارتفاع عائدات النفط إلى الاثار الإيجابية على الدول المصدرة للنفط ، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط ستزداد الاستثمارات النفطية ، كما تشكل الايرادات النفطية دخلا اضافيا للدولة يسمح لها بتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التنموية مما ينعكس ايجابا على اقتصاداتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى خفض النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، ويزيد من عبء فواتير النفط خاصه في البلدان الفقيرة بسبب الضغوط التضخمية ، كما أن انخفاض عائدات النفط يكون لذلك تأثير سلبي على الدول المنتجة للنفط ويقلل من الاستثمار الضروري في قطاع النفط ويزيد من استهلاك النفط ويؤثر على الاقتصاد العالمي[1]، وان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي جعلت السياسة النقدية تتماشى مع السياسة المالية من خلال ربط التوسع في عرض النقود وتمويل عجز الموازنة العامة في السياسة المالية

[1]- نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ،مصدر سابق ، ص102.

التي أصبحت معتمدة على تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي الجديد،كما أن السياسة النقدية العراقية غير مستعدة للتعامل مع الضرر الناجم عن ارتفاع أسعار النفط فعندما ترتفع أسعار النفط بشكل حاد يقلل المستهلكون والمشاريع من إجمالي التكاليف وتتعرض الشركات لتكاليف أعلى، وأن سبب انخفاض الإنتاج وارتفاع التضخم يرجع عادةً إلى ارتفاع أسعار النفط وقد بلغ مجموع الايرادات النفطية في عام (2004) ما يقارب (21434206) مليون دينار، في حين بلغ معدل التضخم للعام نفسه نحو (39 %)، هذا يعني ان هناك معدل تضخم مرتفع بسبب عدم الاستقرار في الوضع الامني والوضع السياسي للبلد اضافه الى ازمه الوقود وارتفاع اسعار المشتقات النفطية، اما في عام (2005) فقد شهدت الايرادات النفطية ارتفاعا بسبب ارتفاع اسعار النفط لتبلغ نحو (28336608) مليون دينار، وبمعدل نمو يقدر ب (32.20%) .اما معدل التضخم لنفس العام فقد بلغ نحو(30.8%) نتيجة للقرارات الحكومية الصادرة من قبل مجلس الوزارات وكانت هناك علاقه طرديا بينهما لكنها بلغت في عام (2006) فقد بلغت الايرادات النفطية (48641120) مليون دينار، وبمعدل نمو قدر ب (71.65%)،اما معدل التضخم لنفس العام فقد بلغ (31.7%) و تبين وجود علاقه طرديه بينهما أيضا، اما في عام (2007) فقد سجلت الايرادات النفطية (50747131) مليون دينار، وحققت زيادة كبيره مقارنة بالعام الذي سبقه وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (4.33%) ، اما معدل التضخم فقد بلغ (19.3 %) وكانت العلاقة بينهما عكسية ، فكلما ترتفع الايرادات ينخفض التضخم والعكس صحيح .

اما في عام (2008) فقد بلغت الايرادات النفطية (70124066) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (55.93%)، وبمعدل تضخم بلغ (11.7%) وكانت العلاقة عكسية بين الايرادات النفطية ومعدل التضخم ، اي كلما ترتفع الايرادات ينخفض معدل التضخم ،وفي عام (2009) بلغت الايرادات النفطية (43309200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بـ (38.23-%) في حين بلغ معدل التضخم (7.1%) وكانت العلاقة طرديه بينهما، اما في عام (2010 ) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (57124942) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (31.90%) في حين بلغ معدل التضخم (3.1%)، وكانت بين الايرادات النفطية ومعدل التضخم علاقه عكسية ،اما في عام (2011) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو(98090214) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (71.71%) ، في حين بلغ معدل التضخم (6.5%)، وكانت بين الايرادات النفطية ومعدل التضخم العلاقة طرديه، اما في عام (2012) فقد بلغت الايرادات النفطية (109800000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.93%) ، في حين بلغ معدل

التضخم ما يقارب (5.6%)، وكانت العلاقة بين الايرادات النفطية ومعدل التضخم العلاقة عكسية ،وفي عام (2013) بلغت الايرادات النفطية (89800000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (18.21-%)، في حين بلغ معدل التضخم نحو (2.4%)، اما في عام (2014) فقد بلغت الايرادات النفطية (97072410) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (8.09%) ، في حين بلغ معدل التضخم (1.6%)، اما في عام (2015 )فقد بلغت الايرادات النفطية (51312600) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (47.13-%) في حين بلغ معدل التضخم نحو ( 1.7%)، اما في عام (2016) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (44267060) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (13.70-%) في حين بلغ معدل التضخم (1.5%)،ولاكنها في عام (2017) فقد بلغت الايرادات النفطية (6507200) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (46.99%) في حين بلغ معدل التضخم (0.6%)، اما في عام (2018) فقد بلغت الايرادات النفطية (95619820) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (46.94%) ، في حين بلغ معدل التضخم ( 0.2%)، ونلاحظ انخفضت في عام (2019) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ (93741110) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي للإيرادات النفطية بلغ (1.96- %)، في حين بلغ معدل التضخم نحو (0.1-%)،اما في عام (2020) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ نحو(74760755) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (20.24-%) في حين بلغ معدل التضخم نحو (0.5%) ، وكما يظهر كل ذلك في الجدول ( 8 )

الجدول (8)

العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية ومعدل التضخم للمدة(2004-2020)

(مليون دينار)

| السنوات | الإيرادات النفطية | النمو السنوي للإيرادات النفطية % | معدل التضخم% |
|---|---|---|---|
| 2004 | 21434206 | - | 39 |
| 2005 | 28336608 | 32.20 | 30.8 |
| 2006 | 48641120 | 71.65 | 31.7 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 19.3 | 4.33 | 50747131 | 2007 |
| 11.7 | 55.93 | 70124066 | 2008 |
| 7.1 | -38.23 | 43309200 | 2009 |
| 3.1 | 31.90 | 57124942 | 2010 |
| 6.5 | 71.71 | 98090214 | 2011 |
| 5.6 | 11. 93 | 109800000 | 2012 |
| 2.4 | -18.21 | 89800000 | 2013 |
| 1.6 | 8.09 | 97072410 | 2014 |
| 1.7 | -47.13 | 51312600 | 2015 |
| 1.5 | -13.70 | 44267060 | 2016 |
| 0.6 | 46.99 | 65072000 | 2017 |
| 0.2 | 46.94 | 95619820 | 2018 |
| -0.1 | -1.96 | 93741110 | 2019 |
| 0.5 | -20.24 | 74760755 | 2020 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متنوعه، وزارة المالية ،الموازنة العامة.**

**الشكل (8) يوضح العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية ومعدل التضخم للمدة (2004-2020)**

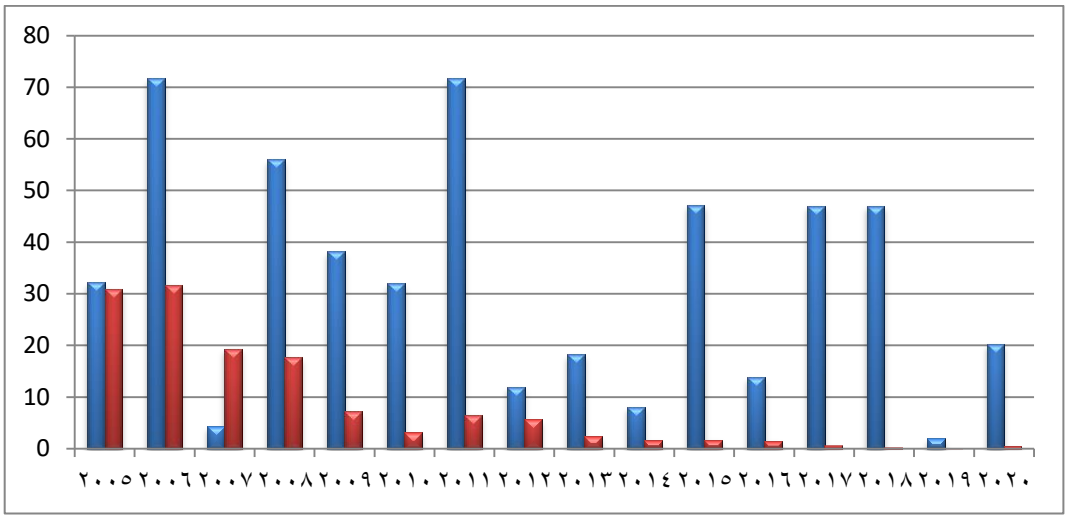


المصدر: من عمل الباحثة استنادا لبيانات الجدول (8)

**ثالثا: العلاقة بين الايرادات النفطية والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) :**

يمكن القول ان العلاقة بين الايرادات النفطية والبطالة هي علاقة عكسية، فإن ارتفاع الإيرادات النفطية سيؤدي الى الاثار الايجابية في الدول المصدرة للنفط ، مما يسمح لها بالمزيد من الانفاق العام ،الامر الذي يعمل بدورة على تخفيض معدلات البطالة ،فمع انتهاء حرب الخليج الثانية بدأت المشاكل البنيوية في الاقتصاد العراقي بالظهور ، وفي مقدمتها (الديون والبطالة والتضخم وتدهور مؤشرات التنمية البشرية )، ومن الطبيعي انْ ترتبط هذه المتغيرات ببعضها البعض كونها تؤدي الى زيادة دخول الافراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وهذا سبب كاف لغرض التقليل من معدل البطالة ، والعكس صحيح بخاصه في الاقتصاد العراقي ،لان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط في دخله القومي اعتمادا كبيرا جدا، و يجب أن تكون هذه العلاقة الإرشادية واضحة لأنْ العراق يحتاج إلى الكثير من البناء والتنمية في جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والبناء والتشييد ... إلخ) ، وعند دراسة العلاقة بين الايرادات النفطية ومعدلات البطالة في العراق سيتضح لنا الآتي:

سجلت الايرادات النفطية في عام (2004) ما يقارب (21434206) مليون دينار، اما معدل البطالة فقد بلغ نحو(26.8%)، وفي عام (2005) سجلت الايرادات النفطية (28336608) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (32.20%) فكانت هناك زيادة واضحه مقارنا في العام السابق ، اما معدل البطالة فقد بلغ (18.0%) ،فنلاحظ أن معدل البطالة قد أنخفض في عام (2005) ولم يكن ذلك نتيجة لتحسن سوق العمل وإنما يعود إلى آلية جمع البيانات الخاصة بالبطالة وبعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يخص البطالة ،وفي عام (2006) سجلت الايرادات النفطية (48641120) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (71.65%)، في حين سجل معدل البطالة (17.5%) وهذا يعني وجود علاقه عكسيه بينهما، بسبب السياسة التجارية الغير سليمه التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة بسبب الاستيراد غير المنظم، وهذا ادى الى توقف العديد من المشروعات الصغيرة وتوقف الصناعات المحلية والحرفية وكذلك الصفة الريعية التي يمثلها النفط وهو لا يستوعب سوى (2%) من القوى العاملة، في حين سجلت الايرادات النفطة عام (2007) فقد سجلت الايرادات النفطية نحو(50747131) مليون دينار، وحققت زيادة كبيره مقارنه بالعام الذي سبقه وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(4.33%) اما معدل البطالة فقد بلغ نحو (11.7%)، وتبين ان هناك علاقه عكسيه بينهما بسبب ضعف القطاعات الاخرى الغير نفطيه التي تعد اساس في جذب القوة العاملة ،اما في عام (2008) فقد بلغت

الايرادات النفطية (70124066) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (55.93%)، في حين بلغ معدل البطالة (15.5%)، وكانت العلاقة طرديه بينهما ،وفي عام (2009 ) بلغت الايرادات النفطية (43309200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب هو (38.23-%) ، في حين بلغ معدل البطالة (14%)،وكانت العلاقة عكسية بين الايرادات النفطية ومعدل البطالة ،اما في عام (2010) فقد بلغت الايرادات النفطية (57124942) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (31.90%) في حين بلغ معدل البطالة (12%)، وكانت بين الايرادات النفطية ومعدل البطالة العلاقة عكسية ،اما في عام (2011) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (98090214) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (71.71%) في حين بلغ معدل البطالة (11%) وكانت العلاقة عكسية بينهما ،أي أنه عندما زادت الإيرادات النفطية انخفضت معدلات البطالة ،اما في عام (2012) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (109800000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (11.93%) ، في حين بلغ معدل البطالة نحو( 12%)اي استمر معدل البطالة بالانخفاض شيئا ما ،وفي عام 2013 فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (89800000) مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (18.21-%) ، في حين بلغ معدل البطالة نحو (12.1%) بسبب اتخاذ الحكومة سياسات توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي والاستثماري اما في عام (2014) فقد بلغت الايرادات النفطية (97072410) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (8.09%) ، في حين بلغ معدل البطالة (17.7%) ، وهذا يعني أرتفاع معدل البطالة بسبب فرض السياسة المالية الانكماشية وايقاف التعينات في عام (2014) ، اما في عام (2015) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (51312600) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (47.13-%) ،بينما ارتفع معدل البطالة ليبلغ (18.6%) وهذا يعني وجود علاقه عكسيه بينهما أي أنه عندما تنخفض الإيرادات النفطية زادت معدلات البطالة، اما في عام (2016) فقد بلغت الايرادات النفطية (44267060) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب أيضا ليبلغ (-13.70%) ، وبلغ معدل البطالة (20%) وهذا يعني استمرار العلاقة العكسية بينهما إذ انخفضت الإيرادات وأزداد معدل البطالة ، اما في عام (2017) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (6507200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (46.99%) في حين بلغ معدل البطالة نحو(18% ) ،لا نها في عام (2018 ) فقد بلغت الايرادات النفطية (95619820) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي هو (46.94%) ، في حين بلغ معدل البطالة نحو ( 18%) ، اما في عام (2019 ) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ (93741110) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي

بلغ نحو (1.96- %) في حين بلغ معدل البطالة نحو (21%) ، اما في عام (2020) فقد استمرت الإيرادات النفطية بالانخفاض لتبلغ نحو (74760755) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (20.24-%) ، في حين بلغ معدل البطالة (30 %)،وكانت العلاقة بينهما عكسيه أي أنه عندما انخفضت الإيرادات النفطية في هذا العام قابلها ارتفاع كبير في معدل البطالة، وكما يظهر ذلك في الجدول ( 9 )

الجدول (9)

**العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية ومعدل البطالة للمدة(2004-2020)**

(مليون دينار)

| السنوات | الإيرادات النفطية | النمو السنوي للإيرادات النفطية | معدلات البطالة % |
|---|---|---|---|
| 2004 | 21434206 | - | 26.8 |
| 2005 | 28336608 | 32.20 | 18.0 |
| 2006 | 48641120 | 71.65 | 17.5 |
| 2007 | 50747131 | 4.33 | 11.7 |
| 2008 | 79131752 | 55.93 | 15.5 |
| 2009 | 51719059 | -34.64 | 14 |
| 2010 | 66819670 | 29.20 | 12 |
| 2011 | 98090214 | 46.80 | 11 |
| 2012 | 11697076 | 18.87 | 12 |
| 2013 | 110677542 | -5.08 | 12.1 |
| 2014 | 97072410 | -12.29 | 17.7 |
| 2015 | 51312621 | -47.14 | 18.6 |
| 2016 | 44267063 | -13.73 | 20 |
| 2017 | 65071929 | 47.00 | 18 |
| 2018 | 79535393 | 22.24 | 18 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 21 | 11.02 | 99216318 | 2019 |
| 30 | 13.64 | 81950735 | 2020 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، وتقارير سنوية**

الشكل رقم (9)

يوضح العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية ومعدل البطالة للمدة(2004-2020)

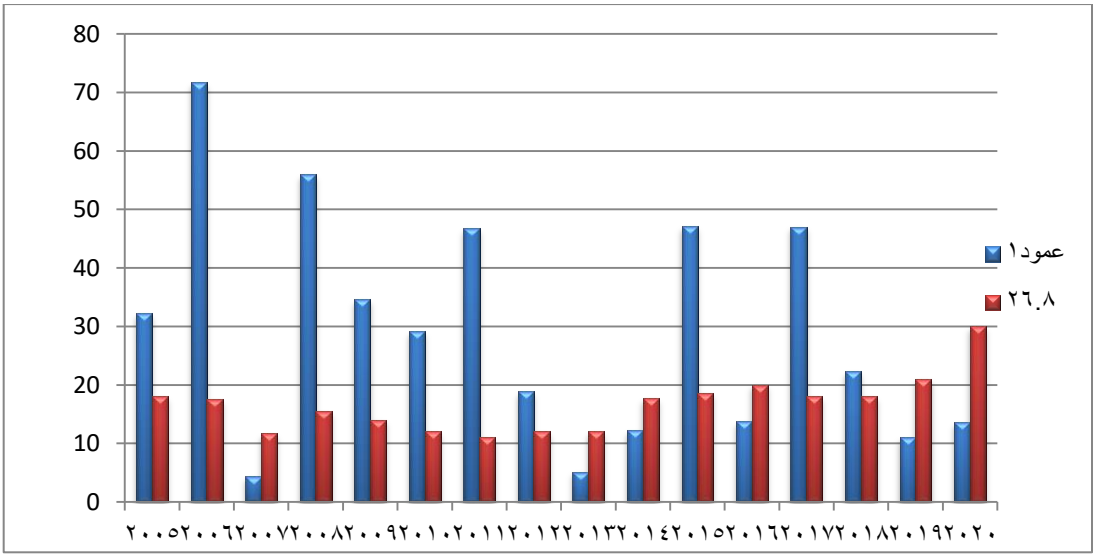


**المصدر: من عمل الباحثة استنادا لبيانات الجدول (9)**

**رابعا: العلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) :**

يمثل الناتج المحلي الإجمالي كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال مدة زمنيه محدده ( سنه عادة)، وهو يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلد، ويكون ذات أهمية كبيرة في الدارسات الاقتصادية لأنهُ يقيس الأداء الاقتصادي للبلد، فهو يمثل منتجات البلد من السلع والخدمات ويساعد واضعي السياسات الاقتصادية على التنبؤ بالتقلبات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، وعند دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي للمده (2004–2020) نجد أنه في عام (2004) قد بلغ مجموع الايرادات النفطية نحو (21434206) مليون دينار، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه (53235358) مليون دينار،

وبمعدل نمو قدرہ (79.94%) ،وان الزيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لسنه (2004) جاءت بسبب ارتفاع اسعار النفط وكانت العلاقة طرديه بينهما، اما في عام (2005 ) فقد بلغ مجموع الايرادات النفطية (28336608) مليون دينار وبمعدل نمو قدره هو (32.20%)، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (73533598) مليون دينار وبمعدل نمو هو (38.13%) ،وهذا يعني وجود علاقه طردية او ايجابية بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي لهذا العام أيضا، وسجلت الايرادات النفطية في عام (2006) ارتفاعا ملحوظا ،إذ بلغت نحو (48641120) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (71.65%) ويعد ذلك تطورا ايجابيا في قيمة الايرادات النفطية، في حين سجل الناتج المحلي الاجمالي (95587954) وبمعدل نمو يقدر بحوالي (29.99%)، اما عام (2007) فقد تبين ان الايرادات النفطية قد أستمرت في الارتفاع حتى وصلت الى(50747131) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (4.33%)، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (111455813) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.60%) ، وكانت العلاقة طرديه بينهما إذ أرتفع كلاهما لهذا العام، اما في عام 2008 فقد بلغت الايرادات النفطية (70124066) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (55.93%) ،في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (40.89%) وكانت العلاقة بينهما طرديه أيضا ، أما في عام (2009 ) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (43309200) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (38.23-%) في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (130642187) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب أيضا بلغ نحو (16.80-%) ، مما انعكس سلبا على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي نظرا لكون هذا القطاع قد تأثر اكثر من غيره بالأزمة المالية العالمية، آما في عام (2010) بلغت الايرادات النفطية نحو (57124942) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ(31.90%)، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (162064565) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (24.05%) ، وكانت العلاقة طرديه بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي اي كلما ترتفع الايرادات يرتفع الناتج المحلي الاجمالي، اما في عام (2011) فقد بلغت الايرادات النفطية (98090214) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (71.71%) ، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (217327107) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.10 %) وكانت العلاقة طرديه بينهما، وقد ارتفعت الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية الى جانب ارتفاع حجم الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص مما انعكس على الايرادات النفطية والتي ساهمت بدورها في تطور النمو الاقتصادي،

اما في عام (2012) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو (109800000) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (11.93%) ، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (254225490) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.98%) وكانت العلاقة طرديه بينهما، وهذا يعني أنه كلما ترتفع الايرادات يرتفع الناتج المحلي الاجمالي ،فازدادت الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية وخاصة النفط الى جانب ارتفاع حجم الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص مما انعكس على الايرادات النفطية والتي ساهمت بدورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام (2013) بلغت الايرادات النفطية (89800000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (18.21-%)، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (273587529) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.62%) اي تبين ان الايرادات النفطية .

في عام 2013 كانت منخفضه مقارنه في العام السابق، أما الناتج المحلي الاجمالي فكان مرتفعا اي أن العلاقة كانت عكسية، اما في عام (2014) فقد بلغت الايرادات النفطية (97072410) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (8.09%)، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (266320384)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (2.52-%) و تبين ان الايرادات النفطية في عام (2014) مرتفعة مقارنة بالعام الذي سبقه، أما الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفض عما كان عليه في العام الذي سبقه أيضا ، وهذا يعني أن العلاقة كانت عكسيه بينهما، وكان ذلك بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية وكذلك سيطرة الجماعات الارهابية (داعش) على ثلاث محافظات عراقية، اما في عام (2015) فقد بلغت الايرادات النفطية (51312600) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (47.13-%) ،في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (194680971)مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (26.93-%) وكانت العلاقة بينهما عكسية أيضا، فقد حصل انخفاض في الايرادات النفطية والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في عام (2015).

اما في عام (2016) فقد بلغت الايرادات النفطية الى (44267060) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (13.70-%) ، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (196924141)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.15%)، وتبين ان الايرادات النفطية و الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضا معا وكانت العلاقة بينهما طرديه ،اما في عام (2017) فقد بلغت الايرادات النفطية نحو(65071929) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو

(46.99%) ، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (225722375) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.62%) ،اما في عام (2018) فقد بلغت الايرادات النفطية ( 79535393 ) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (46.94%) في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (251064479) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.23%) وكانت العلاقه طرديه بينهما بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا، اما في عام (2019) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ نحو (99216318) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.96-%) في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (266190571)مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (6.02%) وكانت العلاقة طردية بينهما ، بسبب تراجع اسعار النفط بالانخفاض مما أنعكس ذلك على الوضع الاقتصادي ، اما في عام (2020) فقد انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ نحو (74760755) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (20.24-%) في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (251422461) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (5.55-%)،وحصل ذلك بسبب الانخفاض الذي حدث في اسعار النفط في سوق النفط العالمية مما أدى ألى تراجع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلد ، الى جانب تراجع الوضع الصحي على أثر جائحة كارونا مما اثر في الواقع الاقتصادي للبلد، وكما يبين لنا الجدول(10)الاتي

**الجدول (10)**

**العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2004-2020)**

(مليون دينار)

| السنوات | الإيرادات النفطية | النمو السنوي للإيرادات النفطية% | الناتج المحلي الاجمالي | معدل التغير السنوي% |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 21434206 | - | 53235358 | 79.94 |
| 2005 | 28336608 | 32.20 | 73533598 | 38.13 |
| 2006 | 48641120 | 71.65 | 95587954 | 29.99 |
| 2007 | 50747131 | 4.33 | 111455813 | 16.60 |
| 2008 | 70124066 | 55.93 | 157026061 | 40.89 |
| 2009 | 43309200 | -38.23 | 130642187 | - 16.80 |
| 2010 | 57124942 | 31.90 | 162064565 | 24.05 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 34.10 | 217327107 | 71.71 | 98090214 | 2011 |
| 16.98 | 254225490 | 11.93 | 109800000 | 2012 |
| 7.62 | 273587529 | -18.21 | 89800000 | 2013 |
| - 2.62 | 266420384 | 8.09 | 97072410 | 2014 |
| - 26.93 | 194680971 | -47.13 | 51312600 | 2015 |
| 1.15 | 196924141 | -13.70 | 44267063 | 2016 |
| 14.62 | 225722375 | 46.99 | 65071929 | 2017 |
| 11.23 | 251064479 | 46.94 | 79535393 | 2018 |
| 6.02 | 266190571 | -1.96 | 99216318 | 2019 |
| 5.55- | 251422461 | -20.24 | 74760755 | 2020 |

المصدر: البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متنوعه، وزارة المالية ،الموازنة العامة.

شكل رقم (10)

العلاقة بين معدلات نمو الايرادات النفطية و معدل الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2004-2020)

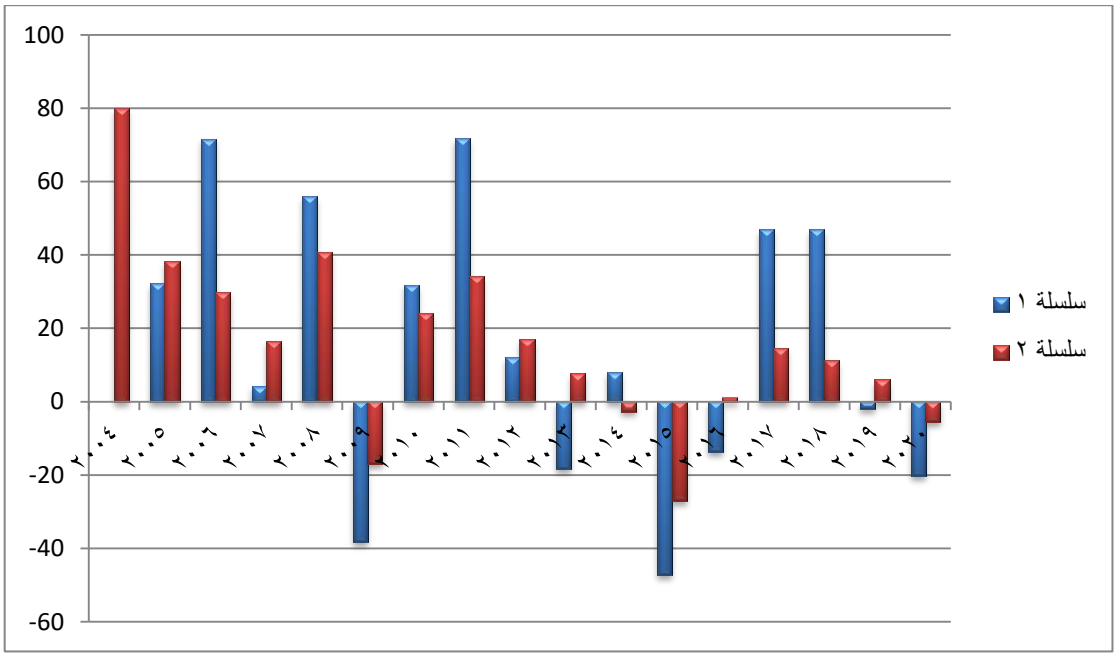


**المصدر: من عمل الباحثة استنادا لبيانات الجدول (10)**

# الفصل الثالث

## قياس وتحليل اثر تقلبات الايرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ( 2004 -2020 )

**المبحث الاول : توصيف وصياغه الانموذج القياسي**

**المبحث الثاني : الاطار النظري للنموذج القياسي**

**المبحث الثالث : قياس وتحليل اثر تقلبات الايرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020 )**

# المبحث الاول

# وصف وصياغة النموذج القياسي

# (Description and making econometric models )

## توصيف وصياغه الانموذج القياسي(variables of econometric model):

يعد نموذج القياسي عباره عن نموذج اقتصادي يعطي صورة رمزية لطبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة قيد الدراسة ، بطريقة يمكن القول إنها اكثر الدقة وذلك باستخدام العوامل التي تؤثر على سلوك الظاهرة ككل أو في جزء[1].

من خلال توصيف النموذج القياسي المُعد لبيان سلوك وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات كخطوه أولى تتبعها الصياغة الرياضية لبناء المعيار ، إذ سيتم التطرق من خلالها إلى كيفية بناء النماذج المعيارية لقياس اثر متغيرات البحث (الإيرادات النفطية ،متغيرات الاقتصاد الكلي) للمدة (2004- 2020 ) واختبار متغيرات البحث المستقلة ومدى او حجم التأثيرات التي تتركها على المتغيرات التابعة والتي سيتم تناولها وفق للآتي:

## اولا: متغيرات النموذج القياسي :

ان قياس اثر التقلبات الايرادات النفطية يحتم علينا جعل هذا المتغير متغيرا مستقلا ،اما بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي (الأنفاق الكلي ، التضخم ،البطالة ، الناتج المحلي الاجمالي) ستكون متغيرات تابعه .الجدول (11) الاتي يوضح لنا متغيرات النموذج ورموزها وانواعها .

**الجدول (11)**

**متغيرات النموذج القياسي والرموز الخاصة به**

| المتغير باللغة العربية | المتغير باللغة الانكليزية | رمزة | نوعه |
|---|---|---|---|
| **الايرادات النفطية** | Oil Revenue | OLR | المستقل |
| **الانفاق الكلي** | Public expenditure | PEX | تابع |
| **التضخم** | Inflation | INF | تابع |

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،ورمضان محمد احمد مقلد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،قسم الاقتصاد كلية التجارة ،جامعه الاسكندرية ،2005،ص651.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **البطالة** | Unemployment | UNE | تابع |
| **الناتج المحلي الاجمالي** | Gross Domestic Product | GDP | تابع |

**المصدر: الجدول من اعداد الباحثة.**

ومن خلال ادبيات القياس الاقتصادي (Econometrics) فان افضل نموذج يمكن تطبيقه في حالة وجود اكثر من متغير تابع واحد هو نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) ،اذ ان هذا النموذج يجعل من كل المتغيرات متغيرات داخلية (Endogexons )[1]
ومن الممكن صياغه معادلة النموذج كالاتي:

$$\begin{bmatrix} OLRt \\ PEXt \\ INFt \\ UNEt \\ GDBt \end{bmatrix} \text{Bo} + B1 \begin{bmatrix} OLRt-1 \\ PEXt-1 \\ INFt-1 \\ UNEt-1 \\ GDBt-1 \end{bmatrix} + \ldots\ldots + \text{B} \begin{bmatrix} OLRt-k \\ PEXt-k \\ INFt-k \\ UNEt-k \\ GDBt-k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u1,+ \\ u2,+ \\ u3,+ \\ u4,+ \\ u5,+ \end{bmatrix}$$

اذ ان :-

OLR: الايرادات النفطية .

PEX: الانفاق الحكومي.

INF:التضخم.

NUE: البطالة .

GDp: الناتج المحلي الاجمالي .

Bo: متغير ثابت .

B1: الميل الحدي .

Ui:متغير عشوائي .

**ثانيا: العلاقة بين متغيرات النموذج وفق منطق النظرية الاقتصادية :**

تتمثل إحدى المهام الرئيسية للاقتصاد القياسي بتطوير طرق فاعلية تهدف إلى التقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ،يمكن إعادة صياغة المعرفة المتراكمة حول الظواهر الاقتصادية أو القوانين الاقتصادية كميًا عن طريق وصف العلاقة الرياضية بين متغيرين أو بين عدد من المتغيرات. تضمنت هذه المتغيرات الاقتصادية الاتي:

[1] - Klaus Neusser, time series Econometrics,springer Texts in Business and Economics,2016,page198.

**1- الانفاق الكلي (total spending):**

إن العلاقة بين الايرادات النفطية و الانفاق الكلي هي علاقة طردية، فكلما ازدادت الايرادات النفطية ادى ذلك إلى زيادة في مستوى الانفاق الكلي .

2- **التضخم (inflation):**

تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة غير مباشرة بين الايرادات النفطية والتضخم ،وهي علاقة طردية، فكلما تزداد الايرادات النفطية يودي ذلك الى زيادة الانفاق الكلي اي زيادة عرض النقدي ، الامر الذي يؤدي الى الارتفاع في معدلات التضخم، اذا لم يتزامن ذلك مع مرونة الجهات الانتاجية .

3- **البطالة (The unemployment ):**

ان النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة عكسية غير مباشرة بين الايرادات النفطية و معدلات البطالة، اذ ان زيادة الايرادات النفطية تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي الذي من المفترض ان يختص جزء منة للاستثمارات الجديدة مما يؤدي بدوره الى انخفاض معدلات البطالة.

4- **الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product):**

تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة طرديه مباشرة وغير مباشرة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ، لأن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي انخفاض أسعار النفط الخام إلى انخفاض عائدات النفط ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

**ثالثا: مصادر البيانات**

اعتمد البحث على بيانات السلاسل الزمنية تتكون من (17) مشاهدة للمدة (2004-2020) ، وتم جمع البيانات بناءً على منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وقاعدة بيانات البنك الدولي النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي ،وايضا اعتمادا على الاحصاءات السنوية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء قسم الحسابات القومية في وزارة التخطيط العراقية.

## المبحث الثاني
## الإطار النظري للنموذج القياسي:

**اولا - استقراريه السلاسل الزمنية (Stability of time series):**

اختبار ثبات السلاسل الزمنية هو وسيلة يتم من خلالها تشخيص التوحيد القياسي في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية ، وكذلك معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للبحث من حيث درجة تكاملها.

في ضوء ما بينته العديد من الدراسات أن طريقة الفحص النظري قد لا تؤدي إلى نتائج معينة تتعلق بطبيعة ثبات سلسلتها الزمنية ، خاصة في ظل وجود العديد من الاختبارات المعيارية التي تم تطويرها لهذا الغرض[1].

ومن خلال ذلك يتضح أن معظم السلاسل الزمنية التي يتم استخدامها تتميز بحالة من عدم الاستقرار نتيجة احتوائها على ما يسمى بوحدة الجذر(Root Unit )، وهذا ما تنص عليه فرضية العدم وهذا ينطبق في معظم الاوقات على السلاسل الزمنية التي يتم التحقق من ثباتها قبل تقديرها ، لأنها اختبار مهم ، وإذا كانت نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية غير مستقرة ، فهذا يؤدي إلى نتائج انحدار خاطئة زائفه (Regression Spurious)[2] .

وفي معظم الحالات عندما تظهر النتائج وتكون في حالة عدم استقرار للسلسلة الزمنية ، يكون السبب في ذلك إما اعتماد الباحث على الملاحظات غير الواقعية في المقام الأول ، أو قد تكون من النوع (TS) أو (DS) ، ويمكن توضيحها على النحو الاتي [3].

**1- السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع (TS )(Trend Stationary):**

في هذا النوع من السلاسل ، يكون تأثير أي تغيير في اللحظة أو الوقت (t) تأثيرًا عابرًا ، ويمكن معالجة عدم الاستقرار هذا في السلسلة الزمنية باستخدام طريقة أخرى ، وهي طريقة المربعات الصغرى (OLS)[4].

---

[1]- Chris Chatfield ,The Analysis Of Time Series An Introduction,5the. M London,1995,p11.

[2] - Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Varaibles on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Hamanistic sciences, 2016, p18.

[3]- خالد زهدي خواجة ، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ب.ط1، 2012.ص65.

[4] - عثمان نقار، منذر العواد، منهجية Box-Jenkins 21 في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الاول من التعليمي لأساسي في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد27،العدد3، 2011،ص129.

**2- السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع Difference Stationary (DS)**

هذه السلاسل هي الأكثر انتشارًا من النوع الأول (TS) ،وإذا بدت نتائجه غير مستقرة ، فيتم استخدام الفروق (Difference) الغرض تحقيق استقرار السلاسل الزمنية، ويمتاز هذا النوع من الاستقرارية انه في حال حدوث أي صدمة في لحظة زمنية معينة سوف تؤثر وبشكل انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية [1]. ومن أجل تكوين سلسلة زمنية مستقرة ، يجب استيفاء الشروط التالية لاتيه [2].

**1-** أن يكون الوسط الحسابي (mean) للسلسلة ثابتاً عبر الزمن (time)

$$E(Y_t) = \mu$$

إذ أن:

**μ :** الوسط الحسابي.

**2-** أن يكون التباين (Variance) ثابتاً عبر الزمن:

إذ إن **:**

$$E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

$\sigma^2$ **:** التباين

**3-** يعتمد الارتباط بين أي قيمتين في السلسلة فقط على الفترة الزمنية بين (t-s) وليس على القيمة الفعلية للوقت المحسوبة من التغاير ، أي الفرق بين الفترتين الزمنيتين.

$$E\{(Y_t - \mu)(y_s - \mu)\} / \sigma^2 = p_{t-s}$$

وبناءً على ذلك يمكن القول أن السلسلة الزمنية تكون مستقرة اذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين عبر الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة)[3] .

اما اذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من عدم الاستقرار فهذا يعني انها تحتوي على ما يسمى بجذر الوحدة (Root unite) الذي يجعل المشاهدات غير مستقرة، ويمكن توضيح فكرته من خلال المعادلة الآتية:

$$Y_t = Py_{t-1} + U_t$$

إذ أن :

**(yt)** : التغير في الزمن(t).

---

[1]- حفيظ إلياس وعلي حمزة، دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: (حالة الجزائر)، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5 ، 2014 ، ص10-11.

[2]- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2012 ، ص( 200- 201)

[3]- حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، ط1 ،2017 ،ص396 .

**(Ut)**: حد الخطأ العشوائي* ويتصف بوسط حسابي مساوي للصفر **(μ=0)** والتباين يكون ثابتاً ومساوياً للواحد **($\sigma^2$ =1)** و **($V_t$=0)** cov.

عندما (P = 1) ، فهذا يعني أن السلسلة الزمنية تسير في اتجاه عشوائي ، وأن تباينها كبيرا ، ولكن بطريقة مستقرة ، مما يجعل تباين السلاسل الزمنية مرنًا بلا حدود.

عندما (P> 1) ، هذا يعني أن السلسلة الزمنية متفجرة وغير مستقرة.

وعندما يكون (P = 0) ، فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية ليس لها تغييرات دائمة ومستقرة ، ويمكن بعد ذلك استخدامها في التقدير [1].

من أجل معالجة الملاحظات التي تعاني من جذر الوحدة يتم استخدام أهم الاختبارات وهي (Dickey_ Fuller Simple Test) و (Augmented (Dickey-Fuller و اختبار (Extended Dickey-Fuller) سيتم استخدام الغرض من معالجة الملاحظات أن المعاناة من مشكلة جذر الوحدة.

هكذا يمكن تفسير الفرضية الصفرية (H0) والفرضية البديلة (H1) [2].

السلسلة تعاني من مشكلة غير ثابتة ويوجد جذر للوحدة H0: l P l = 1

لا تعاني السلسلة من مشكلة غير ثابتة ولا توجد وحدة جذر H1: l P <1

اذ يعتمد هذا الاختبار على صيغه النموذج وحجم العينة ومستوى المعنوية وهناك ثلاث صيغ للنموذج وهي :

أ- **الصيغة الأولى:**

$\Delta Y_t = a+\lambda Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j}+e_t$..... (1)

أي بوجود الحد الثابت

$H_0$: λ=0 or p=1,a= 0

$H_1$:λ<0 or p<1,a≠ 0

ب- **الصيغة الثانية:**

$\Delta Y_t = a+ Bt+ \lambda Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j}+ e_t$..... (2)

أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض المراد اختبارها هي:

$H_0$: λ=0 or p=1,a=0, B=0

---

[1]- احمد سلطان محمد، اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 19،العدد70 ، 2013، ص385.

[2]- إلياس، حفيظ وحمزة، علي، دراسة تحليلية وتقييمية الاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2014.ص11 .

$H_1$:λ<0 or p<1, a≠0, B≠0

إذ إنَّ (Y) يمثل السلسلة المراد اختبارها، و(Δ) يمثل الفروق الأولى للسلسلة، و($e_t$) يمثل حد الخطأ العشوائي.

**ت- الصيغة الثالثة:**

$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j} + e_t$ ..... (3)

أي بدون الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض هي:

$H_0$: λ=0 or p=1

$H_1$:λ<0 or p<1

يتم تضمين عدد من الاختلافات مع الفجوة الزمنية (k) لكي تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي بناءً على اختبار (DW*) ، ثم نقوم باختبار النتائج باستخدام اختبار ديكي- فولر المعزز.

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) ، سنختبر الفرضية الصفرية والفرضية البديلة ، إذا كانت القيمة المحسوبة (الإحصائية) لـ (t) أكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) ، فهي ذات دلالة إحصائية. لذلك ، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، أي أن السلسلة خالية من جذر الوحدة ، والسلسلة ثابتة ، ولكن إذا كانت القيمة المحسوبة (t) أقل من قيمتها الحرجة ، فإننا نرفض البديل فرضية وقبول الفرضية الصفرية السلسلة ليست ثابتة وسيتم أخذ الفروق الأولى وفقًا للاختلافات في الترتيب الأعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة[1] ،وترجع أهمية دراسة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية إلى عدة أسباب أهمها :

1- يختلف استقرار السلسلة الزمنية إحصائياً عن استقرارها الاقتصادي.

2- تؤثر الصفة غير المستقرة للسلسلة الزمنية على نتائج الاختبار المعياري ، لأنها تزيد من احتمال وجود ارتباط خاطئ ، كما أن تباين القيم المقدرة لمعاملات الانحدار ضئيل قدر الإمكان.

من حيث التكامل يختلف حيث يمكن استقراره من خلال ثلاثة مستويات وهي كالتالي:

أ- عندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة عند مستواها ويمثلها الرمز I (0)1.

ب- عندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة عند أول فرق ويمثلها الرمز I (1).

ج- عندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني والمتمثل في الرمز I (2).يمكن معرفة درجة التكامل من خلال اختبار( Dickey-Fuller Expanded Difference ) وتكون معادلته كما يأتي:

$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$

[1]- حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، ط1، 2017.ص407.

واما معادلة الفرق الثاني فتكون كما يأتي :-

$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

فإذا كان الفرق الأول مستقراً والدالة غير مستقرة في المستويات يقال إنَّها متكاملة من الدرجة(1)I، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة الأولى[1].

**ثانيا - التكامل المشترك (Co-integration):**

ظهرت تقنية التكامل المشترك في منتصف الثمانينيات من قبل جرانجر (1983) وإنجل (1987) وكان تطويرها يعتمد بشكل أساسي على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية ، والتي كانت نتيجة لعملية اندماج تقنية جينكيز والتقارب الحركي (الديناميكي)، نماذج تصحيح الخطأ، تعتمد هذه التقنية على سلاسل زمنية غير مستقرة ، بينما الهياكل الخطية الموجودة بينها مستقرة ويرتبط وجود التكامل المشترك باختبارات جذر الوحدة للتحقق من ثبات السلسلة ، وتضمن هذه الاختبارات أيضًا وجود التكامل المشترك ، أي التقارب بين عمليات السلاسل الزمنية وهي اهم خصائص التكامل المشترك[2].هناك العديد من الاختبارات والطرق القياسية لاكتشاف وجود جزء لا يتجزأ، وأهم خصائص التكامل المشترك[3].

**1- وان تكون سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة d**

**$X_t \rightarrow 1(d)$**، إذا تم حساب الفروقات (d) مرة من أجل جعل السلسلة الزمنية مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية $X_{1t}$ مستقرة وسلسلة أخرى $X_{2t}$ متكاملة من الدرجة 1 :

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

وتعد السلسلة $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

---

(1) - الجنابي، نبيل مهدي وحسين، كريم سالم، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، المجلد 4، 2011.ص11.

(2) - عبد اللطيف حسن شومان، وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، 2013،ص ص 182 – 183.

(3) - حيدر حسين آل طعمة، أثر تقلبات أسعار الصرف على سلوك أسواق الأسهم في الاقتصاد التركي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 73، 2013،ص 272.

إذا كانت لدينا سلسلتان $\mathbf{X_{1t}}$ و $\mathbf{X_{2t}}$ متكاملتان من الدرجة (d) فما هي إذن درجة تكامل( $X_{1t}+X_{2t}$) ؟ وما هي درجة تكامل ($aX_{1t} + Bx_{2t}$)؟ فالنتيجة تتوقف على معرفة اشارات المعاملين **(a و B)** وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة.

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين **($Y_t$ و $X_t$)** The two series are" "cointegrated"إذ تضمنتا اتجاهاً عاماً عشوائياً بنفس درجة التكامل (d) وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن : $X_t \rightarrow I(d)$

$Y_t \rightarrow I(d)$

بحيث $a_tX_t + a_2Y_t \rightarrow I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$ نرمز ب: $X_t, Y_t \rightarrow C1(d, b)$

حيث $[a_1 \quad a_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

في الحالة العامة، إذا كان لدينا (k) متغير، فأن :

$\mathbf{X_{1t} \rightarrow I(d)}$

$\mathbf{X_{2t} \rightarrow I(d)}$

$\mathbf{X_{Kt} \rightarrow I(d)}$

نضع : $X_t = [\ X_{1t} \quad X_2t \ \ldots\ldots \ X_{Kt}\ ]$

إذا وجد شعاع تكامل مشترك $a=[\ a_1\ a_2 \ldots\ldots\ a_k\ ]$ ذو بعد (k,1) بحيث $aX_t \rightarrow I(d-d)$ فإن المتغيرات التي عددها (k ) تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو ( a )نضع : $X_t \rightarrow CI(d, b)$ مع $b > 0$

**1- اختبار انجل جرانجر1987( Engle and Granger):**

يعد اختبار Angel and Cranger من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود طبيعة العلاقة السببية قصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ،اذا ترجع هذا الفكرة الى (Granger1969) ويتطلب هذا الاختبار أن تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين فقط ، وبافتراض ان هنالك متغيرين هما (XY) واستناداً لمفهوم كرانجر أذا كان (X) قد حدث قبل (لا)

فان (X) يؤثر في (Y) ومن غير الممكن ان (Y) يؤثر في (X)، بمفهوم آخر ان احداث الماضي من الممكن ان يكون لها تأثير في احداث اليوم ولكن من غير الممكن ان احداث المستقبل تؤثر في احداث اليوم وهذا يتطلب أيضًا علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة لإجراء هذا الاختبار بما يلي[1]:

اولاً :

**أ-** أي بوجود الحد الثابت

$$Y_1= a+ bx_t +u_t$$

**ب-** أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام

$$Y_t= a+ a_1T+b_2x_t+u_t$$

ثانياً: نحصل على البواقي وفق صيغ الآتية:

$$U_1\text{-}y\text{-}a\text{-}bx_t$$

ثالثاً: نختبر مدى الاستقرارية للسلسلة U بتقدير أحدى الصيغ الآتية باعتماد جذر الوحدة (Unit Root)

$$AUt\text{-}1 = \lambda U\text{-}1+ E.....(1)$$

$$\Delta U - \lambda U\text{-}1+\sum_{j=1}^{k} p\ t - j\Delta ut - 1 +E_t$$

بعدها نقارن قيمة (t) المحتسبة مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من جدولي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، أي أن السلسلة (U )مستقرة وبيانات سلسلتي هي تكامل مشترك ، أي أن الانحدار المقدر ليس خطأ ، والعكس صحيح ، عندما يكون t المحسوب أقل من (4) جدولي ، نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، أي أن السلسلة غير مستقرة[2].

---

[1] - نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق المعادلة على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه الكوفة ، المجلد 8 ،العدد22 ،2012،ص64.

[2] - حيدر عبيد ، مصدر سابق ،ص ( 415-414)

**2- اختبار جوهانسون _جسليوس (1990):**

وهو أفضل الاختبارات وأكثرها كفاءة لأنها تأخذ فينظر الاعتبار النموذج حد الخطأ من خلال النهج الأكثر ترجيحًا وتوفر أيضًا طريقة موحدة لاختبار متجه التكامل المشترك وتقديره[1].يرى أن هناك أكثر من علاقة تكامل بين متغيرات العلاقة بخاصة في نظام يتكون من عدد كبير من المعادلات[2].ويعتمد اختبار جوهانسن على اختبارين هما:

**الاختبار الأول: اختبار الأثر (Trace) :**

إذ يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو يساوي العدد q ( q≥ r) مقابل الفرضية البديلة بأن عدد المتجهات يساوي q (r=q )ويحسب وفق الصيغة الاتية:-

$$\lambda_{trace}(r)=-T\sum_{j}^{n} =r+1\ In(1-\lambda i)$$

اذ ان:-

$T$:تمثل حجم العينه

$(p-r)$– يمثل اقل المتجهات الكامنة =( $\lambda\ r$،$+1 \ldots\ldots\ldots \lambda_n$).

وتشير الفرضية الصفرية الى ان عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي او اقل من $(r)$وهي رتبة المصفوفه( $\Pi$)

**الاختبار الثاني :اختبار القيمة المميزة العظمى ( *test maximum eigen values*):**

حيث يتم اختيار فرضية العدم بان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $r(q=r)$،مقابل الفرضية البديلة بان عدد المتجهات يساوي $r+1$( $q=r+1$). وبوفق الصيغة الأتية :

$$\boldsymbol{\lambda_{trace}(rlr+1)=-t\ In(1-\lambda\ 1_\ X_{r+1})}$$

وانت اختبار جوهانسن هو اختبار لرتبة المصفوفة ($\Pi$) يجب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ان لا يكون المصفوفة ذات رتبة كاملة (*Full rank*) بمعنى ان المتغيرات الاصلية ساكنة [3].

---

[1]- هرة حسن عباس، وخديجة عدنان حميد، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه ، لانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية (1970 -2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة لبصرة، العدد (41)، 2016، 202 - 203.

[2] - حميد عبيد ،مصدر سابق، ص416 .

[3] - حميد عبيد ،مصدر سابق، ص219-120 .

## ثالثا: نموذج الانحدار الذاتي (*Vector Auto regression*) ( *VAR*) :

تم اقتراح هذا النموذج من قبل ( *Sims* ) في عام (*1981* )[1]، ويشير مفهوم الانحدار الذاتي إلى أن كل متغير يعتمد على القيم السابقة (الفاصل الزمني) للنفس المتغير والمتغيرات الأخرى المدرجة في هذا النموذج[2] ، وهذا يعني أن القيم المستقبلية للمتغير تعتمد على القيم المرجحة للماضي والحاضر للمتغيرات بافتراض وجود بعض الأخطاء بسبب تأثير المتغيرات الخارجية [3]، يقترح *(sims)* في نموذجه معالجة جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون أي شروط مسبقة (استبعادهم أو عدهم).

من أجل فهم طبيعة أداء الاقتصاد الكلي ، يجب النظر إليه كنموذج متغير احتمالي ، يأخذ في الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والسابقة ، وينعكس هذا في حقيقة أن نماذج الانحدار الذاتي المتجه هي أداة تجريبية مناسبة جداً لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات [4]،إنه أيضًا امتداد طبيعي من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى سلسلة زمنية ديناميكية متعددة المتغيرات ، وأن تنبؤاته تتفوق على التنبؤ بما هو في السلاسل الزمنية أحادية المتغير ، لأنه يتكون من نظام معادلات ويتم التعامل مع هذا النظام بشكل متماثل ، لذلك يوصف النظام بأنه شكل مختزل من نموذج هيكل يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات بمرور الوقت من خلال تقديم الوقت ، ويمكننا التمييز بين الاستجابة قصيرة المدى والاستجابة طويلة المدى تتغير قيمة المتغيرات التوضيحية للمتغير التابع للوحدة الشكل الرياضي لمعادلة (*VAR* )هو كما يلي[5]:

$$Zt=a_o+\sum_{j=1}^{p} Bj-1+Ut$$

---

[1]- Samuel Cameron, Econometrics, Mc Garw Hill, New York, 2005, P385.

[2]- Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4. 2016; p76.

[3] -Michael Creel, Econometrics, NnversitatAutonoma de Barcelona, November 2014, p457.

[4] - نبيل مهدي الجنابي، وعيسى محمد مهدي، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي- دراسة قياسية للمدة من (1990- 2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (2)، 2014، ص162.

[5]- صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد عيسى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (14) 2008، ص17.

اذ ان:

$Zt$: متجه المتغيرات الداخلية.

$Ao$: :متجه الثوابت ( $N*1$).

$\beta j$ : مصفوفة المعاملات ( $n*n$ ).

$P$: عدد مدد التباطؤ (درجة الانموذج).

$Ut$: متجه حد الخطأ.

ولبيان درجة أنموذج( $var$ ) نستخدم ثلاثة معايير لاختبار فترة التخلف الزمني المثلى وهي:

1- معيار( $Likelihood$) : يعتمد هذا المعيار على تقدير المعلمات غير المعروفة للاحتمالية – المعيار توفر الملاحظات أعلى قيمة للمتغير التابع[1].
2- معيار اكايك ($AIC$) : تُفضل القيم الأقل عند اختيار النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة.
3- معيـار شوار تز( $Schwarz\ Criterion\ (Sc$ ) :

يستخدم هذا المعيار في تحديد طول فترة التأخير في نمط التأخير الموزع، ويقترح شوار تز تبني الدالة الآتية

$$Sc=In\ (\delta)^{2}+min(n)$$

عندما تكون $^{2}$ ($\delta$ ) فترة التأخير و (ssr/n)=هي عدد الملاحظات وتستخدم بشكل أساسي عدة قيم للإزاحة (m) عند استخدام الانحدار ، فاختر التأخير الذي يزيد من أدنى قيمة لـ (Sc) ، أي ان يتم استخدام معيار شوارتز لتحديد المدة المناسبة لوقت التأخير.

**رابعا: اختبار التشخيصية**

ويعد اختبار التشخيصية من اهم الاختبارات التي توضح من خلاله الارتباط الذاتي وهنا لايمكن استعمال اختبار( D.w ) لبحث عن المشكلة الارتباط الذاتي وانما نستخدم (LM) ،وسبب في ذلك ان اختبار( D.w ) لا يمكن استخدامه عند وجود فجوات او تباطوات زمنية.

**أ- الارتباط الذاتي :** والذي يقيس وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها ، اذ نلاحظ ان القيمة المعنوية البالغة (0.05)، اذ كانت القيمة المعنوية اكبر من (0.05 ) مما يدل على خلو الموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي .

[1] - Gujarati , Damodar. N, Basic Econometrics, third edition , M.C. Graw – Hill , Inc. , 1995 , p p .( 110 – 114).

**ب-عدم ثبات تباين البيانات:**

ويمكن قياس مشكلة ثبات تجانس التباين ، من خلال ملاحظة ان قيمة المعنوية البالغة (0.05)، اذ كانت القيمة المعنوية اصغر من القيمة المعنوية مما يدل على خلو النموذج من هذه المشكلة .

**ت-استقرار النموذج ككل :**

اذ تبين ان اختبار استقرار النموذج ككل يكون طبقا لكل الجذورالتي تقع داخل دائرة الوحدة ، مما يدل على استقرار النموذج ككل .

**خامسا: نموذج تصحيح الخطأ ( Error Correction Term):**

و في هذه الخطوة يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيران ($xt$ و $yt$) متكاملين تكاملاً مشتركاً لمعرفة العلاقة في الاجل القصير ومن ثم يتم بعد ذلك ادخال البواقي المقدرة في انحدار الاجل الطويل كمتغير مستقل مبطأ لمدة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروقات المتغيرات الاخرى غير مستقرة كما في المعادلة الآتي[1].

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_1 + \alpha_2 e_{t-1} + e_t .....$$

$\Delta$: الفرق الاول.

$e_t$: حد الخطأ سالب الاشارة الجبرية ومعنوية احصائيا.

$e_t$-1: نسبة اختلال التوازن في المدة السابقة ( حد تصحيح الخطأ).

[1] - علاوي، كاظم كامل وراهي، محمد غالي،(2015) "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 10، العدد 32.

## المبحث الثالث

## قياس أثر تقلبات الإيرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

**أولا - نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Stationary):**

من خلال الجدول (12) الاتي يوضح نتائج اختبار (ديكي فولر الموسع) لاستقراريه السلاسل الزمنية، اذ نلاحظ ان المتغير التابع (GDP) قد استقر عند الفرق الاول بدون قاطع و اتجاه وعند مستوى المعنوية التابع (5%) ، اما المتغير التابع (INF) فقد استقر عند المستوى بدون قاطع واتجاه وعند مستوى المعنوية التابع(1%) ، و استقر المتغير المستقل (OLR) عند المستوى ايضاً وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية التابع (5%)، اما المتغير التابع (PEX) فاستقر عند الفرق الاول بدون قاطع و اتجاه وعند مستوى المعنوية التابع (5%) ، كما استقر المتغير التابع (UNE) عند الفرق الاول بدون قاطع و اتجاه وعند مستوى المعنوية (5%) ايضاً .

الجدول (12 ) نتائج استقراريه السلاسل الزمنية

| **UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root | | | | | | |
| | **At Level** | | | | | |
| | | GDP | INF | OLR | PEX | UNE |
| With Constant | t-Statistic | -2.0493 | -2.4748 | -3.0286 | -0.6093 | -0.2999 |
| | ***Prob.*** | ***0.2656*** | ***0.1264*** | ***0.0376*** | ***0.8606*** | ***0.9185*** |
| | | n0 | n0 | ** | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.4594 | -1.7928 | -3.1126 | -2.2740 | -1.0876 |
| | ***Prob.*** | ***0.3467*** | ***0.6965*** | ***0.1124*** | ***0.4414*** | ***0.9228*** |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.0388 | -2.7217 | -0.7198 | 1.0918 | 0.9478 |
| | ***Prob.*** | ***0.6915*** | ***0.0072*** | ***0.4009*** | ***0.9269*** | ***0.9071*** |
| | | n0 | *** | n0 | n0 | n0 |
| | **At First Difference** | | | | | |
| | | d(GDP) | d(INF) | d(OLR) | d(PEX) | d(UNE) |
| With Constant | t-Statistic | -2.5171 | -2.7289 | -2.7606 | -2.3874 | -2.4189 |
| | ***Prob.*** | ***0.1163*** | ***0.0748*** | ***0.0698*** | ***0.1493*** | ***0.1407*** |
| | | n0 | * | * | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.6551 | -3.2297 | -2.8467 | -2.4836 | -3.1010 |
| | ***Prob.*** | ***0.2584*** | ***0.0881*** | ***0.1868*** | ***0.3350*** | ***0.1150*** |
| | | n0 | * | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.4173 | -2.5662 | -2.7810 | -1.9674 | -2.4013 |
| | ***Prob.*** | ***0.0162*** | ***0.0110*** | ***0.0061*** | ***0.0477*** | ***0.0169*** |
| | | ** | ** | *** | ** | ** |
| **Notes:** | | | | | | |
| a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant | | | | | | |
| b: Lag Length based on SIC | | | | | | |
| c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | | | | | |

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المخرجات** (Eviews12).

## ثانيا: تطبيق نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

وهذا ما يؤكده الجدول (13) الاتي:

الجدول (13) نتائج نموذج (VAR)

| Vector Autoregression Estimates | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Date: 05/27/22 Time: 20:11 | | | | | |
| Sample (adjusted): 2004Q2 2020Q1 | | | | | |
| Included observations: 64 after adjustments | | | | | |
| Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ] | | | | | |
| | GDP | INF | OLR | PEX | UNE |
| GDP(-1) | 0.925418 | 6.78E-09 | 0.009099 | -0.137763 | -7.09E-09 |
| | (0.06719) | (7.8E-09) | (0.05106) | (0.03158) | (6.7E-09) |
| | [ 13.7740] | [ 0.87383] | [ 0.17820] | [-4.36223] | [-1.05081] |
| INF(-1) | -41872.61 | 0.964413 | -13324.04 | -288816.1 | -0.018229 |
| | (217916.) | (0.02515) | (165615.) | (102432.) | (0.02189) |
| | [-0.19215] | [ 38.3404] | [-0.08045] | [-2.81958] | [-0.83284] |
| OLR(-1) | 0.014353 | -6.68E-09 | 0.921409 | 0.225047 | 9.25E-09 |
| | (0.12235) | (1.4E-08) | (0.09299) | (0.05751) | (1.2E-08) |
| | [ 0.11731] | [-0.47286] | [ 9.90916] | [ 3.91308] | [ 0.75275] |
| PEX(-1) | 0.084857 | -4.29E-09 | -0.029775 | 1.090108 | 3.35E-08 |
| | (0.10644) | (1.2E-08) | (0.08089) | (0.05003) | (1.1E-08) |
| | [ 0.79727] | [-0.34904] | [-0.36810] | [ 21.7889] | [ 3.13142] |
| UNE(-1) | -725661.6 | 0.022548 | -431529.9 | 386746.7 | 1.003796 |
| | (347373.) | (0.04010) | (264001.) | (163284.) | (0.03489) |
| | [-2.08900] | [ 0.56234] | [-1.63458] | [ 2.36855] | [ 28.7700] |
| C | 22625682 | -1.166307 | 13799706 | 2311278. | -1.472008 |
| | (7060126) | (0.81495) | (5365646) | (3318637) | (0.70912) |
| | [ 3.20471] | [-1.43114] | [ 2.57186] | [ 0.69645] | [-2.07581] |
| R-squared | 0.989937 | 0.995173 | 0.954350 | 0.986245 | 0.974767 |
| Adj. R-squared | 0.989070 | 0.994757 | 0.950415 | 0.985059 | 0.972592 |
| Sum sq. resids | 2.79E+15 | 37.19230 | 1.61E+15 | 6.17E+14 | 28.16031 |
| S.E. equation | 6937381. | 0.800779 | 5272361. | 3260941. | 0.696795 |
| F-statistic | 1141.160 | 2391.616 | 242.5080 | 831.7008 | 448.1139 |
| Log likelihood | -1095.818 | -73.44306 | -1078.253 | -1047.504 | -64.54104 |
| Akaike AIC | 34.43181 | 2.482596 | 33.88291 | 32.92199 | 2.204408 |
| Schwarz SC | 34.63420 | 2.684991 | 34.08531 | 33.12438 | 2.406803 |
| Mean dependent | 1.91E+08 | 8.664844 | 68613849 | 71381880 | 16.61875 |
| S.D. dependent | 66355918 | 11.05920 | 23677129 | 26677731 | 4.208848 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 2.69E+38 | | | |
| Determinant resid covariance | | 1.64E+38 | | | |
| Log likelihood | | -3269.928 | | | |
| Akaike information criterion | | 103.1227 | | | |
| Schwarz criterion | | 104.1347 | | | |
| Number of coefficients | | 30 | | | |

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات حزمه البرنامج (Eviews12)**

**ثالثاً- اختيار فترة الابطاء المثلى :**

لما كان النموذج (VAR) يسعى لمعرفة التأثر المتبادل بين المتغيرات الداخلية في النموذج ،فقد وضح لنا الجدول (14) نظام المعدلات الخاص بالبرنامج القياسي ، ويتضح ذلك من خلال الجدول الذي كان بفترة ابطاء واحدة في بداية الامر (t-1) ، لذا كان لزاما علينا ان نقوم باختبار مدة الابطاء المثلى من خلال اختبار (VAR lag order selection criteria) وكما هو موضح في الجدول (14) الاتي:

الجدول (14)

اختيار فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP INF OLR PEX UNE
Exogenous variables: C
Date: 05/27/22 Time: 20:12
Sample: 2004Q1 2020Q4
Included observations: 60

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -3591.887 | NA | 8.09e+45 | 119.8962 | 120.0708 | 119.9645 |
| 1 | -3055.107 | 966.2035 | 3.17e+38 | 102.8369 | 103.8841 | 103.2465 |
| 2 | -2939.421 | 188.9538 | 1.57e+37 | 99.81404 | 101.7339 * | 100.5650 |
| 3 | -2928.141 | 16.54480 | 2.59e+37 | 100.2714 | 103.0638 | 101.3636 |
| 4 | -2907.826 | 26.40926 | 3.31e+37 | 100.4275 | 104.0926 | 101.8611 |
| 5 | -2818.005 | 101.7968 * | 4.44e+36 * | 98.26684 * | 102.8046 | 100.0418* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات حزمه البرنامج (Eviews12)**

نلاحظ في هذا الجدول ( 14) أعلاه والذي يبين ان مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي هي (5) مدد زمنية اعتماداً على معايير( اكايك وهنان كوين )

**رابعاً. إعادة تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي وفقاً لفترة الابطاء المثلى (خمسة فترات) :**

1- التحليل الاحصائي

يشير الجدول (15) المذكور في الاعلى الاتي والذي يظهر نتائج نموذج متجهات الانحدار الذاتي والذي تم استخدامه في تقدير النموذج القياسي لكون ان متغيرات النموذج القياسي استقرت بعضها عند الفرق الاول والبعض الاخر عند المستوى ، كما ان النموذج القياسي يحتوي على متغير مستقل واحد واكثر من متغير تابع ، ومن خلال هذا النموذج القياسي (متجهات الانحدار الذاتي) نلاحظ ان قيم معامل التحديد كانت جميعها بمقدار (0.99) أي ان المتغير المستقل يفسر (0.99) من التغيرات الحاصلة في المتغيرات التابعة ، أي اننا موفقين في اختيار لنموذج القياسي المناسب .

الجدول (15)

تطبيق نموذج (VAR) قيمة التباطؤان الزمنية

| Vector Autoregression Estimates | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Date: 05/27/22 Time: 20:13 | | | | | |
| Sample (adjusted): 2005Q2 2020Q1 | | | | | |
| Included observations: 60 after adjustments | | | | | |
| Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ] | | | | | |
| | GDP | INF | OLR | PEX | UNE |
| GDP(-1) | 1.313224 | 5.16E-08 | -0.169656 | 0.046691 | -5.33E-09 |
| | (0.28149) | (5.1E-08) | (0.17839) | (0.19863) | (4.1E-08) |
| | [ 4.66532] | [ 1.01268] | [-0.95103] | [ 0.23507] | [-0.13044] |
| GDP(-2) | -0.317198 | -6.51E-08 | 0.138902 | -0.065169 | -1.12E-09 |
| | (0.54510) | (9.9E-08) | (0.34545) | (0.38464) | (7.9E-08) |
| | [-0.58191] | [-0.65910] | [ 0.40209] | [-0.16943] | [-0.01418] |
| GDP(-3) | 9.57E-15 | -2.50E-22 | 1.99E-15 | 4.38E-15 | 1.56E-21 |
| | (0.56961) | (1.0E-07) | (0.36099) | (0.40193) | (8.3E-08) |
| | [ 1.7e-14] | [-2.4e-15] | [ 5.5e-15] | [ 1.1e-14] | [ 1.9e-14] |
| GDP(-4) | -0.113311 | 4.10E-08 | 0.240416 | -0.112810 | 1.35E-08 |
| | (0.53797) | (9.7E-08) | (0.34094) | (0.37961) | (7.8E-08) |
| | [-0.21063] | [ 0.42079] | [ 0.70516] | [-0.29717] | [ 0.17297] |
| GDP(-5) | 0.088383 | -4.57E-08 | -0.172510 | -0.028903 | -2.22E-08 |
| | (0.28357) | (5.1E-08) | (0.17972) | (0.20010) | (4.1E-08) |
| | [ 0.31168] | [-0.88999] | [-0.95991] | [-0.14444] | [-0.53953] |
| INF(-1) | -904425.7 | 1.581565 | -755329.8 | -884444.6 | -0.164560 |
| | (893990.) | (0.16190) | (566566.) | (630831.) | (0.12967) |
| | [-1.01167] | [ 9.76885] | [-1.33317] | [-1.40203] | [-1.26907] |
| INF(-2) | 499385.9 | -0.599333 | 540358.2 | 678372.5 | 0.165428 |
| | (1785543) | (0.32336) | (1131588) | (1259942) | (0.25899) |
| | [ 0.27968] | [-1.85348] | [ 0.47752] | [ 0.53842] | [ 0.63875] |
| INF(-3) | 1.32E-08 | -1.28E-15 | -3.57E-09 | 1.25E-08 | 2.51E-15 |
| | (1905377) | (0.34506) | (1207533) | (1344501) | (0.27637) |
| | [ 6.9e-15] | [-3.7e-15] | [-3.0e-15] | [ 9.3e-15] | [ 9.1e-15] |
| INF(-4) | 2927285. | -0.315996 | 1821819. | 275033.0 | -0.289844 |
| | (1819918) | (0.32958) | (1153373) | (1284198) | (0.26397) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | [ 1.60847] | [-0.95878] | [ 1.57956] | [ 0.21417] | [-1.09801] |
| | | | | | |
| INF(-5) | -3131963. | 0.270582 | -1885696. | -568242.4 | 0.253037 |
| | (959228.) | (0.17371) | (607911.) | (676865.) | (0.13913) |
| | [-3.26509] | [ 1.55764] | [-3.10193] | [-0.83952] | [ 1.81868] |
| | | | | | |
| OLR(-1) | -0.286722 | -6.75E-08 | 1.187547 | 0.082090 | 1.66E-08 |
| | (0.34936) | (6.3E-08) | (0.22141) | (0.24652) | (5.1E-08) |
| | [-0.82070] | [-1.06725] | [ 5.36362] | [ 0.33299] | [ 0.32744] |
| | | | | | |
| OLR(-2) | 0.202922 | 9.11E-08 | -0.300442 | 0.068218 | 1.32E-08 |
| | (0.66412) | (1.2E-07) | (0.42089) | (0.46863) | (9.6E-08) |
| | [ 0.30555] | [ 0.75772] | [-0.71383] | [ 0.14557] | [ 0.13673] |
| | | | | | |
| OLR(-3) | -7.35E-15 | 2.42E-22 | -3.68E-15 | -5.97E-15 | -2.18E-21 |
| | (0.69512) | (1.3E-07) | (0.44053) | (0.49050) | (1.0E-07) |
| | [-1.1e-14] | [ 1.9e-15] | [-8.3e-15] | [-1.2e-14] | [-2.2e-14] |
| | | | | | |
| OLR(-4) | 0.105818 | -3.18E-08 | -0.204656 | 0.128634 | -3.98E-08 |
| | (0.65699) | (1.2E-07) | (0.41637) | (0.46360) | (9.5E-08) |
| | [ 0.16106] | [-0.26764] | [-0.49152] | [ 0.27747] | [-0.41732] |
| | | | | | |
| OLR(-5) | -0.099152 | 2.71E-08 | 0.023762 | 0.086753 | 5.47E-08 |
| | (0.36331) | (6.6E-08) | (0.23025) | (0.25637) | (5.3E-08) |
| | [-0.27291] | [ 0.41190] | [ 0.10320] | [ 0.33839] | [ 1.03862] |
| | | | | | |
| PEX(-1) | 0.035369 | -6.71E-08 | 0.099653 | 1.310677 | -1.37E-08 |
| | (0.31963) | (5.8E-08) | (0.20256) | (0.22554) | (4.6E-08) |
| | [ 0.11066] | [-1.15969] | [ 0.49196] | [ 5.81125] | [-0.29528] |
| | | | | | |
| PEX(-2) | -0.116437 | 9.44E-08 | -0.040461 | -0.357735 | 2.76E-08 |
| | (0.59221) | (1.1E-07) | (0.37531) | (0.41788) | (8.6E-08) |
| | [-0.19662] | [ 0.88042] | [-0.10781] | [-0.85606] | [ 0.32166] |
| | | | | | |
| PEX(-3) | 4.43E-16 | 6.09E-22 | 1.28E-15 | -3.77E-15 | -1.37E-21 |
| | (0.61281) | (1.1E-07) | (0.38837) | (0.43242) | (8.9E-08) |
| | [ 7.2e-16] | [ 5.5e-15] | [ 3.3e-15] | [-8.7e-15] | [-1.5e-14] |
| | | | | | |
| PEX(-4) | 0.710773 | -8.32E-08 | 0.300136 | -0.186521 | -2.01E-08 |
| | (0.58359) | (1.1E-07) | (0.36985) | (0.41180) | (8.5E-08) |
| | [ 1.21794] | [-0.78742] | [ 0.81151] | [-0.45294] | [-0.23693] |
| | | | | | |
| PEX(-5) | -0.745668 | 9.82E-08 | -0.308021 | 0.219042 | 3.13E-08 |
| | (0.31022) | (5.6E-08) | (0.19660) | (0.21890) | (4.5E-08) |
| | [-2.40364] | [ 1.74848] | [-1.56670] | [ 1.00063] | [ 0.69528] |
| | | | | | |
| UNE(-1) | -95130.54 | -0.155516 | -333445.0 | 507206.7 | 1.424678 |
| | (1037874) | (0.18796) | (657753.) | (732360.) | (0.15054) |
| | [-0.09166] | [-0.82741] | [-0.50695] | [ 0.69256] | [ 9.46383] |
| | | | | | |
| UNE(-2) | 143088.5 | 0.142213 | 87158.43 | -60351.51 | -0.426712 |
| | (1907777) | (0.34549) | (1209054) | (1346194) | (0.27671) |
| | [ 0.07500] | [ 0.41162] | [ 0.07209] | [-0.04483] | [-1.54206] |
| | | | | | |
| UNE(-3) | 4.91E-10 | 3.56E-15 | 8.33E-09 | -1.90E-09 | 2.94E-15 |
| | (1987516) | (0.35993) | (1259588) | (1402461) | (0.28828) |
| | [ 2.5e-16] | [ 9.9e-15] | [ 6.6e-15] | [-1.4e-15] | [ 1.0e-14] |
| | | | | | |
| UNE(-4) | -8811931. | -0.150102 | -6564071. | -1170236. | -0.194452 |
| | (2000588) | (0.36230) | (1267872) | (1411685) | (0.29018) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | [-4.40467] | [-0.41430] | [-5.17723] | [-0.82896] | [-0.67012] |
| | | | | | |
| UNE(-5) | 8257150. | 0.290765 | 6088677. | 1866378. | 0.345315 |
| | (1130777) | (0.20478) | (716630.) | (797916.) | (0.16401) |
| | [ 7.30219] | [ 1.41989] | [ 8.49626] | [ 2.33907] | [ 2.10539] |
| | | | | | |
| C | 34261312 | -2.617643 | 23843154 | -6761894. | -4.093954 |
| | (5990390) | (1.08484) | (3796409) | (4227029) | (0.86888) |
| | [ 5.71938] | [-2.41293] | [ 6.28045] | [-1.59968] | [-4.71176] |
| | | | | | |
| R-squared | 0.998670 | 0.998152 | 0.995903 | 0.996229 | 0.994097 |
| Adj. R-squared | 0.997693 | 0.996794 | 0.992891 | 0.993457 | 0.989756 |
| Sum sq. resids | 2.80E+14 | 9.186939 | 1.13E+14 | 1.39E+14 | 5.893307 |
| S.E. equation | 2870351. | 0.519812 | 1819085. | 2025420. | 0.416332 |
| F-statistic | 1021.492 | 734.7604 | 330.6182 | 359.3283 | 229.0197 |
| Log likelihood | -960.2935 | -28.83946 | -932.9274 | -939.3741 | -15.52049 |
| Akaike AIC | 32.87645 | 1.827982 | 31.96425 | 32.17914 | 1.384016 |
| Schwarz SC | 33.78400 | 2.735531 | 32.87180 | 33.08668 | 2.291566 |
| Mean dependent | 1.99E+08 | 6.984167 | 71471558 | 74238769 | 16.30667 |
| S.D. dependent | 59756548 | 9.180459 | 21575046 | 25039473 | 4.113449 |
| | | | | | |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 7.34E+35 | | | |
| Determinant resid covariance | | 4.29E+34 | | | |
| Log likelihood | | -2818.005 | | | |
| Akaike information criterion | | 98.26684 | | | |
| Schwarz criterion | | 102.8046 | | | |
| Number of coefficients | | 130 | | | |

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات حزمه البرنامج (Eviews12).**

## خامساً. الاختبارات التشخيصية:

1- اختبار الارتباط الذاتي:-

نلاحظ من خلال الجدول ( 16 ) الاتي الذي يشخص وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها ، اذ نلاحظ ان قيمة المعنوية ظهرت بمقدار (0.2366) أي اكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي .

الجدول (16)

مشكله الارتباط الذاتي

| VAR Residual Serial Correlation LM Tests | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Date: 05/27/22 Time: 20:15 | | | | | | |
| Sample: 2004Q1 2020Q4 | | | | | | |
| Included observations: 60 | | | | | | |
| | | | | | | |
| Null hypothesis: No serial correlation at lag h | | | | | | |
| | | | | | | |
| Lag | LRE* stat | df | Prob. | Rao F-stat | df | Prob. |
| | | | | | | |
| 1 | 29.82121 | 25 | 0.2311 | 1.228136 | (25, 94.4) | 0.2366 |
| 2 | 36.55964 | 25 | 0.0635 | 1.556914 | (25, 94.4) | 0.0663 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 35.16527 | 25 | 0.0853 | 1.487153 | (25, 94.4) | 0.0886 |
| 4 | 80.46567 | 25 | 0.0000 | 4.297071 | (25, 94.4) | 0.0000 |
| 5 | 10.55932 | 25 | 0.9949 | 0.395910 | (25, 94.4) | 0.9950 |
| | | | | | | |
| Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h | | | | | | |
| Lag | LRE* stat | df | Prob. | Rao F-stat | df | Prob. |
| 1 | 29.82121 | 25 | 0.2311 | 1.228136 | (25, 94.4) | 0.2366 |
| 2 | 53.29777 | 50 | 0.3486 | 1.073438 | (50, 94.6) | 0.3775 |
| 3 | 146.3127 | 75 | 0.0000 | 2.706501 | (75, 76.1) | 0.0000 |
| 4 | 331.4779 | 100 | 0.0000 | 13.05230 | (100, 53.4) | 0.0000 |
| 5 | 419.3945 | 125 | 0.0000 | 23.43080 | (125, 29.5) | 0.0000 |
| *Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic. | | | | | | |

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات حزمه البرنامج Eviews12**

**2- اختبار ثبات تجانس التباين :**

من خلال الجدول (17) والذي يشخص وجود مشكلة ثبات تجانس التباين من عدمها ، اذ نلاحظ ان قيمة المعنوية ظهرت بمقدار (0.0192) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج من هذه المشكلة .

**الجدول (17)**

**مشكلة عدم ثبات تجانس التباين**

| VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares) | | |
|---|---|---|
| Date: 05/27/22 Time: 20:16 | | |
| Sample: 2004Q1 2020Q4 | | |
| Included observations: 60 | | |
| Joint test: | | |
| Chi-sq | df | Prob. |
| 832.3656 | 750 | 0.0192 |

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على( Inverse Roots of AR characteristic Polynomiac)**

### 3.اختبار استقراريه النموذج ككل :

نلاحظ في الشكل (14) تطبيق اختبار نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ، مما يدل على استقرار النموذج ككل .

الشكل (11)

استقراريه النموذج ككل

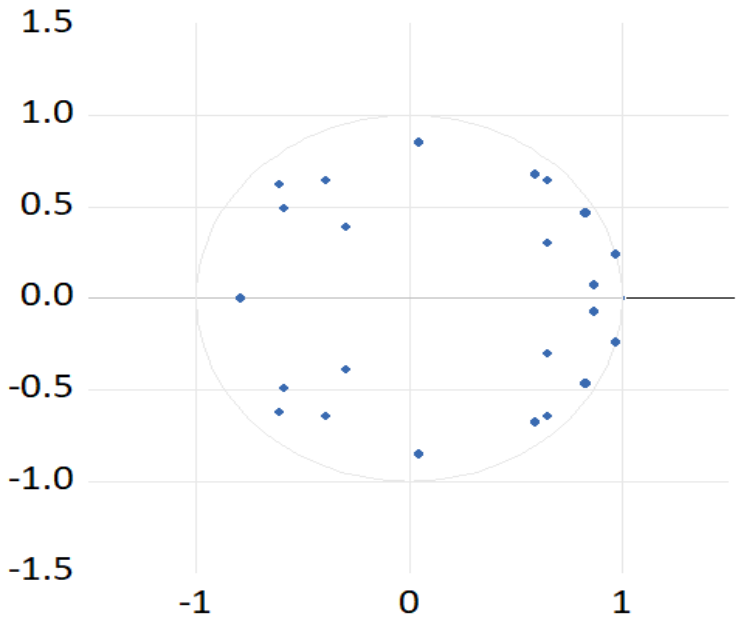


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات حزمه البرنامج (Eviews12).

**سادساً- نموذج تصحيح الخطأ :**

اما الجدول (18) الاتي فنلاحظ من خلاله ان سرعه تصحيح الخطأ بلغت (0.09) وهذا يعني ان (0.09) من اخطاء الامد القصير من الممكن اصلاحها في وحدة من الزمن (فصل) العودة التوازن النظام الاقتصادي في الامد الطويل .

الجدول (17)

نموذج تصحيح الخطأ

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Vector Error Correction Estimates | | | | | |
| Date: 05/27/22 Time: 20:20 | | | | | |
| Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q1 | | | | | |
| Included observations: 59 after adjustments | | | | | |
| Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ] | | | | | |
| Cointegrating Eq: | CointEq1 | | | | |
| GDP(-1) | 1.000000 | | | | |
| | | | | | |
| INF(-1) | 1693754. | | | | |
| | (454902.) | | | | |
| | [ 3.72334] | | | | |
| | | | | | |
| OLR(-1) | -3.117604 | | | | |
| | (0.30520) | | | | |
| | [-10.2151] | | | | |
| | | | | | |
| PEX(-1) | -0.057253 | | | | |
| | (0.35608) | | | | |
| | [-0.16079] | | | | |
| | | | | | |
| UNE(-1) | -9866907. | | | | |
| | (899167.) | | | | |
| | [-10.9734] | | | | |
| | | | | | |
| C | 1.75E+08 | | | | |
| Error Correction: | D(GDP) | D(INF) | D(OLR) | D(PEX) | D(UNE) |
| CointEq1 | 0.099744 | -2.02E-09 | 0.178129 | -0.121713 | -1.72E-08 |
| | (0.05929) | (1.1E-08) | (0.03246) | (0.04070) | (8.6E-09) |
| | [ 1.68226] | [-0.18449] | [ 5.48692] | [-2.99046] | [-2.00352] |
| | | | | | |
| D(GDP(-1)) | 0.607186 | 1.45E-08 | -0.504312 | 0.227717 | 2.65E-08 |
| | (0.30786) | (5.7E-08) | (0.16857) | (0.21133) | (4.5E-08) |
| | [ 1.97227] | [ 0.25470] | [-2.99179] | [ 1.07754] | [ 0.59247] |
| | | | | | |
| D(GDP(-2)) | -0.095672 | 1.94E-09 | -0.170857 | 0.116744 | 1.65E-08 |
| | (0.34388) | (6.4E-08) | (0.18829) | (0.23606) | (5.0E-08) |
| | [-0.27821] | [ 0.03051] | [-0.90743] | [ 0.49456] | [ 0.33134] |
| | | | | | |
| D(GDP(-3)) | -0.095672 | 1.94E-09 | -0.170857 | 0.116744 | 1.65E-08 |
| | (0.34388) | (6.4E-08) | (0.18829) | (0.23606) | (5.0E-08) |
| | [-0.27821] | [ 0.03051] | [-0.90743] | [ 0.49456] | [ 0.33134] |
| | | | | | |
| D(GDP(-4)) | -0.316125 | 2.55E-08 | 0.243367 | -0.097843 | 7.44E-08 |
| | (0.34460) | (6.4E-08) | (0.18868) | (0.23655) | (5.0E-08) |
| | [-0.91736] | [ 0.40013] | [ 1.28983] | [-0.41362] | [ 1.48976] |
| | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| D(GDP(-5)) | -0.086182 | -1.14E-08 | -0.505192 | 0.045582 | -5.05E-08 |
| | (0.28252) | (5.2E-08) | (0.15469) | (0.19394) | (4.1E-08) |
| | [-0.30504] | [-0.21781] | [-3.26579] | [ 0.23504] | [-1.23331] |
| | | | | | |
| D(INF(-1)) | 104636.0 | 0.872624 | 275174.2 | -245860.6 | 0.003465 |
| | (878325.) | (0.16245) | (480916.) | (602927.) | (0.12737) |
| | [ 0.11913] | [ 5.37169] | [ 0.57219] | [-0.40778] | [ 0.02721] |
| | | | | | |
| D(INF(-2)) | -151976.4 | 0.003083 | -271409.3 | 185451.0 | 0.026248 |
| | (1138057) | (0.21049) | (623128.) | (781219.) | (0.16504) |
| | [-0.13354] | [ 0.01465] | [-0.43556] | [ 0.23739] | [ 0.15904] |
| | | | | | |
| D(INF(-3)) | -151976.4 | 0.003083 | -271409.3 | 185451.0 | 0.026248 |
| | (1138057) | (0.21049) | (623128.) | (781219.) | (0.16504) |
| | [-0.13354] | [ 0.01465] | [-0.43556] | [ 0.23739] | [ 0.15904] |
| | | | | | |
| D(INF(-4)) | 2265797. | -0.442212 | 1755067. | 304156.2 | -0.279096 |
| | (1148490) | (0.21242) | (628841.) | (788382.) | (0.16655) |
| | [ 1.97285] | [-2.08182] | [ 2.79096] | [ 0.38580] | [-1.67576] |
| | | | | | |
| D(INF(-5)) | -1462490. | 0.284724 | -511007.8 | -1088914. | 0.171642 |
| | (1000950) | (0.18513) | (548057.) | (687103.) | (0.14515) |
| | [-1.46110] | [ 1.53798] | [-0.93240] | [-1.58479] | [ 1.18248] |
| | | | | | |
| D(OLR(-1)) | 0.174932 | 1.33E-08 | 1.221269 | -0.093462 | -9.14E-09 |
| | (0.35110) | (6.5E-08) | (0.19224) | (0.24101) | (5.1E-08) |
| | [ 0.49823] | [ 0.20445] | [ 6.35277] | [-0.38779] | [-0.17945] |
| | | | | | |
| D(OLR(-2)) | 0.171180 | -3.47E-09 | 0.305704 | -0.208884 | -2.96E-08 |
| | (0.42620) | (7.9E-08) | (0.23336) | (0.29257) | (6.2E-08) |
| | [ 0.40164] | [-0.04405] | [ 1.31001] | [-0.71397] | [-0.47834] |
| | | | | | |
| D(OLR(-3)) | 0.171180 | -3.47E-09 | 0.305704 | -0.208884 | -2.96E-08 |
| | (0.42620) | (7.9E-08) | (0.23336) | (0.29257) | (6.2E-08) |
| | [ 0.40164] | [-0.04405] | [ 1.31001] | [-0.71397] | [-0.47834] |
| | | | | | |
| D(OLR(-4)) | 0.335650 | -2.02E-09 | -0.174595 | 0.068895 | -1.16E-07 |
| | (0.42629) | (7.9E-08) | (0.23341) | (0.29262) | (6.2E-08) |
| | [ 0.78738] | [-0.02565] | [-0.74803] | [ 0.23544] | [-1.87712] |
| | | | | | |
| D(OLR(-5)) | 0.253849 | -1.87E-08 | 0.688507 | -0.182609 | 5.78E-08 |
| | (0.37103) | (6.9E-08) | (0.20315) | (0.25470) | (5.4E-08) |
| | [ 0.68417] | [-0.27283] | [ 3.38908] | [-0.71697] | [ 1.07369] |
| | | | | | |
| D(PEX(-1)) | 0.218025 | 8.28E-09 | 0.640432 | 0.475953 | -3.56E-08 |
| | (0.35879) | (6.6E-08) | (0.19645) | (0.24629) | (5.2E-08) |
| | [ 0.60767] | [ 0.12475] | [ 3.26004] | [ 1.93249] | [-0.68465] |
| | | | | | |
| D(PEX(-2)) | 0.028445 | -5.77E-10 | 0.050799 | -0.034710 | -4.91E-09 |
| | (0.36526) | (6.8E-08) | (0.19999) | (0.25073) | (5.3E-08) |
| | [ 0.07788] | [-0.00854] | [ 0.25400] | [-0.13844] | [-0.09275] |
| | | | | | |
| D(PEX(-3)) | 0.028445 | -5.77E-10 | 0.050799 | -0.034710 | -4.91E-09 |
| | (0.36526) | (6.8E-08) | (0.19999) | (0.25073) | (5.3E-08) |
| | [ 0.07788] | [-0.00854] | [ 0.25400] | [-0.13844] | [-0.09275] |
| | | | | | |
| D(PEX(-4)) | 0.740683 | -2.25E-08 | 0.193362 | -0.254986 | -3.75E-08 |
| | (0.36531) | (6.8E-08) | (0.20002) | (0.25077) | (5.3E-08) |
| | [ 2.02755] | [-0.33233] | [ 0.96671] | [-1.01682] | [-0.70812] |
| | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| D(PEX(-5)) | -0.195016 | -1.16E-08 | 0.461995 | -0.009066 | 6.31E-09 |
| | (0.35783) | (6.6E-08) | (0.19593) | (0.24564) | (5.2E-08) |
| | [-0.54499] | [-0.17600] | [ 2.35799] | [-0.03691] | [ 0.12157] |
| | | | | | |
| D(UNE(-1)) | 1315254. | 0.082501 | 2359999. | -1656488. | 0.612989 |
| | (1389714) | (0.25703) | (760920.) | (953970.) | (0.20153) |
| | [ 0.94642] | [ 0.32098] | [ 3.10151] | [-1.73642] | [ 3.04167] |
| | | | | | |
| D(UNE(-2)) | 682580.5 | -0.013845 | 1218997. | -832926.9 | -0.117888 |
| | (1251000) | (0.23138) | (684969.) | (858749.) | (0.18141) |
| | [ 0.54563] | [-0.05984] | [ 1.77964] | [-0.96993] | [-0.64983] |
| | | | | | |
| D(UNE(-3)) | 682580.5 | -0.013845 | 1218997. | -832926.9 | -0.117888 |
| | (1251000) | (0.23138) | (684969.) | (858749.) | (0.18141) |
| | [ 0.54563] | [-0.05984] | [ 1.77964] | [-0.96993] | [-0.64983] |
| | | | | | |
| D(UNE(-4)) | -8270219. | -0.154880 | -5354480. | -2363126. | -0.321187 |
| | (1315073) | (0.24323) | (720051.) | (902732.) | (0.19071) |
| | [-6.28879] | [-0.63677] | [-7.43625] | [-2.61775] | [-1.68420] |
| | | | | | |
| D(UNE(-5)) | 6177514. | 0.490039 | 3598950. | 2731302. | 0.407073 |
| | (1371374) | (0.25364) | (750878.) | (941380.) | (0.19887) |
| | [ 4.50462] | [ 1.93203] | [ 4.79299] | [ 2.90138] | [ 2.04692] |
| | | | | | |
| C | 843752.3 | -0.174101 | -24887.70 | 950401.2 | 0.099611 |
| | (652526.) | (0.12069) | (357282.) | (447927.) | (0.09463) |
| | [ 1.29306] | [-1.44259] | [-0.06966] | [ 2.12178] | [ 1.05268] |
| R-squared | 0.921426 | 0.818031 | 0.955901 | 0.842801 | 0.864985 |
| Adj. R-squared | 0.857585 | 0.670181 | 0.920071 | 0.715077 | 0.755285 |
| Sum sq. resids | 2.80E+14 | 9.591419 | 8.41E+13 | 1.32E+14 | 5.896473 |
| S.E. equation | 2960097. | 0.547478 | 1620763. | 2031960. | 0.429261 |
| F-statistic | 14.43312 | 5.532849 | 26.67851 | 6.598612 | 7.884997 |
| Log likelihood | -944.8125 | -30.12565 | -909.2753 | -922.6154 | -15.77347 |
| Akaike AIC | 32.94280 | 1.936463 | 31.73814 | 32.19035 | 1.449948 |
| Schwarz SC | 33.89353 | 2.887200 | 32.68888 | 33.14109 | 2.400686 |
| Mean dependent | 2921615. | -0.517373 | 700813.9 | 1904695. | 0.205508 |
| S.D. dependent | 7843836. | 0.953298 | 5732796. | 3806725. | 0.867742 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 8.03E+35 | | | |
| Determinant resid covariance | | 3.77E+34 | | | |
| Log likelihood | | -2767.202 | | | |
| Akaike information criterion | | 98.54922 | | | |
| Schwarz criterion | | 103.4790 | | | |
| Number of coefficients | | 140 | | | |

**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات حزمه البرنامج (Eviews12)**

**- التحليل الاقتصادي**

من خلال الجدول ( 15 ) المذكور في الصفحة السابقة نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (OLR) في الفصل السابق وبين المتغير التابع (GDP) ، أي اذا تغيرت الايرادات النفطية للفصل السابق بمقدار وحدة واحدة سيقل الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.1696) للفصل الحالي وهذا الامر مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية التي تفترض بانه اذا ازدادت الايرادات النفطية ستزداد الايرادات العامة وخصوصًا في الدول الريعية ومنها العراق ، مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الانفاق الاستثماري على مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك زيادة الانفاق الجاري من قبل الحكومة .

كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (OLR) للفصلين السابقين وبين المتغير التابع (GDP) ، أي اذا تغيرت الايرادات النفطية للفصلين السابقين بمقدار وحدة واحدة سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.138) للفصل الحالي وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تفترض بانه اذا ازدادت الايرادات النفطية ستزداد الايرادات العامة وخصوصًا في الدول الريعية ومنها العراق ، مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الانفاق الاستثماري على مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك زيادة الانفاق الجاري من قبل الحكومة .

كذلك نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (OLR) للفصول الثلاث السابقة بين المتغير التابع (GDP) ، أي اذا تغيرت الايرادات النفطية لثلاث فصول السابقة بمقدار وحدة واحدة سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.99) للفصل الحالي وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

ونلاحظ ايضاً وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (OLR) للفصول الاربع السابقة وبين المتغير التابع (GDP) للفصل الحالي بمقدار (0.240) وحدة وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

كذلك نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (OLR) للفصول الخمسة السابقه وبين المتغير التابع (GDP) للفصل الحالي بمقدار (0.240) وحدة وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ومن خلال ما ورد اعلاه نلاحظ وجود تأثير متذبب للإيرادات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي ويعود السبب في ذلك الى ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الايرادات النفطية بنسبة اكثر من (90%) ، ولكن تشكل النفقات الجارية نسبة اكثر من( 80%) من اجمالي النفقات العامة بينما تشكل النفقات الاستثمارية نسبة اقل من( 20%) من اجمالي النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما يعني ان زيادة الايرادات العامة لا تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال سنوات الدراسة .

كما نلاحظ ايضاً وجود تأثير متذبب للمتغير المستقل الايرادات النفطية (OLR) على المتغيرات التابعة (التضخم INF، البطالة UNP، الانفاق الكلي PEX) خلال فترات الابطاء الزمني البالغة (5) فصول ، ويعود السبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً الى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وكذلك الى زيادة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية ، وهذا ما يعني ان زيادة الايرادات العامة بفعل زيادة الايرادات النفطية لا توجه عن طريق الانفاق الحكومي لمعالجة حالات التضخم والبطالة وغيرها من الظواهر الاقتصادية الضارة.

# الاستنتاجات والتوصيات

# الاستنتاجات والتوصيات

## اولا: الاستنتاجات Conclusions

توصلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات اعتماداً على النتائج المتحققة من أهمها:

**1-** أصبح دور النفط الخام في الحياة الاقتصادية العامة أكثر تأثيراً من كونه المصدر الرئيسي للطاقة ،لأنه يؤدي في الوقت الحاضر دوراً أوسع نطاقاً من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي العالمي ، والذي ظهر كتأثير واضح في الأسواق المالية والمستوى العام للأسعار

**2-** يبدو أن الاقتصاد العراقي يعتمد كثيرا على عائدات النفط وأنه اقتصاد ريعي ، اذ يشير النموذج المستخدم إلى أن تأثير عائدات النفط على النمو الاقتصادي أعلى بكثير من غيره خلال المدة المشمولة وهذا يؤدي إلى حدوث التقلبات في النمو الاقتصادي.

**3-** لم يستخدم العراق الموارد الطبيعية الاخرى التي يتمتع بها ،فقد اعتماده بشكل أساسا على (النفط) ، وهذا ما جعل العراق ذات طبيعة ريعية من جانب واحد.

**4-** شهد الاقتصاد العراقي صدمات نفطية إيجابية خلال السنوات الاتية: (2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013) بسبب ارتفاع أسعار النفط ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أولاً ، وزيادة الإنفاق الإجمالي ثانياً. كما واجه العراق صدمة نفطية سلبية شديدة بعد النصف الثاني من العام (2014) بسبب انخفاض أسعار النفط ، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وزيادة طفيفة في معدلات البطالة.

**5-** هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (OLR) وبين المتغير التابع (GDP)، يعني كلما تغيرت الإيرادات النفطية بمقدار وحده واحدة سيقل الناتج الإجمالي بمقدار(0,1696).

**6-** يتضح من خلال نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية بنسبة تزيد عن (90% ) والذي يفسر التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي عبر الايرادات النفطية.

**7-** تشير النتائج المتحققة إلى أن زيادة الإيرادات العامة لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال سنوات البحث.

**8-** خلُصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير متذبذب للمتغير المستقل الإيرادات النفطية (OLR) على المتغيرات التابعه (التضخمINF، البطالةUNP، الانفاق الكليPEX) نتيجة الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والزيادة المستمرة في النفقات الجارية.

**9-** تشير نتائج الدراسة إلى خلو النموذج القياسي من مشكلات (الارتباط الذاتي، ثبات تجانس التباين، استقرارية النموذج ككل).

**10-** تشير نتائج البحث إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية (OLR) والمتغير التابع الانفاق الكلي (PEX)، فعند زيادة الإيرادات ترتفع معها نسبة الإنفاق الحكومي الكلي.

**11-** اشارت الدراسة إلى مدى التطابق والملائمة بين اختيار النموذج القياسي (نموذج منحنيات الانحدار الذاتي) وذلك وفق نتيجة قيم معامل معامل التحديد التي استقرت بمقدار (0.99).

## ثانيا: التوصيات (Recommendations)

بناءا على ما تقدم من الاستنتاجات يضع الباحث عددا من التوصيات وهي كالاتي :-

**1-** يجب أن تكون هناك إرادة حقيقية لدى متخذي القرار الاقتصادي في البلاد متاحة لتغيير حالة الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق التوازن في القطاعات الحقيقية وعدم الاعتماد بشكل كامل على المورد النفطي ، تفاديا لحدوث صدمات النفط السلبية.

**2-** توجيه عائدات النفط نحو المجالات الإنتاجية كإنشاء مصانع أو إعادة تأهيلها أو الاستعانة بشركات متخصصة لاستصلاح الأراضي أو إمكانية زيادتها على المدى الطويل. وهذا من شأنه تعزيز آلية التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتقليل البطالة.

**3** - تفعيل السياسة المتوازنة للتعريفات الجمركية ، والعمل على تقليل الواردات العشوائية من جهة ، ومن جهة أخرى عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي ، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم المناسب لزيادة التنافسية أمام الأجنبية. وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل ومن ثم خفض معدلات البطالة .

**4-** العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية من اجل تقليل الاثار السلبية الناتجة عن صدمات اسعار النفط لان طبيعة الاقتصاد ريعي.

**5-** العمل على الاعتماد الأساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات أكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق لأن ذلك سيجعل نتائج الدراسات أكثر دقة ويمكن الاستفادة منها في تحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

**6-** إمكانية التوسع في هذا النموذج من خلال دراسات أخرى تشمل عددًا أكبر من المتغيرات التي تعكس الترابط بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي.

**7-** الاعتماد على ميزانية تتناسب مع اختلال أسعار النفط العالمية من شانها ان تتكيف مع تدني الإيرادات النفطية.

**8-** تحفيز المنتجات غير النفطية وحماية المنتجات المحلية لتحفيز السلع التصديرية الأخرى والتوسع فيها و الاهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة اعمار البنى التحتية للاقتصاد كونها الركيزة الاساس لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص سواء أكان محلياً ام اجنبياً.

**9-** فقد نلاحظ أن النموذج القياسي المستخدم من الأساليب الاكثر ملائمة لتقدير العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة لما له من دور مهم في التخلص من المشاكل القياسية لذا يوصي باستخدامه .

**10-** العمل على تنويع مصادر الدخل المستخدمة في الإنفاق العام للدوله والعمل على خفض مستويات الاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل تقليل الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على حالة الاعتماد الكلي للإنفاق العام على المورد النفطي.

# المصادر

# المصادر والمراجع

## اولا - المصادر العربية:

### أ- الكتب

1. القرآن الكريم
2. احمد حسين علي الهيتي، مقدمة في الاقتصاد النفط، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، بيروت،لبنات،ط1، 2011.
3. احمد زهير شامية ، وخالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997.
4. احمد صبيح عطية ، مدى فعالية المؤسسات المالية الوسيطة في التأثر على النشاط الاقتصادي مع الإشارة خاصه لتجارب تشيلي، العراق، المستنصرية، ط1 ،2010 .
5. اياد عبد الفتاح النسور ، اساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، والتوزيع ، عمان ، ط1 ،2013 .
6. برجاس حافظ ،الصراع الدولي على النفط العربي، بيان والتوزيع، بيروت، لبنان،ط1، 2000.
7. جمال بن دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي "، دار الخلدونية ، الجزائر ، ، ط1 ،2007 .
8. حربي محمد موسى عرفات، الاقتصاد الكلي ،جامعه الاسراء ،الاردن ،دار وائل لبنان، ط1، 2006.
9. حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للتوزيع والنشر،ط6 للنشر ،ط1، 2014.
10. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ط1، 2010 ،ص166
11. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم و الكساد، الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2011.
12. حسين سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، عمان، مؤسسة الوارق للنشر والطباعة، ط1، 2011.
13. حسين عبدالله ،مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،ط2، 2006.
14. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان، ط2، 2006.
15. حمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد(الجزئي والكلي )،الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،ط1، 2013.
16. حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، ط1، 2017.
17. خالد واصف الوزني ، د. احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر،الاردن،ط7، 2005.

18. خالد وصفي الوزاني، واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل لنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،ط5، 2002.
19. خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومه للطباعة والنشر ،ط2، 2006.
20. سالم توفيق النجفي، اساسيات علم الاقتصاد ،القاهرة ،الدار الدولية للاستشارات والثقافة،ط1 ،2000.
21. سامر عبد الهادي واخرون ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار وائل للنشر
22. سعيد سامي الحلاق ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مؤسسة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن، عمان، ط1، ،2010.
23. سعيد عبد العزيز عثمان - معاصر المالية العامة مدخل تحليلي - الدار الجامعية ، بيروت، ط1 ،2008
24. سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة " ، دار دجلة ، ط 1 ، 2011 ، العراق ، ص 56
25. سعيد علي محمد العبيدي، " 2011 ، اقتصاديات المالية العامة " ، دار دجلة ،العراق ،ط1، 2011.
26. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان ،ط1 ،2007،ص41.
27. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ، دار المنهل اللبناني
28. سيد عبد العزيز عثمان ،علم مالية عامة والتشريع المالي، دار السنهوري ،بيروت،ط1، 2015.
29. السيد محمد الشربيني ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الدار الجامعية ، مصر ، ط1، 2008.
30. السيد محمد بحر العلوم ، النفط والسياسة في العراق الجديدة ( 2003-2006 )، دار ومكتبه الهلال، بيروت) ،ط1 .
31. شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى ،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
32. صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت،ط2 ،1983.
33. صلاح نجيب عمر، اقتصاديات المالية العامة ،مطبعه العني ،بغداد، ط1 ، 1981 .
34. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ،العاتك لصناعه الكتاب للنشر، القاهرة ،ط4، 2011.
35. عادل احمد حشيش ،السياسة المالية في الاقتصاد العام، دار الجامعة ،للنشر ، القاهرة ،1ط ،1996.
36. عبد الحميد ،واحمد طلال، النظام القانوني لا موال الدولة الخاصة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،ط1، 2001.
37. عبد القادر محمد عبد القادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد، لنظرية الاقتصادية الكلية ، مساله قسم الاقتصاد كلية التجارة ،جامعه الاسكندرية ط2005،1.

38. عبد المنعم علي، العيسى، نزار، اساسيات الاقتصاد الكلي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،،ط1، 2013.
39. علاء شفيق الراوي ، د. عبد الرسول عبد جاسم ،اقتصاد العمل ،العراق ،بغداد، ط1 ،1989.
40. علي عبد محمد سعيد الراوي، الموارد المالية النفطية العربية وامكانات الاستثمار في الوطن العربي ،دار الرشيد للنشر، بغداد،ط1، 1980.
41. العلي، رضا صاحب، المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر،ط1، 2002.
42. غازي النقاش ،المالية العامة ،وائل لنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2003.
43. غازي حسين عناية ، "التضخم المالي " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ،ط1، 2006 .
44. فيصل فخري مراد، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة ،مدخل مفاهيمي واداري وتنظيمي ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 ،1995 .
45. قصي عبد الكريم المعموري ،اهمية النفط في اقتصاد والتجارة الدولية ،النفط السوري انموذجا ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا ،ط1 ،2010.
46. كامل علاوي كاظم، قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق،ط1 ،2008.
47. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد مطبعة حسام بغداد ،ط1، 1990.
48. كمال البصري، مشكلة ضعف الأداء الاقتصادي، دور الدين والدولة في المجتمع، المعهد العراقي الاصلاحي الاقتصادي، بغداد،ط1 ، 2010 .
49. كنعان علي، اقتصاديات المال و السياسيتين المالية والنقدية ،منشورات دار الحسين، دمشق، سوريا،ط1، 1997.
50. كاظم جاسم محمد الوادي ،الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي ،الاردن ، عمان ،ط 1 ،2000.
51. مايح شبيب الشمري ،الدولة الريعية وسياسيات تنويع الاقتصاد ،تجربة دولية ،الاردن، عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2018.
52. مجيد على حسين د. عفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل ، عمان ،ط1 ،2004 .
53. محمد الراوي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،ط1 ،2007 .
54. محمد السمهوري ، اقتصاديات النقود والبنوك ،جامعه الازهر ،فلسطين،ط2، 2000.
55. محمد خصاونة المالية العامة النظرية و التطبيق، ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن ، ط1، 2014.
56. محمد شاكر عصفور ،أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،الاردن،ط1، 2009.
57. محمد صالح القريشي ،اقتصاديات الاعمال، دار النشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ط1، 2008.

58. محمد طاقه، حسين عجلان حسن، اقتصادات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن ، ط1، 2008.
59. محمد علي حميد العامري ،والزبيدي،و رشا سالم جبارة الصدمة النفطية واثارها في اقتصاديات بعض البلدان العربية النفطية (العراق والجزائر والسعودية)، مؤسسة دار الصادق للنشر والتوزيع، ط1، 2019 .
60. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والادب والنشر ، ط3 ،2009 .
61. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعه، الاسكندرية،ط1، 2004.
62. محمود حسين الوادي مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ،ط3

## ب: الرسائل والاطاريح .

1. احمد خليل عثمان حمد امين، الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق ،رساله ماجستير(غير منشوره)،الجامعة الاسلامية في لبنان، كلية الحقوق ،لبنان، 2017.
2. احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية للمده (1990-2003) ، رسالة ماجستير ( غير منشوره)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر
3. احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية للمدة (1990-2003) ، رسالة ماجستير ( غير منشوره)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر، 2003.
4. اقبال هاشم مطر ، الاثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة 1970- 2000 ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2004.
5. اياد كاظم حسون ،تحليل العلاقة التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للميدة (1980-2010)، مجله القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد1 ،2016 .
6. برهان شياع مرعي حسن البياتي، أثر الخدمات الصحية على التنمية البشرية في العراق للمدة( 2005-2015)، البحث التحليلية، كلية الإدارة رسالة ماجستير (غير منشوره)في العلوم الاقتصاية)،جامعه تكريت،العراق،2017.
7. التيجاني بالرقي ، دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، اطروحة دكتورا (غير منشورة) في العالم الاقتصادي، جامعه فرحان عباس مطيف،2006.
8. حسين اوزان و كرفاح ، اسماء ،افاق اسعار النفط وانعكاساتة على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة (2014) دراسة تنبؤية للمدة (2018-199 ) رسالة ماجستير (غير منشوره).كلية العلوم الاقتصادية ،جامعه الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،الجزائر ،2017.ص65.
9. حسين، وكفاح واسماء ،افاق اسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة 2014 دراسة تنبوية للمدو(1990-2018)،رسالة ماجستير (غير منشوره) كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجيلاني بونعامة ،الجزائر،2017.

10. حيدر ثجيل جواد الجياشي، تقلبات اسعار النفط واثرها في السياسة المالية العراق انموذجا للمدة(2004-2017)،رسالة ماجستير (غير منشوره)،جامعه المثنى، كلية الادارة والاقتصاد،2019.
11. خضير عباس حسين، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (1980-2011)،رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية اداره وقتصاد جامعه كربلاء،2012.
12. خليل عثمان حمد امين، الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق ، رساله ماجستير(غير منشوره)،الجامعة الاسلامية في لبنان، كلية الحقوق ،لبنان، 2017.
13. دوسن يوسف ،رشيد عربيه، اثر تقلبات اسعار النفط على حركة رس الاموال للمدة(1987-2015)، دراسة قياسية ،رسالة ماجستير (غير منشوره) ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعه العربي التبسي، الجزائر 2017 .
14. ريمة بيطان ، اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حاله الجزائر للمدة(2000-2014)،رسالة ماجستير(منشوره)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر ،2015
15. زينب أحمد محمد، لأزمات المالية العالمية وأثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2014 .
16. سعاد عربية دحاوي ، "اثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية ،دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للمدة (1970-2014)"، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر ،2016.
17. سعيد هنهات ، " دراسة اقتصادية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير(غير منشوره) في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2006.
18. سليم عقون ، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة برسالة ماجستير (غير منشورة)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير مجامعه فرحات عباس سطيف ،2010 .
19. سمير سهام دارد، هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد، العدد22، 2017.
20. عباس فاضل رسن التميمي، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم «رساله ماجستير(منشوره)،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعه كربلاء، 2011،
21. عبد الجاسم عباس على الله الخالدي ، أثر المؤشرات المالية في الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية مع اشارة خاصة للعراق، دراسة قياسية للمده(1990-2015) اطروحه دكتورا(غير منشوره)، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،2018 .
22. عبد الحسين الزيني ،الحسابات القومية ،أثر الخدمات الصحية على التنمية البشرية في العراق للمدة(2005-2015) البحثية التحليلية (رسالة في العلوم الاقتصادية)،جامعة تكريت،2017

23. عبد الرحمن كريم عبد الرضا الطائي،و رحمن حسن علي المكصوصي، تحليل واقع العلاه بين اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1970-2015)،مجلد واسط للعلوم الانسانية ،جامعه واسط، المجلد 14،العدد الخاص بالبحوث المستلة لطلبة الدراسات العليا (بحوث والدراسات) .
24. عبد الكريم البشير ،تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعه شلف العدد2، 2005.
25. عبد الملك مباني ،الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي ،رساله ماجستير (غير منشوره)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعه جلالي اليابس ،جزائر،2008 .
26. عبد المنعم ،وجليل بنعمر ، اثر الصدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير(غير منشوره) ، كلية العلوم والاقتصادية ، جامعه ابو بكر بلقايد ،الجزائر ،2016 .
27. عبد المنعم، جليل وبودربالة، اثر الصدمات النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية، حالة الجزائر ،رسالة ماجستير(غير منشوره) ، كلية العلوم والاقتصاد ، جامعه ابو بكر بلقايد، الجزائر،2016 .
28. علي العمري ، دراسة تاقير تطورات اسعار النفط الخام عللى النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمكو(1970-2006)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،وعلوم التسيير جامعه الجزاير ، 2008 .
29. عماد سالم محمد ابو ميري، ،العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)،رسالة ماجستير(غير منشوره) ،جامعه الدول العربية ،القاهرة ، 2016
30. مرتضى هادي جندي ناجي العكيلي، تأثر تقلبات أسعار النفط الخام العالمية على التضخم والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمده(1988-2015)،رساله ماجستير كلة الادارة والاقتصاد، جامعه بغداد،2018.41.
31. مهدي خليل شديد ، فاعلية السياسية ،النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعه كربلاء ،كلية الادارة والاقتصاد ،2007.
32. هارون خالد عبد الرحيم، دور الأرادات غير السادة في تمول الموازنة الفلسطينية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين،2014.
33. وسام حسين علي الدليمي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الاعضاء في منظمة أوبك للمدة (1990-2007) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار،2009.
34. يحيى حمود حسن ابو علي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية ،اطروحة دكتورا(غير منشوره) ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعه البصرة ، 2010.
35. يمان عبد السلام محمد ، أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة بلاد الشام الاقتصاد لإسلامي، سوريا،2018.

## ث : المجلات والمؤتمرات

1. ابتهال ناهي شاكر المرشدي، اثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد10 ،العدد38 ،2021 .
2. احمد زكي اليماني ،دور النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية ،مجلة جامعه كربلاء ،العدد4، 2007.
3. احمد سلطان محمد، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة لصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كليه الادارة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 70 ، 2013.
4. احمد سمير نايف، السياسة التقشفية على الانفاق العام ،اسبابها وانعكاساتها الاقتصادية في العراق دراسة حالة للفترة من( 2015-)2020،مجلةاقتصاديات الاعمال ،العدد(خاص)، المجلد2، 2021.
5. احمد صالح حسن كاظم ، " تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013) " ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد ،المجلد (22) ، العدد (94) ، 2016 .
6. احمد عمر الراوي ،البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة ،المجلة العراقية للعلوم والاقتصادية ،العدد26 ، 2010.
7. اسلام نمير ،وارمي سيد، اثر اسعار كل من النفط الخام والغاز على تعاملات المستثمرين العرب بالبورصه المصرية،المجلة العلمية اللاقتصاد والتجارة،2021.
8. إسلام نمير ارمي سيد ، أثرا سعار كل من النفط الخام والغاز على تعاملات المستثمرين العرب بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،2021،ص431
9. اسماء اخضير باس، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة(2000-2010)،مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد36، 2013.
10. اسماعيل عبد المجيد، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلد اهل البيت،العدد5 ،2013.
11. اياد كاظم حسون ،تحليل العلاقة التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)، مجله القادسية للعلوم الاداريه والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد1 ،2016.
12. باسمة ناز محسن Monetary policy in lraq and its impact on somemacroeconomic variables Time period
13. باقر كرجي حبيب الجبوري، الآثار الاقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية ، المجلد17، العدد3، 2015 .
14. براهيم سكران عبدالله الشمري، ختام حاتم حمود الجبوري دعاء عبد الامير المهدي ،تحليل تأثير الايرادات النفطية والضريبية على الايرادات العامة في العراق للمدة 2 (2018-2003)،المجلد11 ،العدد4 ،2019.

15. بن مسعود عطا الله ،طارق رقاب ،تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر "دراسه قياسية (1970-2014 )،مجلة البديل الاقتصادية والعدد5 ،2018.
16. جيهان محمد ،اثر التقلبات في اسعار النفط على قطاع التصنيع في مصر ،المجلد 21،العدد1 ،2020.
17. حامد عبد الحسين الجبوري ، "التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،2016.
18. حسام الدين زكي نبيان، وميادة رشيد كامل، تحليل مشكله البطالة في العراق للمدة(2003-2008) ،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة،العدد33 ،2013.
19. حسان محمد الحسن د. فاضل عباس الحسب ، الموارد البشرية ،مطبعه التعليم العالي. ،1982.
20. حسنة حارث احسان ، اثر التقلبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية المستوردة للنفط تركيا للمدة(1990-2018) ،مجله الدراسة العلمية ،العدد50 ،2021.
21. حسين ديكان درويش ، قياس وتحليل اثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015)، مجله كليه الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية و المالية ، المجلد10 ،العدد2 ، 2019 .
22. حسين عباس حسين الشمري ، عبد الجاسم عباس على الله ، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العراق ، مجله القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعه بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد3 ، 2014.
23. حسين لطيف كاظم الزبيدي،مستقبل النفط العراقي، مجلد الابحاث العراقية،العدد2،السنه الاولى،2007.
24. حفيظ إلياس، وعلي حمزة، دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: (حالة الجزائر)، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5 ، 2014 .
25. حميد علي صالح، عبد القادر نايف، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة(2003_2018)،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 15،العدد50 ،2020 .
26. حيدر كاظم مهدي ، انخفاض اسعار النفط و الاجراءات اللازمة لتقلُّل تأثُّرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الإدارِّية والاقتصاديه،المجلد5 ،العدد1 ،2015 .
27. خميس عبد ، اثر النفقات العامة عمى البطالة في العارق (الحمول والمعالجات ) من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي ،(2004- 2018) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13 ، العدد 1 ،2021.
28. د. فوزية غالب عمر ، دراسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الاحصائي للسلسة الزمنية (2000 - 2009 ) العبد34 ، المجلد 9، 2013 .
29. د.محمد عبد صالح حسن ،العقبات الاقتصادية التي تواجهه العمل التنموي في العراق بعد 2003، المجله العراقية للعلوم الاقتصادية العام الثالثة ، العدد27 ، 2010.

30. دريش زهرة نمر محمد الخطيب مجعدي شرفه، اثر تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجرائر دراسة تحليليه للمدة (2000_2016)مجلة اداء المؤسسات الجزائريه، المجلدق ،العدد2 ،2020،.
31. رجاء خضير عبود الربيعي،دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي ،دار امنة للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن، 2013.
32. رحمن حسن علي الموسوي، التضخم الاقتصادي في العراق ومعالجات،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ،2007 .
33. رزاق ذياب شعيبث ،واقع البطالة في العراق للمدة (2003-2009) جامعه المثنى ، كلية الادارة والاقتصادية ،المجلد4،العدد2، 2010.
34. رسل عباس فاضل، الآثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019 )،مجلة لريادة للمال والأعمال، المجلد2، العدد2 ،2021 .
35. زغلول فتحية محمد ،تقسيم مقايس التضخم في مصر، بحوث ندوة اليات التضخم مصر المنعقدة في القاهرة خلال المدة 7(1990- 1992 ) القاهره، مركز البحوث | والدراسات الاقتصادية والمالية كلية العلوم السياسية بجامعه القاهرة،2017.
36. سالم عبد الحسن سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وأساسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة(2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصاد والادارة، المجلد18،العدد68، 2007.
37. سعد حقي توفيق ،التنافس الدولي وضمان أمن النفط ،مجلة العلوم السياسية ،العدد43، 2011.
38. سكنة جهية فرج ،نعيم صباح جراح تقلبات اسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي( 2003-2014 ) ،مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعه البصرة ،العدد 35 ، 2018.
39. سمير سهام داود،٢٠١٧، قياس تاثير هيمنة النمط الاستهلاكي للأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24 ،العدد 102، 2017.
40. صالح هاشم ، فيصل كمال، اثر اختيار صدمات معدلات التضخم على نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة(1970-2019)، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10،العدد1، 2021
41. صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد عيسى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط المجلة العراقية للعلوم والاحصاء،العدد1 .2008
42. عبد الحسين العنكبي ،الموازنة العامة الفدرالية والتوزيع الامثل الايرادات النفطية العراقية ، المجله العراقية للعلوم والاقتصاد، السنه السادسة،العدد17 ،2008.
43. عبد الرحمن عبيد جمعه المصطفى كامل رشيد، احمد حسين بتال،اثر تغير الإيرادات العامة على هيكل اسعار الفائدة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،مجلد16، 2020.
44. عبد الستار عبد الجبار، اسعار النفط الخام في السوق الدولية ،مجله الدراسات الاقتصادية،العدد14، 2020.
45. عبد العظيم الشكري ،اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد15 ،العدد10 ،2013.

46. عبد الغني، ،دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر مجلةالباحث،العدد10، 2012.
47. عبد الملك مباني ،الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي ،رساله ماجستير(غيرمنشوره) ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعه جلالي اليابس ،جزائر ،2008،ص76.
48. عبد المنعم السيد علي العجمي هيل ،الاقتصاد القياسي للتضخم في العراق للمدة (1992-1998) ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،القاهرة ،العدد1 ،خريف،.1982
49. عبدالرحمن محمد تريل، محمود خالد صلاح الدين، طه الجندي، التقدير القياسي المقارن لدوال الاتفاق الاستهلاكي المجموعات السلع الغذائية الرئيسة للاسر بحضر ريف مصر للأمر بحضر ريف مصر، Menoufia J. Agric. Economic Social Sci &، 2021.
50. عثمان نقار، تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على أعداد (Box- Jenkins) تلاميذ الصف الاول من التعليمي لأساسي في سورية، مجلة الجامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيه، المجلد27، العدد3، 2011.
51. عز الدين خليل ابراهيم، العلاقة بين الايرادات النفطية والموازنه العامه الاتحادية العراقية،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد4،العدد44، 2018.
52. علة مراد ،دراسة تقلبات اسعار النفط واثراها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليل في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)،مجله رؤى استراتيجية ومركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد4،العدد13، 2017.
53. علي احمد درج الدليمي ، اثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة - (2003-2014)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد11 ،العدد26 ،2019 .
54. علي احمد درج الدليمي، اثر الانفاق العام والانفاق العالمي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة(2003-2014)، مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 11،العدد26، 2019.
55. علي خليل التميمي، اصلاح التعليم والتد لمهني والتقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية منظمة العمل العربية، 2009 .
56. علي نبع صايل، وعمر ابراهيم عناد، مسار الانفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2015)، مجلد جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد9،العدد18، 2017.
57. عيسى جعفر باقر،استثمار الايرادات النفطية في العراق للمدة(2004-2021)مجلد العلوم الاقتصادية، المجلد16،العدد62، 2021.
58. غسان ابراهيم احمد، قياس اثر اسعار النفط في الاستيرادات السلعية للعراق باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARLI،مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد13 ،العدد2 ،2021 .
59. فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرض وتحديات "دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتميه البشرية ،مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد الجامعة ، العدد27 ،2011.

60. قصي عبود فرج الجابري، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية العراق للمدة في (1990-2017)،مجله البحوث والدراسات النفطية ،العدد28 ،2020.
61. كاظم كامل علاوي، محمد غالي وراهي ،تحليل العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 10، العدد 32 ، .2015
62. كريم سالم حسين الغالبي ، الانفاق الحكومي واختبار قانون كنز في العراق للمدة (2010-1975) قياسي ،جامعة القادسية ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد،العدد16، 2004.
63. كمال عبد حامد ال زياره، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة جامعة اهل البيت عليهم السلام، المجلد2، العدد 15، 2015، ص21.
64. مجد علي حميد العامري والزبيدي، رشا سالم جبار، الصدمة النفطية وآثارها على اقتصاديات بعض البلدان العربية النفطية (العراق والجزائر والسعودية)، مؤسسة دار الصادق للنشر والتوزيع، بابل، ط1، 2019 .
65. مجلة كله الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ،المجلد12 ،العدد3 ،2020.
66. محمد بن عزه دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر ، العدد 9 ، الجزائر،2015.
67. محمد جمعه مرابط اثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من 2000 المجلد ال10، العدد 2 ،2019.
68. محمد دويدار، دارسات في الاقتصاد المالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013 .
69. محمد علي العامري، الايرادات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الريعية للمده(2001_2013)،مجلة جامعه كربلاء العلمية ،المجلد الرابع عشر ،العدد الرابع،2017.
70. محمد علي العامري، الايرادات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الريعية للمده(2001_2013)،مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد 14، العدد2017،4 .
71. محمد علي موسى المعموري ، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٣-٢٠٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد٩٦، 2017 .
72. مقداد غضبان لطيف ،قياس تاثير هيمنة النمط الاستهلاكي للأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد3، العدد2018،34.
73. منعم احمد خضير ،اثر انفاق العام على التنمية المستدامة في العراق ،مجلد تكريت للعلوم الادارية،المجلد3،العدد43، 2018.
74. المؤتمر العلمي الدولي، كأدمية الوارث العلمية ، بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد جامعه وارث الانبياء، 2021 .
75. مي حمودي عبدالله الشمري ، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية ،جامعه بغداد ، العدد37 ،2013.
76. ميس توفيق مسلم،استعمال اسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقية في سوريا،جامعه تشرين ، كلية الاقتصاد،2015.

77. نبيل مهدي الجنابي ، وعيسى محمد مهدي ،البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي- دراسة قياسية للمده(2990-2010)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية العدد2، 2014 .
78. نبيل مهدي وحسين الجنابي، كريم سالم، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار سال باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد ،المجلد4، العدد1، 2011 .
79. نداء حسين عبد الله، واقع البطالة في العراق، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بغداد، تشرين الأول 2006.
80. نعيم حسين كزار البديري ،مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المازومة، دراسة تحليلية جامعه بابل ،كلية الآداب ،مجلة جامعه بابل ،العلوم الانسانية ، المجلد 23 العدد2 ،2015.
81. نهاد كريم احمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق ومجالات تفعيلها ،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد4 ، العدد18 ، 2011.
82. نور خليل ابراهيم ، مجيد حميد طاهر ، قتيبة نبيل نايف ، البطالة في العراق- سبل المعالجة المتاحة باستخدام شجرة اتخاذ القرار ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ،العدد 46 ،2020.
83. هاشم جميل، العلاقة بيت اسعار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجله الريادة الاقتصاديات الاعمال،المجلد3،العدد5 ،2017.
84. هيثم عبد القادر الجنابي ،اسماء خضير ياس ،واقع البطالة في العراق وسبل المعالجة ،مجلة كلية التراث الجامعة ،العدد8، 2017.

## ت: النشرات والتقارير :

1. البنك الدولي ،تقرير حول ادارة الشؤون المالية العامة ،اطار قياس الاداء ،يونيو 2005
2. البنك المركزي العراق ،دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ،دليل المنهجية والمفاهيم الاحصائية ، 2014.
3. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، النشرة السنوية ، سنوات مختلفة، 2014.
4. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 .
5. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لبنك المركزي العراقي لعام 2003 ، ومطلع عام 2004.
6. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي،2015.
7. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2007.

8. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للأعوام (2003 - 2019) .
9. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2003 - 2019) .
10. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية (2003 – 2019)
11. التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات
12. وزاره التخطيط والتعاون الالماني، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010،بغداد 2011.
13. وزاره المالية، مديرية المحاسبة العامة ،التقارير السنوية، بغداد ،2010.

## ج:الانترنيت

1. اهم العوامل الموثرة في اسعار النفط الاقتصادية ، العدد5152، 2007
http://www.argaam.com/article/articledetail/495360
2. مظهر محمد صالح ،الطاقة الاستيعابية للنفاق التشغيلي ومرونه الكلف المالية للسياسة النقدية ،بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي في شبكة الانترنيت ،2012 .
3. الموسوعة العربية، المجلد الخامس عشر، العلوم القانونية والاقتصادية، http://www.arab-ency.com/index.php?t=1
4. الموسوعة العربية، المجلد الخامس عشر، العلوم القانونية والاقتصادية، http://www.arab-ency.com/index.php?t=1

## ثانيا: المصادر الاجنبية:

### A- Books

1. Afanasiev, M., & ShashInterrelation of EconomicGrowth and Levels of Public Expenditure in the Context of Wagners Law. Public administration issues. , N. (2018).
2. Alan, Stuart (2004) Applied Economics, Pearson Educationlimted, 10 th EdEngland.
3. Bemard in Akitoby, Gabriela inchauste, the cyclical and long tem behavior of government expenditure in developing countries, IMF,working paper, wp/,2004.p54 5. Benoit Mourez, (1988), les Produis Petroliers, Utilisations،Caracteristiques Marches, ENSPM.
4. Campbell,Robert, Goles, Rayan, Jonel, Sevnson, End crudeoil ,2002.
5. Castelli, Massimiliano. (2012) .The New Economics of Sovereign Wealth Funds, First edition, John Wiley and Sons Ltd.

6. Chacko Jose ،Rajan،"History of Economic Thought"،Universityof Calicut 2011.
7. Denis Proulx, Management des organisations publiques. Presses de l'Université du québec, Canada, 2006.
8. Dragoljub stojanov" Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the 21st century"University of Rijeka Croatia 2007.
9. For more information see: Benedict Clements and others, Energy Subsidy Reform: Lessons and International Monetary Fund, 2013.
10. Frederic.S .Mishkin The Economic of Money Banking andFinuncial Markets Seventh Edition Pearson Wesley Boston 2004 .
11. Geeorge A.Kahn and Rebert Hampton,jr, possible Monetary policy Respones to the Iraqi oilshock,Federal Reserve Bankof Kansas, Economic Review, November/December 1990.
12. Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme edition.
13. Henry Hazlitt, the inflation crisis and how to resolve it, libraryof congress UK, 1978.
14. Hull, C. John, fundamentals of futures and options markets,Toronto university, Pearson prentice hall, 2008.
15. Hvidt Martin "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 2013.
16. ILO (2002). "Decent work and the informal economy".International labor conference, 90th session, page 126. 19. Investopedia (2021), "Part of guide to economics, GDP",April.
17. International monetary fund, "amanual on governmentfinance statistics", 1990.
18. Michael Wickens, Macroeconomic Theory, A DynamicGeneral Equilibrium Approach ,1 edition, University Press, USA, 2008
19. Milton Friedman The Role of Monetary Policy The American Economic Review Geroge Banta Co U.S.A March 1968
20. Patrick J. Welch (2010) Economics Theory practice, John wiley son, Inc, USA.
21. Peter funk Bettina kromen - inflation and innovation driven growth - February 2006.

22.Prakash Loungani, Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis, The Review of Economics and Statistics, Vol. 68. No. 3 (Aug., 1986).
23.Robert and B. Ekelund,Jr., Robert F. Hebert, A History of economic theory and method, Op. Cit, 1983
24.Tariq Shafiq Iraq oil history, prospects and limitation,working paper presented in Iraq energy conference, Istanbul 2012.
25.Tony Cavoli Ramkishen s Rajon - inflation Trageting and Monetary policy Rules for small and open Developing - Hong Kong 2005.
26.World employment Report(2004-2005)"employment productivity and poverty reduction", Geneva, ILO,2005, p81,

**B- Research**

1. Awad Ibrahim The Phenomenon of Stagflation in the Egyption Economy Analytical study, Zagazig University, Egypt 2002.
2. Chris Chatfield The Analysis Of Time Series An Introduction, 5the. M London, 1995,
3. Cristeta B.Bagsic, "The Philips curved and inflation fore casting :the case of Phippines(2004).
4. David N. Hyman Economics fourth Edition McGraw-Hill New York 1997
5. Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL)cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4. 2016.
6. Erika Domingues Follow, Five Characteristics of a High Performing Organization, 2015, http://www.amanet.org/ training/articles/How-to-Build-a-High-Performance-Organization-05.aspx
7. Eswaran, N, Velmurugan, A (2018) A Study on Central Government's Developmental and NonDevelopmental Expenditure with Special Reference to Selected Variables. International Journal ofAdvances in Social Sciences, 6(1).
8. Fengyi and Eko Suyono , “The Relationship Between Tax Revenue and Economic Growth of Hebei province based on the Tax multiplier effect” , Global Economy and finance journal , Vol .7 No. 2 , September 2014 ,

9. Giorgio Romano Schutte, European Review of Latin American and Caribbean Studies, No. 95 (2013) October,
10. Gujarati, Damodar. N, Basic Econometrics, third edition, M.C. Graw-Hill, Inc., 1995, pp. 110-114
11. Hemming, Richard and Michael Kell and Selma Mahfouz. (2002)"The Effectiveness, 2008.
12. Imobighe, M. D., & FIIA, F. (2015). The Role of Capital Markets in the Development of Nigerian Economy. Journal of Economics and Sustainable Development, 6(22)p143
13. Klaus Neusser, time series Economeirics,springer Texts in Business and Economics, 2016,
14. Michael Creel, Econometrics, NnversitatAutonoma deBarcelona, November 2014
15. Mithain Modern public Finace, Himalaya House, New york, 1998.
16. Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Varaibles on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Hamanistic sciences, 2016.
17. Nagwa Mosad El- Agrody and Afaf Zaki Othman," Economic study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP", Nature and science Journal, Volum 8(10),2010.
18. Prakash Loungani, Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis, The Review of Economics and Statistics, Vol. 68, No. 3 (Aug., 1986).
19. Samuel Cameron, Econometrics, Mc Garw Hill, New York,2005.
20. Smith, L. James. (2009). 11 World Oil: Market or Mayhem". Journal of Economic Perspecives, Southern Methodis University, Volume 23, Number 3.
21. SUHUA HSIEH and MING-SHIAN WU, Demand and cost forecast error sensitivity analyses in aggregate production planning by possibilistic linear programming models, Journal of Intelligent Manufacturing (2000).
22. tephen L. Slavin Economics Sixth Edition McGraw-Hill New York City 2002

# Abstract

The study aims to identify and know the type of causal and reciprocal relationship and study the impact of fluctuations in oil revenues on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2020) using the standard analysis model (VAR) and through the standard program (EVIEWS12) and determine whether the relationship is one or two directions and the size of that relationship to see the extent to which oil revenues affect macroeconomic variables, According to the theory that "fluctuations" in oil revenues (positive and negative) contribute to monitoring the movement of economic variables in Iraq.

The dependence of the Iraqi economy on oil revenues is not new, but represents the lifeblood of the national economy and the most important source of its political and social stability and the generation of the country's national income. Oil revenues in Iraq are the most impressive artery of the economy in general. Iraq has long suffered from politically and economically unstable conditions as a result of wars, as well as many problems of mismanagement and the failure of the ruling authorities to address the prevailing situation, particularly in the period covered by our study (2004-2020).

Therefore, the research works to clarify the concept of fluctuations in oil revenues and their impact on the macroeconomics as well as to show the factors affecting it with the introduction of solutions that may contribute to maintaining its stability or finding alternative solutions to it. The private sector should reconsider the wrong economic decisions that have played an influential role in most of the distortions and crises that have hit the economy, hence the importance of research comes from the role that fluctuations in oil revenues can play in influencing economic revenues through the use of a range of variables including (total tunnels, GDP, inflation, unemployment).

**Ministry of Higher Education**

**University of Babylon**

**College of Administration and Economics**

**Department of Financial and Banking Sciences**

# The effect of fluctuations in oil revenues on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2020)

**A thesis**

Submitted to the council of the college of Administration And Economics

University of Babylon

As a Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Financial & Monetary Sciences

**By**

Rand Hussein Abdullah Jabbar

**supervised by**

Assistant Professor

Hussein Abbas Al-Shammari

2022A.D 1444 A.H